

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٧٥ (مستأنفة)

الجمعة، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوادا	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد صلاح
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

تقرير الأمين العام (S/1998/318)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون الحق في التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يناقش مجلس الأمن اليوم مسألة من أهم المسائل التي تواجهنا، ألا وهي مستقبل أفريقيا. لقد أرسى الأمين العام أساسا وطيدا لهذه المناقشة بتقريره الصريح والواضح المعالم، المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها".

وقبل سبعة أشهر، التمس مجلس الأمن، الذي كان آنئذ تحت رئاسة الولايات المتحدة، من الأمين العام أن يحلل أسباب النزاعات في أفريقيا وأن يحدد السبل التي يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يعمل بشراكة مع أفريقيا لمنع النزاعات وتخفيفها وحسمها. وقد استجاب الأمين العام لهذا التحدي الصعب بشجاعة ورؤية عظيمتين.

إن تقرير الأمين العام يقدم نظرة ثاقبة قيمة لمختلف الحالات التي تواجه أفريقيا اليوم. وفي حين يعترف التقرير بالاخفاقات التاريخية للبلدان الأفريقية وللمجتمع الدولي في منع النزاعات أو حسمها، فإنه يحثنا على أن نتجاوز تبادل اتهامات الماضي وأن نركز على إمكانيات بناء مستقبل أكثر إشراقا لجميع الأفارقة. وتمثل توصيات الأمين العام أطرا مفيدة للعمل من أجل بلوغ هذا الهدف.

لقد استقبلت الولايات المتحدة رسالة الأمين العام بجدية. ونحن ملتزمون بشراكة نشطة مع أفريقيا من أجل تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والاستقرار المتواصل، ومن أجل التعجيل في دمج أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

لقد عاد الرئيس كلينتون، قبل ثلاثة أسابيع فقط، من جولة تاريخية دامت ١١ يوما زار خلالها ٦ دول في أفريقيا. وكما فعل الأمين العام في تقريره، شدد الرئيس كلينتون على الأهمية القصوى للديمقراطية والحريات الأساسية. وكانت هذه هي الرؤيا التي جمعت بين الرئيس كلينتون وسبعة زعماء من وسط وشرق أفريقيا لتوقيع اتفاق عنتيبي. وأيد هذا الاتفاق المبادئ الأساسية للشمول، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين جميع الرجال والنساء، وحق المواطنين في أن ينتخبوا زعماءهم بحرية وبصورة منتظمة وفي أن يشاركوا مشاركة تامة في صنع القرارات التي تؤثر عليهم. وقد اعترف الزعماء الثمانية بأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إرادة سياسية على تسوية المنازعات وحلها بدون عنف وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ومنع مأساة الإبادة الجماعية من أن تحدث مرة ثانية في أفريقيا.

لقد أبدت المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية إرادة سياسية على أداء دور قيادي في إنهاء الصراع وبالتالي تعزيز الاستقرار والرفاه في أفريقيا. وقد تبرعت الولايات المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية بأكثر من ١٠ ملايين دولار لمساعدة منظمة الوحدة الافريقية في بناء مركز لإدارة الأزمات في أديس أبابا ولتدريب وتجهيز قوة مراقبة سريعة الانتشار قوامها ١٠٠ رجل، وقد عملنا مع المنظمات الأفريقية في غرب أفريقيا، والجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا في دعم الجهود التي يتصدرها الأفريقيون لإنهاء الصراعات. وتهدف مبادرة الاستجابة للأزمة الأفريقية التي أطلقناها والجهود المماثلة التي تبذلها فرنسا والمملكة المتحدة إلى مساعدة الدول الأفريقية على زيادة قدرتها على أداء أعمال حفظ السلام في أفريقيا وفي المناطق الأخرى التي تسودها المتاعب. ويعتبر التنسيق والتدريب الشامل من الأمور الأساسية في نجاح عملية حفظ السلام. ونحن نحث المجتمع الدولي على مواصلة مساعدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتطوير قدراتها على إدارة الصراعات وحفظ السلام.

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، لا يمكن للسلام والأمن أن يترسخا إلا عندما تترسخ جذور التنمية الاقتصادية المستدامة. وفيما تنتشر فوائد الفرصة الاقتصادية، تتحسن احتمالات السلام المتواصل والدائم. أما دائرة العنف الذائعة الشيوع فيمكن، بل ويجب، أن تستبدل بدائرة من الفرص.

لقد شدد الرئيس كلينتون على الحاجة إلى الفرص الاقتصادية للأفريقيين، وأفريقيا لا تحتاج إلى عطف العالم ولا تريده؛ إنها بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي وإلى روابط تجارية جديدة وإلى زيادة العائد الضريبي وتحسين الهياكل الأساسية التي تتأتى مع النمو الاقتصادي. وتعمل الولايات المتحدة على تنفيذ الشراكة من أجل النمو والفرص، وتعمل مع الكونغرس من أجل إجازة مشروع قانون النمو والفرص الأفريقية، الذي سيفتح أسواقنا أمام البلدان الأفريقية التي تضطلع بإصلاحات اقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نعمل مع البلدان الرئيسية ذات المنحى الإصلاحي للنظر في تدابير إضافية لتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية بين أفريقيا والولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، تعهد الرئيس كلينتون بالعمل مع الكونغرس لاستعادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا إلى مستوياتها التاريخية العالية. وتعتقد الولايات المتحدة أنه لا يوجد استثمار أسلم من الاستثمار في رفاه ومستقبل الشعوب، ونحن نقوم بهذا الاستثمار في أفريقيا. إننا نساعد في السيطرة على انتشار الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، والملاريا في بوتسوانا، وفي أوغندا، بدأنا مبادرة التعليم من أجل التنمية الديمقراطية التي ستحسن نوعية التعليم للأفريقيين على كل المستويات وتولي اهتماما خاصا للفرص التعليمية للشابات وتوسع فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات اللازمة للتنافس في القرن المقبل.

إن أحد الأعباء التي ينبغي ألا يتحملها الأفريقيون لفترة طويلة في القرن المقبل هو الدين. ونحن إلى جانب المانحين الآخرين، ندرك أهمية خفض المستويات المستدامة لديون البلدان التي تتخذ الخطوات، المؤلمة والصعبة في معظم الأحيان، اللازمة للإصلاح ولتحديث اقتصاداتها. وبحلول عام ٢٠٠٠، ستكون الولايات المتحدة قد قدمت نحو ٣ بلايين دولار من التخفيضات في ديون البلدان الأفريقية. وتأمل الولايات المتحدة، بموجب مبادرة ثنائية جديدة لأفريقيا، في أن نلغي تماما الديون التساهلية على البلدان الأفريقية التي أبدت الإرادة السياسية للاضطلاع بالإصلاحات المتواصلة.

ومثلما كانت رحلة الرئيس كلينتون بداية لإعادة تقييم حاسمة لعلاقة الولايات المتحدة بأفريقيا، ينبغي أن يرسي تقرير الأمين العام الإطار لحوار جديد بين المجتمع الدولي وأفريقيا يحثنا جميعا عن العمل.

إن الاجتماع الذي يعقده مجلس الأمن اليوم لا يمثل إلا الخطوة الأولى على طريق ذلك الحوار. وعلينا ألا نترك اجتماع اليوم مهنئين أنفسنا، ظنا منا بأن عملنا قد انتهى. إننا نتطلع قدما إلى التعاون مع البلدان الأخرى في مجلس الأمن وفي هيئات الأمم المتحدة الأخرى لندرس ثم ننفذ التوصيات التي قدمها الأمين العام. ونحن نؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى اجتماعات على المستوى الوزاري يعقدها مجلس الأمن كل سنتين لتقييم ما نقوم به من عمل وكيفية زيادته.

وعلينا الآن أن نقبل التحدي الذي وضعه الأمين العام أمامنا: وهو أن نبدأ شراكة جديدة بين أفريقيا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونحن معا نستطيع أن نساهم في مجهود أفريقيا لتحقيق إمكاناتها وحلمها بالسلم والاستقرار والتنمية. وعلينا أن نعمل معا، كمجتمع دولي لنمد أيدينا لدعم الجيل التالي من الأفريقيين فيما يعمل على إيجاد قارة أفريقية جديدة أكثر دينامية وأكثر تحليا بالأمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل موريتانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ولد دادا (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا، سيدي، أن أهنئكم على تسلمكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ومن معرفتي بمهاراتكم وصفاتكم والاهتمام الذي يبديه بلدكم نحو القضايا الأفريقية، فإنني متأكد من أنكم ستقودون أعمالنا إلى نتيجة إيجابية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، لأتقدم من الأمين العام،

السيد كوفي عنان، بالتهنئة والتشجيع، على تقريره المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها".

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أقر مجلس الأمن بالإجماع، في اجتماعه المعقود على المستوى الوزاري، بالحاجة إلى بذل مجهود دولي منسق لتحقيق السلم والأمن والتنمية في أفريقيا.

وأشار مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/1997/46، إلى أن عدد وكثافة النزاعات المسلحة في القارة الأفريقية تظلان مصدر قلق شديد له. واعتقادا من المجلس بأن التحديات التي تواجه أفريقيا تتطلب استجابة أكثر شمولا، طلب إلى الأمين العام أن يقدم له تقريرا

"يتضمن توصيات ملموسة فيما يتعلق بمصادر النزاع في أفريقيا، وسبل منع هذه النزاعات ومعالجتها، وكيفية وضع الأساس اللازم لتحقيق السلام الدائم والنمو الاقتصادي".

وفي الوقت ذاته أكد المجلس عزمه على أن يستعرض بسرعة توصيات الأمين العام بغية اتخاذ الخطوات التي تتماشى مع مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وقد عرض جميع المتكلمين في ذلك الاجتماع المعقود على المستوى الوزاري، وبصورة خاصة الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فخامة الرئيس روبرت موغابي، رئيس زمبابوي، وكذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، سعادة السيد سليم أحمد سليم، شواغل القارة الأفريقية فيما يتعلق بالسلم والأمن والتنمية.

والتقرير الذي طلب الى الأمين العام إعداده قد ظهر الآن، وعرض على مجلس الأمن في الأسبوع الماضي.

وهذه الوثيقة الأساسية، الواقعة في ٢٤ صفحة والمكونة من ١٠٧ فقرات، وثيقة منضبطة من جميع النواحي، وتغطي جميع الجوانب ذات الصلة بالأمن والسلم والتنمية في قارتنا.

وحقا إن مصادر هذه النزاعات متنوعة ومتعددة، ولكن لها جميعا قاسم مشترك واحد وهو تخلف التنمية والمشاكل الاقتصادية بوجه عام. وعلى سبيل المثال، من بين البلدان الـ ٤٨ الأقل نموا في العالم، هناك ٣٥ في أفريقيا.

وتقرير الأمين العام يؤكد بوضوح على هذا الجانب من الحالة. وبينما كان من الواجب الإشادة بالانخفاض الملحوظ في الصراعات في أفريقيا لا بد من الاعتراف بالعواقب الباقية للصراعات في العديد من الأقاليم، وهي عواقب يمكن أن تهدد السلم والأمن وتشكل خطرا كبيرا على جهود الدول الأفريقية المبذولة لتحقيق التنمية وكفالة رفاهية شعوبها.

وقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية بعمل كبير في مجالات منع النزاع وإدارته وتسويته، ولا سيما بإنشاء جهاز أنيط به هذا العمل، وبالاضطلاع بمبادرات عديدة لاستعادة السلم وتعزيزه في أقاليم بعينها في أفريقيا.

وأفريقيا تدرك أن المسؤولية الأساسية عن حل المشاكل التي تواجهها تقع على عاتقها؛ ويجب عليها أن تظهر للمجتمع الدولي إرادتها لمواجهة هذه التحديات، ولكنها تحتاج أيضا الى عون المجتمع الدولي ومساندته. وتود مجموعة الدول الأفريقية أن تغتنم هذه الفرصة لترحب بما تم مؤخرا من إنشاء مكتب للاتصال تابع للأمم المتحدة بالمقر الرئيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية، والذي من شأنه كفالة التعاون الوثيق بين المنظمتين في مجالات منع وحل النزاعات في أفريقيا وفي الجوانب الأخرى ذات المصلحة المشتركة.

والاجتماعات السنوية بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية تعزز الاتصال والتخطيط على نحو أفضل، بغية تحقيق نتائج مرضية بقدر أكبر. وينبغي أيضا تشجيع التعاون مع جميع المنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

ويطلب الأمين العام في تقريره الى المجتمع الدولي ككل أن يعمل على معالجة الأوضاع في أفريقيا. ويجب على مجلس الأمن، في مجال الاختصاص الذي يخوله له الميثاق، أن يبدأ فورا في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

وهناك تدابير وإجراءات أخرى وردت في تقرير السيد كوفي عنان تقع في مجال صلاحية الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي لجميع هذه المؤسسات أن تدرس بإمعان على الفور هذا التقرير بغية النظر الى المدى الذي تستلزمه الأعمال الواقعة في إطار اختصاصها من التنفيذ.

والتعاون والتضافر بين البلدان الأفريقية والأمم المتحدة ضروريان لإحراز نتائج ملموسة. ومن المطلوب أيضا التعاون بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة من جهة، وشركائها في التنمية في أفريقيا، من الجهة الأخرى.

وإن إنشاء آلية أو لجنة تسند إليها ولاية تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام من شأنه أن ييسر عمل مجلس الأمن.

وتضطلع الدول الأفريقية بإصلاحات هامة، ويجب الاعتراف بأن هذه الإصلاحات بدأت تؤتي نتائج إيجابية. ومع ذلك تدرك تلك الدول بأنه لا يزال يتعين عمل الكثير. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر لشواغل القارة، لأنه في زمن العولمة وفي فجر القرن الحادي والعشرين من الإجحاف ألا يملك بعض سكان المعمورة حتى ولا الحد الأدنى من احتياجاتهم.

وأفضل استجابة يمكن أن يقدمها مجلس الأمن اليوم لشواغل قارتنا هي اعتماد قرار يعطي مزيدا من القوة للإجراءات التي يضطلع بها وأن يبعث برسالة واضحة الى المجتمع الدولي بأسره تتعلق بتسوية النزاعات في أفريقيا، كوسيلة لكفالة تنميتها المتناسقة.

وأفريقيا تؤيد طلب الأمين العام بأن يعاود مجلس الأمن الانعقاد على المستوى الوزاري مرة كل سنتين لتقييم الجهود المضطلع بها والإجراءات اللازمة، وتؤيد أيضا فكرة انعقاد مجلس المن على مستوى القمة في غضون خمس سنوات.

إن بلدي، جمهورية موريتانيا الإسلامية، شأنه شأن البلدان الأفريقية الأخرى، يرحب بأي مبادرة يتم الاضطلاع بها لمساعدة القارة على تحرير نفسها من الأوضاع التي تهدد مستقبلها ومستقبل الأجيال المقبلة من الأفارقة.

وستشارك بعثة بلدي بنشاط في منظمة تحترم التنوع الثقافي، وتدعو الى التعاون والحوار المثمر، اللذين يخدمان قضية الأمن والاستقرار للجميع.

وتعتقد أفريقيا على نحو راسخ أن تقرير الأمين العام سيساعد المجتمع الدولي على معالجة المشاكل التي تواجهها بصورة أفضل، وأن مبادرات جديدة سيتم الاضطلاع بها بغية مساعدة أفريقيا في التغلب على تلك المشاكل.

وفي هذا السياق، ترى مجموعتنا، أن الاستجابة الفعالة الوحيدة، تتمثل في الاضطلاع بتدابير محددة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. إذ أن أمن أفريقيا واستقرارها وتنميتها في نهاية المطاف تتوقف على ذلك التنفيذ، وعلى عزيمة سكان القارة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل موريتانيا على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل نيجيريا. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غامباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ويسعدني أن أدلي بالبيان التالي نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وبما عرفناكم على مر السنين، ونظرا للاهتمام الخاص لبلدكم بالبند المطروح في جدول الأعمال اليوم، وإسهاماته الملموسة فيما يتعلق بأهداف هذا البند، إنني على ثقة من أنكم ستديرون بنجاح هذه المداولات للمجلس وما يتلوها من مداولات أخرى، على نحو يعزز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير سفراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى الأمم المتحدة لعقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن والتي تأتي في أوانها تماما. ومن الواضح أن مبادرة أعضاء مجلس الأمن لتركيز الاهتمام على الحاجة الى بذل جهد دولي جديد ومتضافر من أجل تعزيز السلم والاستقرار في أفريقيا هي أمر غير مسبوق وتستحق ثناءنا. وفي حين

تحرز بلدان أفريقية عديدة تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا، فإنه يتعين على المجتمع الدولي التشجيع والدعم بغية المحافظة على استمرار الاتجاهات الإيجابية وتقليل حالات الصراعات العنيفة الى أدنى حد أو القضاء عليها.

ولأفريقيا أكبر عدد من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكنها أيضا هي القارة التي يوجد فيها أكبر عدد من الصراعات الداخلية في جدول أعمال مجلس الأمن. وقد وضع الأمين العام أمام المنظمة تقريرا يمكن حقا أن يدلنا على الطريق ويساعدنا جميعا على معالجة المشكلة الرهيبة المتمثلة في الصراعات العنيفة في أفريقيا. وهو تقرير يستحق النظر بجدية وعناية. ومع ذلك، فإنه لا تنقصنا حقيقة التحليلات الثاقبة للحالة في أفريقيا، بما في ذلك، على وجه الخصوص، هذا التقرير الذي قدمه الأمين العام. ولكن من سوء الطالع ظل هناك نقص في الأعمال الملموسة لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية وإنشاء نظام للتنمية المستدامة في قارتنا. وكما يشير الى ذلك الأمين العام بنفسه،

> "إن التزام المجتمع الدولي تجاه أفريقيا سيقاس بالأفعال وليس مجرد الإعلان عن المواقف". [S/1998/318، الفقرة ١٠٦].

والأسباب الرئيسية للصراع في أفريقيا، كما رصدها الأمين العام في تقريره متنوعة ومعقدة. بعضها داخلي وبعضها خارجي. فبالإضافة الى العبء الثقيل لديونها الخارجية، والبطالة بين صفوف الشباب، وتردي البنى الأساسية وعدم كفايتها في أغلب الأحيان، تواجه أفريقيا تهديدات خطيرة من جراء الاضطرابات الاجتماعية والصراعات التي ينتج عنها فقدان كبير للأرواح وأعداد مخيفة من اللاجئين والمشردين، وأكثرهم ضعفا النساء والأطفال. وهذا الجانب من الحالة سلط عليه الضوء تماما في التقرير المعروض علينا اليوم. وقد ظلت عواقبه الوخيمة تعرض للخطر جهود أفريقيا المبذولة لكفالة الاستقرار الطويل الأمد، والازدهار والسلام لشعوبها.

وفي بداية الثمانينات دخلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حقبة من التدهور الاقتصادي الخطير، هبط خلالها المتوسط الفعلي لدخل الفرد. واستمرت تلك الفترة حتى عام ١٩٩٣. وانخفضت خلالها أيضا معدلات الادخار والاستثمار وأصبح عبء الديون لا يطاق، حيث قدر إجمالي ديون أفريقيا الخارجية في عام ١٩٩٥ بمبلغ ٣٢٨,٩ بليون دولار أمريكي.

ومع ذلك، فإن سنوات متعاقبة ثلاث من تحسن الأداء الاقتصادي، بدءا من عام ١٩٩٤، أتاحت الفرصة أمام تفاؤل حذر. وللمرة الأولى منذ بداية الثمانينات، بلغت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي أكثر من ٤ في المائة بقليل. وبالتالي تجاوزت النمو السكاني وإن كان ذلك بنسبة صغيرة. إن هذا التقدم الأخير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما أشار إليه الأمين العام في تقريره، استند إلى التنفيذ المستمر والصارم لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وكذلك إلى انخفاض الاضطرابات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. وتمثل أحد العوامل الرئيسية في نمو الصادرات، الذي ارتفع، حسبما أوردته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من ناقص ٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٤ و ١٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٥.

ومن ثم هناك حاجة ملحة لأن يقوم المجتمع الدولي بعمل إضافي وأكثر إيجابية بشأن عبء ديون الدول الأفريقية بغية تعزيز تلك المكاسب التي تحققت من الإصلاحات الاقتصادية وتدعيمها. إن المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي اتخذت مؤخرا هي، دون شك، خطوة نرحب بها وإن كانت نتائجها ليست مشجعة حتى الآن. وينبغي توسيع المبادرة لتشمل البلدان الأخرى ذات المديونية العالية في القارة، حيث أن أربع دول فقط هي المؤهلة لهذه المبادرة الآن.

إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعتقد أن دعم التقدم الاقتصادي الذي حدث مؤخرا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعتمد على عدد من العوامل، لا سيما على كيفية تطبيق المكاسب التي تحققت من حصيلة الصادرات لتعزيز إمكانات النمو. وينبغي لبرامج النمو الاقتصادي المطرد أن تهدف إلى تحقيق استثمار كبير في البنى التحتية التي تتدنى، في حالات كثيرة، بعد سنوات من الإهمال. ومن ثم فإن اقتصاداتنا بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بإمكانه تعزيز عملية التنويع بما يتجاوز الصادرات التقليدية، حيث أن ذلك ضروري للنمو المطرد.

ومنذ أواخر الثمانينيات، أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر أداة جديدة هامة وحيوية من أجل إدماج البلدان في الاقتصاد العالمي. وللأسف لم تشكل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى جزءا من هذا الاتجاه، على الرغم

من قيام بلدان المنطقة ببذل الكثير من الجهود لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك، على سبيل المثال، بتحرير أسواقها وزيادة ثقة المستثمرين عن طريق إبرام اتفاقات ثنائية الأطراف لتعزيز الاستثمار وحمايته وتجنب حالات الازدواج الضريبي.

إن بلدان الجماعة تؤمن إيمانا راسخا بأن أفريقيا قارة تكثر فيها فرص الاستثمار المربح وأنه ينبغي للمستثمرين من الشركات والمستثمرين المنفردين اعتبار البلدان الأفريقية أماكن يمكن الاستثمار فيها مع دخولنا إلى الألفية الثالثة. بيد أن تدفقات رأس المال الاستثماري التي تمس الحاجة إليها تعتمد أيضا على فعالية التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لتخفيف عبء الدين الخارجي عن البلدان المثقلة بالديون - التي أشرت إليها آنفا - حيث أنذلك الدين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتكون أساسا من الديون الحكومية والديون طويلة الأجل التي تضمنها الحكومات. ومن الضروري إيجاد حل مرض لمشكلة عبء الدين الخارجي إذا أريد إدماج أفريقيا على نحو ناجح في الاقتصاد العالمي. إضافة إلى ذلك، من شأن تخفيف عبء الدين أيضا أن يحرر الموارد اللازمة للاستثمار الحكومي في البنى التحتية الطبيعية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الإقليميين، تجمع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الالتزام بالأمن المشترك للمنطقة بأسرها. ويتضح ذلك عن طريق إنشاء فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في آب/أغسطس ١٩٩٠. حيث أن الفريق نجح في احتواء الحرب الأهلية الليبرية واستعادة السلام في ذلك البلد حتى تسنى انتخاب تشارلس تايلور رئيسا لليبريا في تموز/يوليه ١٩٩٧. ومثل فريق الرصد نفسه أداة هامة في الجهود التي أسفرت عن إعادة الرئيس أحمد تيجان كاباه رئيسا لسيراليون عقب هزيمة الزمرة العسكرية التي كانت قد استولت على السلطة في سيراليون في أيار/مايو ١٩٩٧. وهذه هي المرة الأولى في التاريخ الحديث لأفريقيا التي يعاد فيها إلى السلطة نظام منتخب ديمقراطيا، بعد الإطاحة به في انقلاب عسكري، نتيجة لعمل مشترك في المنطقة دون الإقليمية. وهذا إنجاز نادر الحدوث نفخر به في المنطقة دون الإقليمية.

وبسجل الإنجاز هذا، أصبحت للجماعة آلية فعالة للسلام وتسوية النزاعات قد أثبتت جدارتها. ولعل هذا هو السبب في أنه في اجتماع وزراء الدفاع والخارجية في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في آذار/مارس الماضي، وجّه الخبراء من الدول الأعضاء للعمل مع الأمانة التنفيذية لوضع آلية لمنع النزاعات وتسويتها وإدارتها، فضلا عن حفظ السلام، عملا بمقررات الدورة الاستثنائية الرابعة لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة المعقودة في لومي، بتوغو، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وبغية منع النزاعات وإدارتها وحلها وللحفاظ على السلام في المنطقة دون الإقليمية، اتفق الوزراء على الامتثال لأحكام بروتوكول عدم الاعتداء والبروتوكول المعني بالمساعدة المتبادلة في مجال الدفاع وعلى الاستفادة من الخبرات المكتسبة في الميدان، لا سيما خبرات فريق الرصد، تحضيرا لإنشاء آلية حفظ السلام.

وفي هذه المرحلة، تود الجماعة أن تسترعي انتباه المجلس إلى مبادرة مالي المعنية بوقف إنتاج الأسلحة الصغيرة ونقلها والاتجار غير المشروع بها في مناطق الصراع، وهي مسألة ناقشها تقرير الأمين العام. ومؤخرا صادقت جميع الدول الأعضاء في الجماعة على المبادرة في إطار المناقشات الجارية من أجل إنشاء آلية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها في منطقتنا دون الإقليمية. وهذه المبادرة الهامة جديرة بدعم المجتمع الدولي.

كذلك تود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تناشد المجتمع الدولي دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا مثل آلية فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وصندوق منظمة الوحدة الأفريقية الاستئماني لمنع النزاعات وحفظ السلام. وبفعل ذلك سيكمل المجتمع الدولي على الوجه الصحيح جهود أفريقيا لحل المشاكل الأفريقية، حيث أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ربما تكون على دراية أكبر بتعقيدات الحالات المحلية.

ونعتقد أن لمؤسسات بريتون وودز دورا رئيسيا في تعزيز السلام وتدعيمه في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي لتلك المؤسسات أن تضع ما نسميه برامج تكيف هيكلي محلية "مواتية للسلام" لا تقوض مقدرة الحكومات

الأفريقية على الوفاء بمسؤولياتها الأساسية في مجالات أساسية وحاسمة مثل التعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية لشعوبها.

وعلاوة على ذلك، فإنه حتى عندما تتم تسوية صراع عنيف، نعرف جميعا بأن إرساء السلام الحقيقي لا يزال واجبا في شكل عمليات بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ويتعلق ذلك أساسا بتوفير الأمن والمرافق الاجتماعية الأساسية للناس العاديين. ويمثل ذلك أيضا السبيل لمنع تكرار المواجهة المسلحة وتجنب الحلقة المفرغة للعنف. ويفصح تقرير الأمين العام بوضوح عن الحاجة لأن تقوم الأمم المتحدة بوضع مبادرات لبناء السلام بغية تحقيق السلام المستدام، ونحن نقر بتلك الضرورة.

وأخيرا، فإن تقرير الأمين العام، في رأينا، جريء في فكرته، بيد أن توصياته عملية أيضا، ومن ثم فهي قابلة للتنفيذ - شريطة التزام جميع الأطراف داخل أفريقيا وخارجها على حد سواء التزاما صادقا ومتسقا بمرامي وأهداف التقرير. وقد أصاب أميننا العام حين ذكر أنه

"... نُظر إلى الصراعات في أفريقيا على أنها أمر حتمي أو مستعص ... وليس الأمر هذا أو ذاك. والصراعات في أفريقيا، كما هو الحال في أي مكان آخر، السبب فيها هو الأعمال الإنسانية ويمكن للأعمال الإنسانية أن تنهيها". (S/PV.3871، الصفحة ٢)

وبإمكاننا معا، باستجماع الإدارة السياسية للعمل بناء على هذا التقرير وعلى توصياته، أن نترك إرثا إيجابيا من السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، تلزمنا خطة اقتصادية ومالية دولية تقودها الأمم المتحدة من أجل أفريقيا، كما كان لنا من قبل خطة مارشال من أجل انتعاش أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب.

وختاما، أود أن أقتبس قولا مأثورا لأمين عام سابق لهذه المنظمة، هو الراحل داغ همرشولد، الذي قال محذرا إن لا أحد يمكنه أن يأمل في الاحتفاظ بحديقته نظيفة بتخصيص جزء منها للأعشاب الضارة. ولا يمكن للمجتمع الدولي والنظام الاقتصادي الاستمرار والعمل كمنظومة إذا ترك العنصر الأفريقي في حالة دائمة من الكساد الاقتصادي والفقر المتفشي والتفكك الاجتماعي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي المدرج في قائمتي، أود أن أدلي ببيان موجز جدا.

إن أعضاء المجلس سوف يتذكرون أن الأمين العام بذل جهدا كبير لحضور جلسة الصباح لهذا الاجتماع كاملة. وقد عاد ثانية لحضور جزء من جلسة بعد الظهر، ولكنه غادر لسوء الحظ، تاركا رسالة بأن لديه ارتباطا مُلحا بعد ظهر هذا اليوم.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن امتناني الشخصي، كرئيس لمجلس الأمن، لحرصه الشديد على حضور هذا الاجتماع.

لقد طلب الأمين العام مني أن أقول إن نائبة الأمين العام، السيدة فريشت، سوف تحل محله وتشغل المقعد المخصص للأمين العام وإنني أفهم أن هذه هي المرة الأولى في التاريخ الذي يشغل فيها أحد غير الأمين العام ذلك المقعد. وأود أن أرحب بنائبة الأمين العام.

المتكلم التالي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجس والإدلاء ببيانه.

السيد جيل (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لي الشرف أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: أنغولا وبوتسوانا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وسيشيل وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا.

نحن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نثني على الأمين العام لتقريره الذي اتسم تناوله المتكامل لمصادر النزاع في أفريقيا بأسلوب موزون. ومن المهم بشكل خاص أن يوفر التقرير الخطوط الإرشادية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.

من الضروري أن تعزز الأمم المتحدة قدرتها في مجال حفظ السلام في أفريقيا لتتمكن من مواجهة الصراعات بطريقة توحي بالثقة بالتزامها العالمي كحارس على السلم والأمن الدوليين. إن منع النزاعات أمر حيوي

ويجب أن يُمنح الأولوية القصوى، كما أن الإدارة الحسنة التوقيت والفعالة حاسمة الأهمية عند تفجر الصراع.

وترحب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهدف الأمين العام مضاعفة الجهود لتأسيس السلام حيثما توقف الصراع أو حيثما ارتفعت إمكانيات السلام. ولهذا السبب فإن الإدارة السياسية للدول الأعضاء محورية في هذه العملية ومن المهم في ذلك السياق، التأكيد على الحاجة إلى الحوار والمصالحة الوطنية.

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ينص على الأخذ بالترتيبات الإقليمية لتأمين صون السلم والأمن الدوليين. وينص أيضا على أن تكون هذه الترتيبات منسجمة مع مقاصد ومبادئ الميثاق. وهذا النص في الميثاق يوفر إطارا لتطوير تعاون أوثق بين أفريقيا والأمم المتحدة في بعثات السلام. ولهذا السبب، هنالك حاجة لتعزيز وتطبيق التدابير الحالية بطريقة تعزز تفاعلا ذا مغزى بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ونشاطر الأمين العام قلقه بشأن انتشار الأسلحة ونؤيد اقتراحاته لتقوية الأجهزة الدولية والمحلية لتنسيق السياسات ضد الاتجار المحظور بالأسلحة، حيث أن ذلك سيشجع الاستقرار. وهنالك حاجة ملحة لتحويل إنفاق الموارد القليلة من المشاريع العسكرية إلى المشاريع الإنمائية.

ولما كان تكامل قدرات الردع الموثوقة وتوفر الموارد الكافية وحشد الإرادة السياسية المتعادلة ضرورات حتمية لعمليات حفظ السلام الناجحة، فمن الأساسي أن تأخذ العناصر الخارجية الفاعلة بتوجهات سياسية مشتركة ومترابطة تجاه النزاعات الجديدة أو المستمرة وأن تكف عن التورط في التناحرات أو الجهود التنافسية حالما يتم إقرار إطار للوساطة.

وبالنسبة للعقوبات، نحن نتفق بأنها من أهم الأدوات في جهود صنع السلام، ولكننا نؤكد أنها يجب أن تفرض وفقا للمرفق الثاني من القرار ٢٤٢/٥١، الذي يشدد على الحاجة إلى توخي منتهى الحذر عند اللجوء إلى العقوبات من أجل تقليل تأثيراتها المعاكسة على السكان المدنيين.

إن تعزيز قدرة أفريقيا على العمل في مهمات السلام كان موضوع مناقشات كثيرة. ومن المؤسف، أن الموارد الدولية المتوفرة لا تتناسب مع الحاجات الخاصة ولا مع الدعم المقترح لبناء القدرات. إن الإجراءات الحالية التي تشترطها البلدان المتبرعة للحصول على الموارد اللازمة لتمويل عمليات التدريب تقتضي جهدا وغالبا لا تستجيب للإلحاحية التي يتوقع من أفريقيا أن تزيد قدرتها بها. ولهذا فإننا نؤيد بشكل كامل دعوة الأمين العام إلى الدول الأعضاء للإسهام بسخاء في صندوق سلام منظمة الوحدة الأفريقية. وحالما يتم وضع المعايير المناسبة للمصادقة على بعثات السلام ويتم تحديد الحاجات المتعلقة بجوانب القدرات الأفريقية التي تتطلب التقوية فسوف يكون من الأسهل التعرف على ملاءمة المعايير وعمق الحاجات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونشعر بالاطمئنان أيضا تجاه التوصيات العملية المتعلقة بمساعدة اللاجئين، وتحسين الروح المهنية للمسؤولين الحكوميين وخلق محيط إيجابي للاستثمار والنمو الاقتصادي. إن الاقتراحات الرامية إلى تأمين ارتباط أكثر ديناميكية بين قادة الأعمال والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والكيانات دون الإقليمية مناسبة للغاية. إن هذه التفاعلات يجب أن تسهل بشكل كبير فهم التأثير المضعف للمشاكل الأفريقية.

وتقوم الحاجة لقيام المجتمع الدولي برعاية النهضة الأفريقية ودفعها قُدما عن طريق التسليم بأن القارة تشكل التحدي الإنمائي الرئيسي من خلال استراتيجيات إنمائية فعالة وموجّهة توجيها جيدا. ونود أن نؤكد على مبدأ وجوب ربط احترام حقوق الإنسان بالمعنى الأوسع للسلام والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية. إن احترام هذه الأساسيات سوف يساعد في تجنب عدم الاستقلال والعنف اللذين يحدقان للأسف بأجزاء من قارتنا واللذين أديا إلى تحركات سكانية كبيرة النطاق عبر الحدود مع ما صاحبها من بؤس.

ومن العناصر المحورية لنهضة أفريقيا التجديد الاقتصادي للقارة عن طريق الإصلاح الاقتصادي الفعال للغاية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن إحدى العقبات الرئيسية علىطريق التنمية الأفريقية هي العجز عن معالجة مشكلة الديون بشكل عام وخدمات الديون من جميع الأوجه. إن مشكلة عبء الديون الذي لا يطاق أثبطت همة إخصائيي التنمية الأفارقة مدة طويلة جدا. وبالرغم من التوجهات الثنائية والمتعددة الأطراف لحلها، ما زالت وطأتها التراكمية مستمرة. وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى

استكشاف وتطبيق طرق أكثر نشاطا وفاعلية للتوصل إلى حل دائم للمشكلة. ومما يتسم بأعلى الأهمية للتنمية المستدامة لأفريقيا أن تعيد الدول المتقدمة النمو التفكير وتعكس الانحدار في مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية من أجل زيادة فعاليتها وقدرتها على تحقيق الغرض المنشود.

نحن في أفريقيا عازمون على أن نبرهن للعالم أننا على الاستعداد للتصدي لمشاكلنا. ولهذا السبب، نثق بأن يكون هذا العزم بمثابة حافز للمجتمع الدولي للاستثمار في نهضة أفريقيا. وإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة باستئصال أسباب النزاع في أفريقيا لتأمين التنمية المستدامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو مندوب المملكة المتحدة، وأعطيه الكلمة.

السير جون ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا والبلد المرتبط قبرص، وكذلك البلدان المنتسبة إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وهي أيسلندا وليختنشتاين، تؤيد هذا البيان.

إن بلدان الاتحاد الأوروبي ترحب بحرارة بنشر هذا التقرير. إن الاتحاد الأوروبي يثني على الأمين العام على هذا التقرير الموثوق والشامل والذي يضم العديد من الأفكار والأساليب كسياسة شاملة في وقت مناسب. بصورة استثنائية، لقد قدم الأمين العام تحليلا واضحا وصريحا لمصادر النزاعات في أفريقيا وأسباب استمرارها. ويحتوي التقرير على توصيات ملموسة حول أساليب منع ومعالجة النزاعات في أفريقيا وحول كيفية توطيد أسس لسلام لاحق ودائم. إن هذا الأسلوب الشامل، كما وصفته يا سيادة الرئيس هذا الصباح، لهو أسلوب نرحب به جدا والاتحاد الأوروبي يتطلع قدما نحو المزيد من المناقشات الشاملة حول جميع الجوانب التي شملها التقرير.

إن التقرير يشجع الاتحاد الأوروبي على الاستمرار في جهوده في مجال بناء السلام ومنع النزاعات وإدارتها وحلها وفي زيادة قدرات أفريقيا في هذه المجالات. والاتحاد الأوروبي ملتزم بسياسة نشطة حول منع النزاعات وحلها مع التركيز على منع نشوب نزاعات عنيفة في مرحلة مبكرة وكذلك على بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع واستخدام كل الأدوات السياسية المتاحة، بما في ذلك مساعدات التنمية. إن هذه الأهداف واردة في موقف الاتحاد الأوروبي المشترك نحو منع النزاع وحلّه في أفريقيا الذي اتُفق عليه في ١٩٩٧.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد توصيات الأمين العام ومؤداها بأنه على الأمم المتحدة أن تطور علاقات أوثق مع المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية وقد أنشأت بنفسها آلية تشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية. والتي نرجو أن تتطور. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية في مجالات منع النزاعات وإدارتها وحلها. إنها تشيد بشكل خاص بمبادرة الدول الأفريقية لإنشاء البعثة الأفريقية المشتركة لرصد تنفيذ اتفاقيات بانغوي في جمهورية أفريقيا الوسطى ودور المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حل الأزمة في ليبريا وسيراليون. وهي تقدر مبادرات إقليمية أخرى مثل الجهود التي تبذل لتشجيع الحوار السياسي في بوروندي.

ونؤيد بشدة الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأفريقية لمتابعة توصيات اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام في العام الماضي حول الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام. إن الاجتماع غير الرسمي حول هذا الموضوع والذي ترأسه الأمين العام المساعد، ميه، قد اتسم بنجاح كبير وأعطى إطارا متعدد الأبعاد للنشاطات في هذا المجال. إننا نرحب بالدور الجديد للأمم المتحدة كمركز لتبادل المعلومات حول هذه النشاطات. والتبرعات الإضافية لصندوق الأمم المتحدة لدعم قدرة حفظ السلام الأفريقية تساعد أيضا على تعزيز جهود الأمم المتحدة.

إن الاتحاد الأوروبي يقر كذلك بفكرة الأمين العام بأن التحذير المبكر اللازم يجب أن يستكمل بعمل مبكر. ولقد اتبع الاتحاد الأوروبي هذه الطريقة من خلال تشجيع الجهود الدبلوماسية في المراحل المبكرة لنشوب الأزمات وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعيين مبعوثه الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. أما المساعدات

الإنسانية، مثلها مثل الجهود الدبلوماسية، فهي أيضا عنصر متمم للعمل المبكر. إن الاتحاد الأوروبي باعتباره أكبر مساهم في المساعدات الإنسانية الدولية، يؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمين العام لزيادة التنسيق في تقديم هذه المساعدات والحاجة إلى توفير الأمن للعاملين في الشؤون الإنسانية. ويرحب الاتحاد الأوروبي كذلك بمبادرة الأمين العام في الدعوة لإنشاء آلية دولية لمساعدة الدول المضيفة على الحفاظ على أمن وحياد مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ويتطلع قدما نحو تفحص هذه الأفكار بصورة أكثر تعمقا.

يدرس تقرير الأمين العام أيضا الجزاءات بوصفها أداة يمكن استخدامها في حالات تهديد السلام والأمن الدوليين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوصية الأمين العام بأن الجزاءات ينبغي أن تستهدف صناع القرار ويؤيد الدعوة إلى تطبيق أكثر صرامة للجزاءات من قِبل المجتمع الدولي. وبشكل خاص، فإن الاتحاد يؤيد تركيز الأمين العام على ضرورة الإجراءات الفعالة لتأمين تطبيق صارم للحظر على الأسلحة.

يرحب الاتحاد الأوروبي بدعوة الأمين العام لجميع الدول الأفريقية للاشتراك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وسيستمر الاتحاد في تأييد الجهود الهادفة إلى إنشاء وسائل سيطرة وطنية فعالة بشأن نقل الأسلحة التقليدية وحظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة وحظر الألغام المضادة للأفراد وإزالتها. وقد وافق الاتحاد الأوروبي في العام الماضي على برنامج لمحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. وكجزء من هذا البرنامج، ستُعقد حلقة دراسية دولية تشترك فيها دول الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا في جوهانسبرغ في أيار/مايو بهدف إيجاد حلول عملية لمشكلات الاتجار غير المشروع بالأسلحة في الجنوب الأفريقي. كما شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في حلقة دراسية عقدت مؤخرا في أوسلو لبحث اقتراح مالي بوقف تصدير واستيراد وتصنيع الأسلحة الخفيفة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما أمل الأمين العام في أن يسعى المجتمع الدولي جاهدا إلى تكملة الجهود الأفريقية لحل مشاكل أفريقيا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتركيز تقرير الأمين العام على مزيد من تنمية التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين البلدان الأفريقية عبر مدى واسع من الميادين المختلفة. ومن المقرر أن يستضيف الاتحاد الأوروبي الاجتماع الوزاري الثالث في سلسلة اجتماعات وزارية بين دول الاتحاد والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في فيينا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام وهو يعمل على تعزيز حواره مع المنظمات دون الإقليمية كالسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويشترك الاتحاد الأوروبي كذلك في مناقشات مع منظمة الدول الأفريقية والدول الأعضاء فيها تتعلق باقتراح عقد قمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا عام ٢٠٠٠.

ويركز تقرير الأمين العام، عن حق، على أهمية تهيئة بيئة يمكن فيها المحافظة على السلام الدائم والنهوض بالتنمية الاقتصادية. وإدراكا من الاتحاد الأوروبي لكون السلام والأمن شرطين أساسيين لا غنى عنهما للتنمية المستدامة، فإنه يؤيد تماما تركيز التقرير على ضرورة وجود الحكم الجيد، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وحكم القانون. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا على اتخاذ موقف مشترك فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحكم الجيد والديمقراطية وحكم القانون في أفريقيا وهي أمور مكملة موقفهما المشترك حول منع النزاع. والحكم الجيد، مثله مثل حكم القانون، فإن حسن الحكم هام جدا بالنسبة إلى النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية، وتخفيف عبء الفقر. وهذه القيم هي أيضا أعمدة أساسية لسياسة التنمية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي نفسه والتي تركزت خلال عقود عديدة على علاقة شراكة حقيقية مع أفريقيا.

إن المطلوب "أعمال لا بيانات" كما قال صديقي سفير نيجيريا في كلمته نيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. والاتحاد الأوروبي هو المصدر الأول في العالم لتزويد أفريقيا بالمساعدات: فأكثر من ٥٠ في المائة من مجموع المساعدات التي تتلقاها البلدان النامية يأتي من الاتحاد الأوروبي. وقد خصص صندوق التنمية الأوروبي أكثر من ١٥ بليون دولار للبلدان الأفريقية بصورة أساسية حتى عام ٢٠٠٠. ويعرض الاتحاد الأوروبي أيضا، بموجب اتفاقية لومي، أكثر الأسواق انفتاحا للتصدير من البلدان الأفريقية وهو أكبر شريك تجاري لأفريقيا. ويشترك الاتحاد الأوروبي حاليا في حوار شامل مع البلدان النامية حول تعزيز وإنعاش الشراكة معها وخصوصا من أجل مساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وإزاء

هذه الخلفية، يرحب الاتحاد الأوروبي بتوصيات الأمين العام بشأن إعادة تشكيل الهياكل والمساعدات الدولية وتخفيض أعباء الديون وفتح الأسواق العالمية. ويطري الاتحاد الأوروبي كذلك على التشديد الذي انصب في التقرير على ضرورة معالجة مشكلة الفقر في أفريقيا ويؤكد التزامه بأهداف التنمية الدولية وخاصة هدف خفض نسبة الشعوب التي تعيش في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بخفض عبء الدين عن الدول الأفريقية من خلال وسائل كالمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين.

إن الأمين العام يعزز، في كل أجزاء هذا التقرير، الرأي القائل بأنه من مصلحة كل الدول، وليس البلدان الأفريقية فحسب، أن تعمل على بعث أفريقيا من جديد، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. ويدعم الاتحاد الأوروبي هذا التحليل ويعرب عن استعداده لأداء دوره في تأمين ملاحقة فعالة للعديد من الاقتراحات والتوصيات التي قدمها الأمين العام. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات مبكرة بشأن ذلك عند الاقتضاء، ويتطلع قدما نحو فرص في هيئات ومنتديات الأمم المتحدة الأخرى لمناقشة جوانب أخرى من التقرير بصورة أكمل. ويعتقد الاتحاد الأوروبي بأنه من المحتم ألا يضيع الزخم السياسي الذي ولّده هذا التقرير هباء وهو ملتزم بالعمل على كفالة أن تبقى أفريقيا مدرجة في جدول الأعمال الدولي على أعلى المستويات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلمة التالية السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي وجّه المجلس إليها دعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانها.

السيدة أوغاتا (مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن تتاح لي الفرصة للتعليق على تقرير الأمين العام بشأن أفريقيا، وهو وثيقة شاملة وحسنة التوقيت ومليئة بالأفكار الثاقبة. وبوجود ٧ ملايين نسمة هم موضع قلق مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لا تزال أفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد إجمالي من اللاجئين والمشردين في الداخل. ومنذ نهاية الحرب الباردة وتسوية بعض الصراعات التي طال أمدها، فإن مكتبي مع ذلك يشارك مشاركة متزايدة في عمليات إعادة التوطين. واليوم، وعلى الرغم من وجود مشاكل عديدة، من المتوقع إيجاد حلول للعديد من مشاكل اللاجئين في أفريقيا.

إن التقرير يسلم بأن التصدي لمشاكل اللاجئين وحلها هو إسهام لا غنى عنه من أجل إحلال السلام والاستقرار في القارة. وليس المشردون قسرا انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان فحسب، بل هم أيضا عامل يهدد استقرار المناطق بأسرها ويُهدد السلام والازدهار في نهاية المطاف. وإن ترحيل مئات آلاف الرواندبين بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧ أرسل إشارات خطيرة في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى وما بعدها. وأود أن أذكر أيضا الأزمة الراهنة في سيراليون، التي سببت تشريد حوالي نصف مليون نسمة؛ واستمرار تشريد قرابة ٠٠٠ ٣٠٠ بوروندي؛ والأزمات التي لم تحل في القرن الأفريقي.

ونظـــرا لطبيعة تقرير الأمين العام الشاملة، فمن شأن تناول أية نقـــاط أخرى بصدد المسائل التي يثيرها أن يكون إطنابا. ومع ذلـــك، أود أن أسترعـــي انتباه مجلس الأمن إلى مسألة اعتبرها ذات أهمية أساسية. إن الطبيعة المختلطة للمجموعات التي تستضيفها مخيمات اللاجئين - أي تعايش اللاجئين مع المقاتلين والمجرمين ومرتكبي أعمال الإبادة الجماعية - هو التحدي الأكبر الذي يواجهه عمل مكتبي طوال الأزمة القائمة في منطقة البحيرات الكبرى. وأشعر بالقلق إزاء أن هذا الاتجاه سيزداد اتساعا إن لم يُتخذ تدبير للتعامل مع مجموعات مختلطة بطريقة عاجلة وفعالة وينفذ بسرعة. ولقد أبرزت بالفعل هذه المشكلة الرئيسية في سياق مشاورات مجلس الأمن يوم الثلاثاء الماضي.

إن الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين هو من مسؤولية الحكومات المضيفة، مثلما تنص عليه بوضوح اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية، ١٩٦٩ لتنظيم الجوانب المعينة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا. ومع ذلك، فإن الحالات المختلفة قد تتطلب ردود فعل متنوعة. فبدلا من إنشاء آلية واحدة، أود أن أتكلم عن "سلم أولويات"، وهو سلم يكون فيه نشر شرطة دولية أو قوات عسكرية الملاذ الأخير. واسمحوا لي أن أوضح هذه المسألة.

وفيما أعرفه بحالات طبيعية، فإن التقيد ببعض المبادئ الأساسية لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية يكفي لكفالة ألا تستعمل المخيمات لأغراض عسكرية: على

سبيل المثال، وضعها بعيدا عن الحدود، أو منع انتشار الأسلحة فيها.

وفي حالات قد يصعب معها على الحكومات المضيفة أن تنفذ المبادئ المطلوب تنفيذها، ثمة حاجة إلى المساعدة الدولية في بناء قدرتها عى إنفاذ القانون، مثلا عن طريق توفير أعتدة وغيرها من الدعم السوقي لقوات الشرطة. ومكتبي ما زال يُشارك في هذا النوع من الدعم في البلدان الأفريقية، على سبيل المثال في كينيا، منذ بضع سنوات. وعلى صعيد آخر، فإن بناء القدرات قد يتطلب تدريب قوات الشرطة وحتى تقديم الدعم المالي لها. وهذا ما يفعله مكتبي حاليا في تنزانيا، وفي مخيمات اللاجئين على الحدود البوروندية. واسمحوا لي أن أذكّر المجلس بأنه في زائير الشرقية السابقة تم المضي إلى أبعد من ذلك في تقديم هذا الدعم، فتضمن إشراف موظفين دوليين وقيام علاقة عملية وثيقة جدا بين مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وقوات عسكرية مسؤولة عن المحافظة على القانون والنظام في المخيمات. ولئن لم يكفل هذا الترتيب فصل اللاجئين عن المجرمين، إلا أنه أسهم في تحسين الأمن، وينبغي أن يُنظر فيه لدى دراسة خيارات مختلفة للحفاظ على الطابع المدني للمخيمات.

ومع ذلك، ثمة حالات لا يكون فيها بناء أو دعم القدرة المحلية كافيا للحفاظ على الطابع المدني للمخيمات. وفصل اللاجئين عن المجرمين يمكن حينئذ أن يصبح مطلبا أمنيا هاما، وقد لا يوجد خيار آخر سوى نشر شرطة دولية أو قوات عسكرية. ففي هذه الحالات، أود أن أعرب عن تأييدي القوي لدعوة الأمين العام إلى إنشاء آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة في الحفاظ على الطابع المدني للمخيمات. ويحدوني الأمل في أن يتابع مجلس الأمن هذه التوصية بثبات وأن يدرس إمكانية، على سبيل المثال، إنشاء قوة دولية احتياطية دعما للعمليات الإنسانية. ونظرا للطبيعة الدقيقة والمحددة لأي فصل للاجئين عن المجرمين في المخيمات، فإن مكتبي على استعداد للمساعدة في اتخاذ إجراءات وأساليب كي تقوم الشرطة والقوات العسكرية بهذا النوع من العمل. ومن الضروري أيضا أن نحدد المبادئ ونقرر قسمة العمل من أجل الاعتناء بأولئك الأشخاص الذين سيُفصلون ويُبعدون عن الحماية الدولية.

وهناك بالتأكيد مسائل أخرى في التقرير ذات اهتمام بالنسبة لمكتبي، وأود أن ألفت الانتباه إليها بإيجاز وهي: الأثر السلبي للجزاءات المفروضة على المجموعات الضعيفة، بما في ذلك مجموعات العائدين والمشردين في الداخل؛ والآثار الاجتماعية والبيئية التي تترتب على وجود اللاجئين، وأهمية أعمال التأهيل في مناطق حصل فيها تشريد كبير للبشر؛ والحاجة إلى معالجة الفجوة المستمرة بين المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية في الأجل البعيد لمجتمعات مزقتها الحروب؛ وأخيرا وليس آخرا، التركيز الضروري على المجتمع المدني في البلدان الأفريقية. والتحدي الأكثر تحديدا هو القيام بأنشطة على مستوى القاعدة بغية تعزيز المصالحة في المجتمعات المحلية في حالات ما بعد الصراع، والإسهام، في نهاية المطاف، في منع وقوع صراعات أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلمة التالية السيدة سيلفي جونو، رئيسة وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة، التي وجّه المجلس إليها دعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانها.

السيدة جونو (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية، أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي للاشتراك في المناقشة التي تجري اليوم بشأن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

إن المشكلة العامة للصراع المسلح تكمن في صلب شواغل لجنة الصليب الأحمر الدولية، وهي منظمة تكرس نفسها لمنع وتخفيف المعاناة التي تسببها الحروب. وأفريقيا هي ميدان العمل الرئيسي للجنة، مثلما تدل عليه وفودنا الـ ١٩ التنفيذية والإقليمية، وقرابة نصف ميزانيتنا المخصصة للعمليات، ونحو ٣٠٠٠ موظف.

وغني عن القول أننا لن نحاول اليوم التعليق بإسهاب على التحليل الممتاز الذي يتضمنه تقرير الأمين العام. وتأمل لجنة الصليب الأحمر الدولية في أن تتمكن من مواصلة النظر في هذه المسائل في إطار حوارها الجاري مع الأمم المتحدة ومع منظمة الوحدة الأفريقية. وسيقتصر

بياني على نقطتين رئيسيتين هما: أولا، إعادة التأكيد على أهمية القانون الإنساني الدولي؛ وثانيا، الحاجة إلى القيام بأعمال إنسانية حقة باسم ضحايا الصراعات، الأمر الذي يمكنه أن يمهد السبيل أمام إعادة الإعمار ويمكّن من تحقيق التنمية المستدامة.

ونلاحظ مع الأمين العام التدهور الكبير في مستوى الامتثال للمعايير الإنسانية في حالة الأزمات. والأعمال الوحشية والاعتداءات المرتكبة ضد المدنيين - وبالأخص ضد النساء والأطفال وضد اللاجئين والمشردين، والأسرى أو المسجونين - تتطلب أن تستعيد جميع الأطراف المسلحة احترامها لمبادئ القانون العالمي.

ولذلك فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تؤيد هذا التحليل الواضح والمناشدة العاجلة في ضوء انتشار المنازعات في البلدان التي انهارت فيها الهياكل والتي تدور فيها المواجهات حول الهوية، والتي أصبحت أعمال التدمير وإبادة المجموعات البشرية المتناحرة الهدف الأساسي للنضال. ويقترن هذا بالصعوبات الجديدة المرتبطة بخصخصة الحرب وظهور قوات تعتمد على الأفراد أو الجماعات الخاصة وليس للسلطات الحكومية سيطرة عليها.

وأفريقيا غنية بتقاليدها من القيم الإنسانية عميقة الجذور التي تقترب من القيم المتضمنة في القانون الإنساني، والتي ترد في المدونات التي تتحكم عادة في شن الأعمال العدوانية. ولذلك فإن التحدي المشترك الذي نواجهه هو إحياء هذه القيم، وخاصة بين الشباب الذين هم القوة الحيوية التي تُشكل ثلاثة أرباع سكان أفريقيا.

وعملية التعبئة هذه من المهام الوقائية طويلة الأمد التي تجعل كل فرد مدركا أن ثمة حدودا للعنف في كل الأحوال فضلا عن أن أحدا من الذين يأمرون بارتكاب أعمال العنف أو الذين ينفذونها أو الذين يتساهلون في شأنها لا يستطيع أن يقول "لا أدري". وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد ألزمت نفسها باحترام بل وبضمان احترام المعاهدات المتعلقة بالقانون الإنساني. وهذا التزام عالمي بالتضامن من أجل جميع ضحايا المنازعات، وهو يهم كل إنسان.

كذلك يجب أن نُشدد على مسؤولية كل دولة بأن تضمن تشريعاتها الوطنية تدابير كافية تتصل بالقانون الإنساني وأن تُلاحق مخالفيها. وفي هذا الصدد فإن البلدان الأفريقية أخذت تُشارك في عملية الإصلاح التشريعي هذه بدعم تقني من الدوائر الاستشارية في لجنة الصليب الأحمر الدولية. ومن الحقائق المرة أن معظم مجرمي الحرب اليوم ينجحون في الإفلات من أي ملاحقة قانونية. لذا فإن إنشاء مجلس الأمن للمحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا يُمثل خطوة هامة في سبيل تطبيق التدابير العقابية.

وهناك حاجة اليوم للعمل بنشاط لإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة يمكن أن تُسهم في إنهاء فرص الإفلات من العقاب. ومن شأن وجود محكمة خالية من كل الضغوط السياسية، ومعترف باختصاصها على نطاق واسع، توفر أقصى قدر من الضمانات للإنصاف القضائي، أن تكون مكملة للنظم القضائية الوطنية. ووجودها سوف يوصل رسالة واضحة إلى مرتكبي الجرائم الدولية النطاق وإلى ضحاياهم مفادها أن الإفلات من العقاب أمر لن يكون مقبولا بعد اليوم.

وقد شدد الأمين العام على ضرورة أن يستخدم المجتمع الدولي بأسلوب ثابت ومنسق جميع الأدوات المتاحة له وصولا إلى الحلول العملية للمنازعات. ويجب أن تُراعى في هذه الحلول العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن بغيرها الحصول على نتائج دائمة. وتلاحظ اللجنة بقلق متزايد تنامي الاتجاه في بعض الدول في السنوات الأخيرة إلى اللجوء إلى الأعمال الإنسانية بدلا من العمل السياسي، أو في الواقع اللجوء إلى العمل العسكري حين يكون له مبرر في إطار الصكوك الدولية ذات الصلة. وتعطي منطقة أفريقيا الوسطى الدليل العملي على ذلك.

غير أنه لا يوجد بديل عن الإرادة السياسية للتصدي لأسباب المنازعات، وللمآسي التي تتسبب فيها، بكل الوسائل المشروعة المتاحة، بما في ذلك استعمال القوة. ولا يمكن أن تكون المساعدة الإنسانية هي البديل. ويبقى على المنظمات التي لها مهمة إنسانية حقيقية وتملك وسائل للعمل أن تقدم تلك المساعدة إلى ضحايا

المنازعات. وتوفر لها مسألة أمن اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى المثل الجلي. فها نحن نشهد اليوم العواقب المفجعة.

ويجب على السياسيين والعسكريين والعاملين في الحقل الإنساني، تسليما منهم بضرورة اتباع نهج استراتيجي، أن يوائموا أعمالهم. وعليهم أن يبحثوا عن علاقات المؤازرة بين أعمالهم وفي اعتماد بعضهم على بعض، وكذلك في ولاياتهم وخصائصها المميزة. غير أن هذا النهج ينبغي ألا يخضع جميع أعمالهم الإنسانية للأهداف السياسية بما يضر بمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. وقد أصبحت مصلحة الضحايا دائما هي لب اهتمامات لجنة الصليب الأحمر الدولية وعملياتها.

ولكن هذا لا يعني أنه ليس للعمل الإنساني أبعاد سياسية، أو أنه ليس له أبدا تأثير على تطور النزاع. إذ تبين أحيانا أن لوجود المنظمات الإنسانية أثرا سلبيا، بخدمته لأهداف الحرب. وكان هذا هو الحال في ليبريا في عام ١٩٩٦ حين أدى التنافس بين المنظمات في الميدان إلى إطالة فترة النزاع، ومن ثم عـَرَّض الضحايا لأخطار جسيمة.

ولا يقل قلق لجنة الصليب الأحمر الدولية عن قلق الأمين العام إزاء حالات الطوارئ التي كثر فيها عدد الهيئات التي تقدم المساعدة وتباينت أهدافها ووسائل عملها. وتتطلب تلك الحالات من الجهات الفاعلة أن توائم أعمالها وأن تتلافى الازدواجية. والهدف من هذا التنسيق هو تيسير إدارة الأنشطة المختلفة زمانا ومكانا في السياق الذي غالبا ما يكون غير مستقر وسريع التغير. ويتوقف توفير الأمن للجميع بدرجة كبيرة على هذا العمل.

ويبرز التقرير الحاجة إلى ربط وتكامل المفاهيم والأعمال فيما يتعلق بالمساعدة وإعادة التأهيل والتعمير والتنميـــة. ولجنة الصليب الأحمر الدولية تتفق تماما مع هذا الرأي. ففي أعمال المساعدة التي تقدمها اللجنة تختار بقدر الإمكان النهج الذي يكون هدفه النهائي هو تهيئة الفرصة للأفراد والمجتمعات المعنيين لاستعادة استقلالهم وإنهاء اعتمادهم على المساعدة الخارجية بإشراك المستفيدين بشكل وثيق في وضع هذه البرامج وتنفيذها.

وفي هذا الإطار بالذات نجد الجهود المبذولة في كثير من الحالات الأفريقية من أجل استعادة المجموعات السكانية التي كانت فريسة للحرب، سبل الإنتاج، كالزراعة والماشية وصيد الأسماك والحرف اليدوية. وينطبق هذا نفسه على البرامج الهادفة إلى استعادة الخدمات الصحية الأساسية وتوفير المعدات والأطراف الاصطناعية لمشوهي الحرب، وإصلاح شبكات مياه الشرب وتصريف فضلات المياه والنفايات.

وتحشد اللجنة في عملها كل الدعم المحلي الممكن. وبالنسبة للجنة وكذلك للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تمثل شبكة الجمعيات الوطنية الأفريقية دعما هائلا. فالمتطوعون من هذه الجمعيات كثيرا ما يعملون في ظروف بالغة الصعوبة. وقد مات منهم كثيرون في الشهور القليلة الماضية، أثناء أدائهم لرسالتهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو.

ويبدو من المهم أيضا أن نُشدد على العنصر الأساسي الآخر بالنسبة إلى عمل اللجنة، وهو توفير الحماية. فتقديم المساعدة دون اهتمام بتوفير الحماية يضيع هباء بل ويمكن أن تكون له آثار عكسية. وأي تدخل فعال من أجل الضحايا يجب أن يتيح لهم في الوقت نفسه تلقي المساعدة المادية اللازمة وتوفير حمايتهم من الأخطار التي تطيل أمد معاناتهم بل وتضاعفها، وكفالة مراعاة كرامتهم.

إن الهدف الأساسي من العمل الذي تقوم به اللجنة لتوفير الحماية هو كفالة احترام حياة الأفراد وسلامتهم البدنية. ولا يمكن فصل هذا العمل عن العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان، والذي يستهدف في نهاية المطاف أداء المجتمع المدني لدوره والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعبر عن مدى الاهتمام الكبير من المنظمات الإنسانية العاملة في إطار هذه المنازعات بأمن أفرادها.

وبالإضافة إلى الأخطار والتهديدات المعتادة فإن تغير طبيعة الحروب وازدياد عدد الأفراد المتورطين في العنف وتنوع أدوارهم ومصالحهم والزيادة العامة في العصابات المسلحة تؤدي إلى المزيد من تقليص سيطـــرة

السلطات المحلية على أولئك الأفراد وإلى تعريض العاملين في الحقل الإنساني للخطر. ويذكر أعضاء المجلس المذابح التي نُفذت في رواندا وبوروندي وجرائم الاغتصاب التي ارتكبت في سيراليون وفي زائير سابقا وأخذ الرهائن في السودان.

هناك مثل أفريقي يقول "ليس أفضل من الإنسان إلا الإنسان، وليس أسوأ من الإنسان إلا الإنسان". وإننا على ثقة، ويتفق معنا الأمين العام، من أن أفضل ما في كل إنسان هو ينبوع لا ينضب من الطاقة والأمل. واليوم أطلق سراح عشرة من رفاقنا بعد احتجازهم لمدة عشرة أيام في الصومال، وأود أن أشرك المجلس في إحساسنا بالسعادة والرضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي على القائمة هو ممثل ألمانيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هنتسه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعلن اتفاقنا الكامل مع بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي فقط أن أضيف بضع ملاحظات لها أهميتها من وجهة نظرنا.

أود أولا أن أتوجه بالشكر الخاص إلى الأمين العام على تقريره المتعمق والشامل والمتوازن. إنها وثيقة ذات تأثير وإلهام، وتحتوي على توصيات ذات منحى عملي ولها أهمية عملية كبيرة.

لقد قدم الأمين العام تقريره في لحظة حاسمة ذات أهمية تاريخية. فبعد مضي تسع سنوات على سقوط حائط برلين بدأنا نتطور ونتأقلم مع المعالم الجديدة في مجال العلاقات الدولية ونحن نودِّع حقبة الحرب الباردة. وقد أسهب الأمين العام في وصف الآثار المباشرة لهذا التحول التاريخي على أفريقيا بشكل عام وعلى بعض الصراعات بين البلدان الأفريقية وفي داخلها بشكل خاص. وهو محق في النتيجة التي خلص إليها وهي أن التقدم الكبير المنشود لأفريقيا يتطلب اهتماما دوليا متواصلا على أعلى مستوى سياسي، وهذا هو الطريق الوحيد لتجنب تهميش تلك القارة وإزالة ما يطلق عليه التشاؤم الأفريقي.

ومن وجهة النظر الألمانية فإن التغييرات التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة لها آثار بعيدة المدى من ناحية السياسة الخارجية، وأهمها أننا لم نعد مشغولين بشكل دائم بهاجس ما كان يطلق عليه "المسألة الألمانية". صحيح أن أفريقيا كانت دائما ذات أهمية لنا، فلبلدنا حضور في كل العواصم الأفريقية تقريبا، وهو ما يتيح لنا إدارة حوار دائم مع الحكومات بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك والتي تثير قلقا مشتركا.

وأهم من ذلك التعاون الإنمائي. فالأمين العام يشير في الفقرة ٧٩ من تقريره إلى أن التنمية "تعتبر جوهرية بالنسبة لاحتمالات تقليل النزاعات في أفريقيا". وقد أوفت ألمانيا بالتزاماتها كبلد من البلدان المانحة، إذ أنفقت ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ نحو ٢٢ بليون مارك ألماني على التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتنازلت عن ٩,٧ بليون مارك ألماني من ديون البلدان الأفريقية. ومن ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ بلغت المعونات الإنسانية الثنائية والمتعددة الأطراف التي قدمناها لمنطقة البحيرات الكبرى وحدها - بما في ذلك مساهمتنا في المعونة الأوروبية - ٥٨٣ مليون مارك ألماني. وفي المجال الهام المتعلق بإزالة الألغام أنفقت ألمانيا ١٨ مليون مارك ألماني منذ عام ١٩٩٥ على مشاريع مختلفة أغلبها في أنغولا وموزامبيق.

وقد تبوأت أفريقيا والشؤون الأفريقية مكانة عالية على جدول أعمالنا السياسي لم تنلها من قبل، فنحن نولي أفريقيا اهتماما متزايدا، وليس متناقصا نتيجة انتهاء الحرب الباردة.

ومن أهم ما يخلص إليه تقرير الأمين العام أن المطلوب الآن بشكل عاجل هو تجديد روح الشراكة. ويشير الأمين العام إلى المسؤولية التي لا بد وأن يتحملها الأفارقة عن شؤونهم من ناحية وإلى التزامات المجتمع الدولي من ناحية أخرى. ويجب أن تكون القيم الأساسية لهذه الشراكة هي الاعتراف بالملكية الأفريقية واحترامها، وعرض وقبول النصيحة والعون والتعاون.

ولكي نكون قادرين على تقوية هذه الشراكة لا بد من أن نتغلب على النهج الواسع الانتشار في تناول القضايا كلا على حدة، وهو نهج يقوم أساسا على الاستجابة

للأزمات الكبيرة ولكن هذه الشراكة يجب أن تكون واسطة العقد في ما أسميه محاولة لبناء إطار من المؤسسات المتداخلة والتي يقوي بعضها بعضا. وأود أن أركز على ثلاثة ملامح فقط لهذه المهمة العمومية.

أولا، تبدأ هذه المهمة هنا في نيويورك، هنا في الأمم المتحدة. فبناء على تجربتي الشخصية حين كانت ألمانيا عضوا غير دائم في مجلس الأمن في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، حيث تأثرت كثيرا بإسهامات زملائي من الوفود الأفريقية لدى المجلس، تكونت لدي قناعة بضرورة إصلاح هذه الهيئة. لا بد من أن نتغلب على ما يصفه الأمين العام بالشلل الذي يهدد بتقويض مصداقية المنظمة برمتها. ويجب أن يشمل الإصلاح إعطاء مركز لأفريقيا تضطلع فيه بمسؤولية العضوية الدائمة.

واسمحوا لي أن أضيف في هذا المنعطف أننا لاحظنا مؤخرا بكثير من القلق أن الاعتبارات المالية لها فيما يبدو دور هام في بعض الحالات في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. ولا جدال في أننا جميعا ملتزمون بتقديم الموارد المالية التي تحتاجها الأمم المتحدة للقيام بالمهام المسندة إليها.

ثانيا، لا بد من تقوية منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا، وذلك للأسباب التي جاء وصفها في تقرير الأمين العام. وينطبق هذا بوجه خاص على تحسين قدراتها في مجالات منع الصراع وبناء الثقة وحفظ السلام. وتسهم ألمانيا من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف - وخاصة من خلال الاتحاد الأوروبي - في تحقيق هذا الهدف الهام جدا. ونحن متفقون مع الأمين العام كلية على أن هذه الجهود يجب أن تتم في إطار مسؤولية الأمم المتحدة أساسا عن مسائل السلم والأمن الدوليين. وإذا كنا نتحدث عن أهمية تطوير القدرات الحقيقية لأفريقيا في هذه المجالات فإننا نفعل ذلك أيضا بسبب التجربة التاريخية الفريدة للبلدان الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أسهمت الهياكل المتعددة الأطراف العاملة مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا إسهاما ضخما في المصالحة والسلام والازدهار في قارة كانت على مدى قرون مسرحا لحروب طاحنة. وفي هذا الصدد، فإننا لا نزال عند رأينا بأن من شأن انعقاد مؤتمر دولي للسلم والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى برئاسة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أن يترك أثرا إيجابيا على الحالة في تلك المنطقة.

ثالثا، تؤمن ألمانيا بضرورة متابعة موضوع إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة باعتباره من أهم الأولويات، كما ذكر ذلك الآن ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد أشار الأمين العام في الفقرة ٤٩ من تقريره إلى أهمية التصدي الفعال لما أسماه:

"تدهورا حادا غير مقبول في مستوى التقيد بالمعايير الإنسانية في حالات الأزمات"

وسوف نسهم إسهاما نشطا في المؤتمر الدبلوماسي المقبل المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، الذي سيعقد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من هذا العام. وهناك عمل كثير لا بد من القيام به للتغلب على الصعوبات القانونية والسياسية الباقية. ويسعدنا أن نرى كثيرا من البلدان الأفريقية يشترك بنشاط في التحضيرات لإنشاء المحكمة في روما.

وبناء هذا الإطار من المؤسسات المترابطة المتعددة الأطراف والتي يعزز بعضها بعضا وتعضيده باستمرار، سيكون في رأينا، أكثر الاستراتيجيات طموحا وأفضلها للنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وإلى جانب متابعة هذه الأهداف الطويلة الأمد، ستواصل ألمانيا بذل جهودها للإسهام في اتخاذ إجراءات عملية ذات طابع أكثر تحديدا. ودعوني أقدم بضعة أمثلة لتوضيح أنشطتنا الأخيرة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بهدف وقف انتشار الأسلحة، أود أن أؤكد على أنه في إطار القانون الوطني الألماني فإن أية عملية تصدير أسلحة إلى مناطق الصراع أو التوتر تُعد غير قانونية ومحظورة تماما. وهذا الحكم ينفذ بأكثر الطرق الممكنة صرامة. ونحن نؤيد تأييدا قلبيا جميع توصيات الأمين العام المتعلقة بهذا الجانب. وفي الجمعية العامة، تصدينا لمشكلة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق قرار الجمعية العامة المتعلق بتعزيز السلام من خلال إجراءات نزع السلاح العملية. وأسهمنا مؤخرا في الصندوق الاستئماني لدعم عمل لجنة التحقيق الدولية التي أعيد تنشيطها والمعنية بتدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى رواندا.

وكانت الحالة في منطقة البحيرات الكبرى موضوعا دار حوله مؤتمر رئيسي لسفراء ألمانيا وانعقد مؤخرا في نيروبي برئاسة وزير الخارجية. وسنعمل بسرور على توفير الوثيقة الختامية للمؤتمر للوفود المعنية. واسمحوا لي أيضا أن ألقي الضوء على حلقات العمل الدولية التي تنظمها وزارة الخارجية الألمانية وتنعقد سنويا في برلين، وكانت آخرها تلك المكرسة لمنطقة البحيرات الكبرى تحت عنوان "تحسين القدرات الأفريقية والدولية لمنع النزاعات العنيفة وحسمها".

ونحن نواصل تقديم الدعم المالي للجهود الدبلوماسية التي يبذلها ممثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى، السفير سحنون، وممثل الأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، برهانو دنكا، وكذلك جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس السابق نيريري في الصراع البوروندي.

وبوصفنا بلدا مانحا هاما، أحطنا علما على نحو دقيق بالنقاط التي أوردها الأمين العام في تقريره بشأن إعادة هيكلة المعونة الدولية، وخفض أعباء الديون وفتح الأسواق الدولية أمام تبادل اقتصادي ومشاركة اقتصادية يستندان على نحو أكبر إلى القطاع الخاص. ونتطلع إلى إجراء مناقشات أكثر تفصيلا لهذه المسائل مع الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل كندا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. وإننا نأمل في أن يكون هذا الاجتماع الحلقة الأولى في سلسلة اجتماعات لمجلس الأمن يمكننا فيها استعراض جهودنا الجماعية دعما للسلام والتنمية في أفريقيا. فالالتزامات الراسخة والطويلة الأمد ستكون أساسية إذا أريد تحقيق الأهداف الواردة في التقرير.

فالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام واسعة النطاق إلا أنها عملية وأعدت إعدادا جيدا. وتحظى بصفة عامة بتأييد حكومة كندا.

وبعض أقوى الرسائل الواردة في هذا التقرير لا تكمن فقط في التوصيات بل في التحليلات التي يتضمنها. ويوجّه الأمين العام وبحق إحدى هذه الرسائل عندما يشير في الفقرة ٤٥ إلى أن الجهود لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على العمل في بعثات حفظ السلام "لا يقصد بها، بأي حال من الأحوال، أن تعفي المجتمع الدولي الأوسع نطاقا من التزاماته الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة". ونحن نتفق اتفاقا تاما مع ما يتضمنه استنتاج الأمين العام بأن التعاون في بناء قدرة أفريقيا يجب أن يكون هدفه تجهيز الأفارقة للاستجابة للأزمات في أفريقيا فقط من أجل إعفاء المجتمع الدولي من تلك المسؤولية. وإن تحديدا انتقائيا للمسؤولية عن التدخل في الأزمات لن يكون مقبولا في أفريقيا أكثر منه في أي مكان آخر في العالم، ونعتقد أن ذلك من شأنه تقويض فكرة المسؤولية المشتركة والعمل الجماعي نفسها التي هي من الدعامات الأساسية للميثاق.

وإن التعاون من أجل تطوير القدرة الأفريقية في مجال حفظ السلم ينبغي أن يستهدف بدلا من ذلك كفالة تلقي الدول الأفريقية للدعم الذي تلتمسه من أجل الاضطلاع بدور أكبر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في المستقبل، في القارة الأفريقية وفي أماكن أخرى على السواء. وعملنا مع منظمة الوحدة الأفريقية في تطوير مسح شامل لقدرة أفريقيا على حفظ السلام. كما قدمنا مساعدة ثنائية لـ ١٤ بلدا في إطار خطة المساعدة التدريبية العسكرية.

وكان لذوي الخوذات الزرق الكنديين شرف العمل مع القوات الأفريقية في العديد من المناسبات في أفريقيا وفي أماكن أخرى. وهم يقومون بذلك مرة أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث جرى وزع جنود كنديين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وفرنسا والغابون ومالي والسنغال وتوغو. ويؤكد هذا الوزع من جديد على التزامنا العميق بالعمل المشترك عموما، وعلى تعاوننا مع شركائنا الأفارقة بصورة أكثر تحديدا.

ونعتبر أن ملاحظة الأمين العام الواردة في الفقرة ٤٦ من التقرير، تنطوي على أهمية خاصة،

"فالتقاعس عن مواجهة التهديدات الخطيرة التي تحيق بالسلام والأرواح البشرية في أفريقيا

يهدد مصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها لا في مجال السلم والأمن فحسب، وإنما كذلك في مجالات عملها الأخرى".

فمصداقية مجلس الأمن خصوصا مرتبطة ارتباطا مباشرا باستعداده للعمل بحزم وفعالية لتوفير الموارد اللازمة لمواجهة التهديدات للسلم والأمن. وإن المئات القليلة من ذوي الخوذات الزرق، بمن فيهم حفنة من الكنديين، الذين وجدوا أنفسهم في رواندا تحت علم الأمم المتحدة بعد نيسان/أبريل ١٩٩٤، عانوا من الرعب والارتباك الشديدين وما زالوا يعيشون مجددا تلك اللحظات بسبب عدم قدرتهم على وقف عملية الإبادة الصارخة أو حتى التخفيف منها إلى حد ما لأن مجلس الأمن تخلى عنهم وتقاعس باستمرار عن توفير ما كنا نعرف أنهم بحاجة إليه وهو الدعم والجنود.

لقد قمت بزيارة أولئك الجنود البواسل في بداية حزيران/يونيه، ورأيت ما يبذلونه من جهود شجاعة لإنقاذ حياة ٠٠٠ ٢٥ شخص تتوزعهم المخيمات المحيطة بكيغالي، بالرغم من المعارك التي دارت رحاها من أجل الاستيلاء على العاصمة، والتي لم تكن لديهم القدرة على التأثير فيها. وليس بوسعي أن أصف على النحو الكافي مشاعر التخلي والعزلة والإحباط التي عاناها هؤلاء الجنود - جنودنا - عندما واجهوا هذه الأحداث. واعتقدوا أنه كان بإمكانهم من خلال موارد متواضعة انقاذ المزيد من مئات آلاف الأرواح. وكانوا على استعداد للتعرض للمخاطر التي تتطلبها الحالة وتعرضوا لتلك المخاطر على أية حال. وفي نيويورك وفي عواصمنا، نحن الذين لم تكن لديهم الرغبة في التعرض لتلك المخاطر. لقد أعدوا الخطط للاضطلاع بعملية الإنقاذ. إلا أن إرادتنا نحن هي التي لم تكن متوفرة.

ونحن ندين لجنودنا ولأولئك الذين أرسلوا من أجل حمايتهم، بالتزام ألا نكرر أبدا هذه التجربة المفجعة. والأمين العام محق تماما في أن يلفت الانتباه إلى هذه "التركة السامة" التي ولدها فشلنا الجماعي في رواندا وفي أن يذكرنا بأننا نحن، الدول الأعضاء، يجب أن نكون مستعدين لأن نفي بالتزاماتنا بموجب الميثاق اذا أردنا أن نحفظ لمنظمتنا كرامتها.

وثمة رسالة ثالثة تتعلق بالحاجة إلى تتبع النذر المبكرة للأزمات بطريقة آنية وفعالة. وليس كافيا مجرد اتخاذ إجراءات. فإذا أريد للأمم المتحدة أن تكون فعالة وذات مصداقية، وجب على أعضائها العمل بسرعة في الاستجابة للأزمات. وجهود كندا في الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة للأزمات بسرعة - على سبيل المثال، من خلال إنشاء وحدة مقر للبعثات السريعة النشر - يعكس إيماننا بأنه بدون القدرة والإرادة على القيام بعمل مبكر وفعال لن تكون للإنذار المبكر قيمة تذكر. والقول نفسه يصح أيضا على تبرعنا بقيمة نصف مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للعمل الوقائي، الذي أنشئ لتعزيز قدرة الأمين العام على تفادي الأزمات الناشئة.

[تكلم بالانكليزية]

إن الأمين العام يشدد في كل أقسام تقريره على أهمية التعاون مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا. وقد طورت منظمة الوحدة الأفريقية قدرة محسنة كثيرا للاستجابة للأزمات منذ انعقاد قمة القاهرة عام ١٩٩٣. وقدمت كندا قرابة مليوني دولار دعما لآلية منع المنازعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ونحن نتمتع بعلاقة استشارية ممتازة مع المنظمة في هذا المجال. كذلك فإن عددا من الهيئات دون الإقليمية في أفريقيا مثل السلطة الحكومية الدولية للتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تزيد من قدرتها على تعزيز الاستقرار. وكل هذه الهيئات تحتاج وتستحق مزيدا من الدعم.

إن الهيئات دون الإقليمية قد أثبتت أيضا قدرتها على الاضطلاع بمهام الإنفاذ بفعالية. وقد رحب مواطنو سيراليون ترحيبا حارا بجنود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين عكسوا اتجاه الإنقلاب الذي وقع في فريتاون في شهر أيار/ مايو الماضي. وتتمتع هذه الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية بما يتطلبه العمل من قدرة وخبرة، وأهم من ذلك، الالتزام، وقد تكون هناك حالات، كما لاحظ الأمين العام في تقريره، تمثل فيه هذه الهيئات خيارا أفضل من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ويتعين علينا أن نكمل استمرار رعاية هذه القوة التكميلية.

إلا أنه لا بد لنا أن نكون يقظين في تفادي أخطار تحول المسؤولية عن حفظ السلام من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي أو حتى المستوى دون

الإقليمي. ولا يسعنا أن نمنح عقودا من الباطن بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، حتى عن طريق تخلفنا عن العمل. وينبغي أن تستجيب الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية لا لحالات الفراغ التي تحدث نتيجة لعدم قيام مجلس الأمن بأي عمل، بل للبرامج التعاونية الموضوعة بتشاور وثيق مع المجلس. وينبغي أن يكون مثل هذا التعاون قائما على أساس المادتين ٥٣ و ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة وينبغي أن يعكس بصورة كاملة الصلاحية الخالصة لمجلس الأمن في الإذن باستعمال القوة.

واسمحوا لي أن أتحدث بإيجاز عن خمس قضايا معينة أثارها الأمين العام فيما يختص بأفريقيا، وكلها تعكس أمورا معروضة على مجلس الأمن بشكل أو بآخر. وسوف يتطلب حلها أكبر قدر من الابتكارية والمثابرة من جانب الدول الأعضاء في المجلس.

أول هذه القضايا تتعلق بالجنود الأطفال. ونحن نشيد بتعيين الأمين العام لممثل خاص معني بتأثير الصراع المسلح على الأطفال. وقد سرنا أن نستضيف السيد أوتونو في كندا قبل اسبوعين. وقد أعلنت الحكومة الكندية تبرعات للبرامج من أجل المساعدة في تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في ليبريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن أجل توفير المساعدة للأطفال الذين اختطفتهم القوات المتمردة في شمال أوغندا. ونحن نضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في تأييد فكرة اعتبار الأطفال "مناطق سلم" وفي الحث على توسيع هذه الفكرة. كما أننا نشيد بالاهتمام المتزايد الذي يركزه مجلس الأمن على ممارسة تجنيد الأطفال كمقاتلين ونحثه على أن يستمر في ذلك. ونشيد أيضا بالاهتمام الذي ركزه المجلس على تسريح المحاربين الأطفال وغيرهم من المقاتلين.

وتتعلق القضية الثانية بحماية المدنيين، بما في ذلك العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وفي حالات الصراع. وقد أصبحت الهجمات على موظفي المساعدات الإنسانية متزايدة الشيوع. فقد تم احتجاز عامل كندي في مجال المساعدات في سيراليون في الآونة الأخيرة؛ وقبل أسبوعين فقط ألقي القبض على مراقب كندي لحقوق الإنسان واحتجز في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ كما تم اختطاف عشرة من العاملين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر في الآونة الأخيرة في الصومال. ونحن نرحب بالإفراج، في وقت سابق اليوم، عن هؤلاء العاملين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر. كما أننا نتفق مع الأمين العام في أن مثل هذه الهجمات غير مقبولة وتقوض الظروف الأساسية للمساعدة الإنسانية وأن القواعد الإنسانية الدولية وقواعد حقوق الإنسان يجب أن تحترم من قبل جميع الأطراف في أي نزاع. كما أننا نوافق على أنه يجب بذل المزيد من أجل حماية النساء والأطفال من آثار الصراع.

وثمة قضية ذات صلة، هي قضية حماية اللاجئين، تعتبر محيرة بشكل خاص. ذلك أن الولاية التي منحها مجلس الأمن للقوة المتعددة الجنسية في شرق زائير، والتي تعهدت كندا بقيادتها، لم تنص على نزع سلاح المحاربين السابقين وفصلهم عن غير المحاربين في مخيمات اللاجئين وحولها وذلك إلى حد كبير لأن عدد الجنود الذين تتطلبهم هذه المهمة يفوق كثيرا العدد الذي كانت الدول الأعضاء مستعدة لدفع تكاليفهم وتوفيرهم. ونحن نشاطر الأمين العام تأييده لإقامة آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة في المحافظة على أمن وحياد مخيمات ومستوطنات اللاجئين، كوسيلة للمساعدة في تجنب تكرار حوادث في المستقبل مثل المحنة التي ألمت باللاجئين الذين فروا من زائير الشرقية.

وتتصل القضية الثالثة بالعقوبات الاقتصادية. ونحن نتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي زيادة استخدام عقوبات أهدافها محددة بمزيد من الدقة والعناية، وذلك من أجل زيادة تأثيرها إلى أقصى حد على أولئك الذين يخلقون المشاكل والتقليل إلى الحد الأدنى من الضرر الشامل الذي تسببه للناس العاديين. ومن المؤكد أننا تعلمنا حتى الآن أن العقوبات أداة كليلة جدا. وتذكرنا التجارب الأخيرة في سيراليون ومنطقة البحيرات العظمى والعراق بأنه حتى حينما تكون العقوبات اختيارية ويبذل مجهود من أجل وضع إعفاءات إنسانية، فإن المعاناة تحدث في العادة على نطاق واسع. ونحن ندرك أن المجلس والأمين العام قد حرصا بصورة متزايدة على إيلاء مزيد من العناية في التقدير وفي السعي إلى التخفيف من التأثير الإنساني للعقوبات الاقتصادية. غير أن المجلس لا يمكنه أن يسمح للعقوبات بأن تصبح أداة سياسية مفضلة لمجرد أن الخيارات الأخرى تكون أقل استساغة.

وتتصل القضية الرابعة بانتشار الأسلحة الصغيرة. إن الإنفاق على الأسلحة يقلص الموارد المتاحة للتنمية. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام للبلدان الأفريقية إلى اتباع

الاتجاه العالمي نحو وضع حد أعلى للإنفاق العسكري بل حتى تخفيضه. ونعترف لتلك البلدان التي حققت بالفعل تخفيضا في النفقات الدفاعية جهودها ومنجزاتها. غير أن مما يثير القلق بصورة مماثلة هو عدم الاستقرار الإقليمي الذي يولده انتشار الأسلحة الصغيرة، كما شهدنا في كل أنحاء أفريقيا. ونود هنا أن نحيي رئيس مالي لما اتخذه من زمام القيادة في السعي إلى وقف تصدير واستيراد وصنع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا ونأمل في أن تتكرر أمثال جهوده الباسلة هذه في أماكن أخرى من القارة. وقد سرنا أن نعمل مع معهد دراسات الأمن في جنوب أفريقيا على إجراء دراسة استقصائية واسعة لتأثير تزايد إتاحة الأسلحة الصغيرة في جنوبي وأواسط أفريقيا، وعلى وضع خطة عمل للسيطرة على الأسلحة الصغيرة في المنطقة. والأمن يحدونا في أن يعالج مجلس الأمن نفسه هذه القضية كمسألة تتسم بالأولوية وفق ما أوصى به الأمين العام.

لقد تعاونت الحكومة الكندية والمركز الكندي غير الحكومي للسلم والأمن الدوليين مع معهد دراسات الأمن في إجراء دراسة لقضية ذات صلة، وهي تزايد "خصخصة" الأمن والعنف. وهذه القضية أيضا تستحق اهتمام المجلس إذ أن من الجوهري أن تظل مؤسسات الأمن مسؤولة أمام الحكومات المدنية وأمام الشعب الذي تخدمه.

والموضوع الخامس هو بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن ترسيخ السلام بعد الصراع يتطلب جهدا متكاملا يتجاوز مجرد العمل الدبلوماسي والعسكري. وقد أعلنت الحكومة الكندية عن مبادرة لبناء السلام في عام ١٩٩٦، كان واحد من أهم عناصرها تخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار لإنشاء صندوق لبناء السلام يستهدف دعم المبادرات المحلية لتحقيق المصالحة، والتعمير والانتعاش. ونحن نُشيد بمشاركة البنك الدولي المتزايدة في بناء السلام، وكذلك الأولوية العليا التي يعطيها مجلس الأمن لهذه المرحلة الحرجة من التعمير الوطني. ومكتب دعم بناء السلام في ليبريا يوفر نموذجا هام.

ولعلكم لا تتوقعون من أحد الكنديين أن يُشارك في مثل هذه المناقشة دون أن يذكر جهودنا الجماعية بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد. وهو أمر نعتقد أنه وثيق الصلة بصلب تقرير الأمين العام، ولكنه في الواقع لم يـــرد له ذكر في هذه الوثيقة الشاملة لولا ذلك. وانتشار الألغام المضادة للأفراد، الذي كانت له تلك الآثار المدمرة على التنمية في أفريقيا، والذي أوقع كل تلك الخسائر الفادحة المتمثلة في ضياع وإزهاق الأرواح البشرية، ليس أقلها في أنغولا وموزامبيق، له آثار تمتد عبر نطاق تنمية أفريقيا وجدول أعمالها الأمني. وهناك ثمانية وثلاثون بلدا أفريقيا من ضمن أكثر من ١٢٠ من البلدان التي وقعت على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، منذ أن فُتحت للتوقيع في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وقد لعبت جنوب أفريقيا دورا حيويا في إنشاء هذه المعاهدة، وكانت موريشيوس من البلدان الأوائل التي صادقت عليها. ونفهم أن مالي وجنوب أفريقيا وزمبابوي تتوقع أن تفعل ذلك عما قريب. ولا شك أن هناك دولا أخرى في موقف مماثل. ويحتاج بدء سريان مفعول المعاهدة إلى مصادقة أربعين من البلدان عليها، وهو هدف يمكن لأفريقيا وحدها بالطبع أن تحققه.

ونحن نحمد للأمين العام التزامه الراسخ بالأعمال المتعلقة بإزالة الألغام في أفريقيا وغيرها، ونُقر بالعرفان بجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الوحدة الأفريقية في التشجيع على المصادقة المبكرة على المعاهدة، ولا سيما في أفريقيا.

وينعكس خلال كل التقرير المعروض علينا اقتناع الأمين العام بأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون عناصر ضرورية لأي مجهود لجعل السلام دائما، وهو اقتناع نشاركه فيه بطبيعة الحال. ويجري إحراز تقدم كبير في أفريقيا في النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز أشكال الحكم الديمقراطي على السواء. وبالطبع فقد تم في أفريقيا الاتفاق على إعلان هراري لعام ١٩٩١. وإن إعرابه عن الالتزام بالديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان وسيادة القانون يتردد صداه في جميع أرجاء القارة.

إن إنشاء مؤسسات قضائية نابضة بالحياة يتسم بأهمية خاصة. وقد قدمت كندا مبلغ مليون دولار للمحكمة الجنائية في رواندا من أجل التعجيل بالجهود المبذولة لتقديم المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية إلى العدالة والمساعدة على إنهاء ثقافة قائمة على إمكانية الإفلات من العقاب.

وقدمت كندا أيضا مراقبي شرطة ومستشارين لعدة بعثات تابعة للأمم المتحدة في أفريقيا. ونلاحظ مع الارتياح الإسهام الكبير الذي اضطلعت به عناصر الشرطة المدنية من البلدان الأفريقية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونستكشف وسائل لتعزيز قدرتنا المشتركة في هذا المجال.

ويذكرنا التقرير المعروض على المجلس بأن التقدم السياسي لا يمكن أن يتحقق في فراغ اقتصادي، وأن التنمية نفسها حق إنساني، فضلا عن أنها الهدف الأساسي في الأمد الطويل لجميع البلدان الأفريقية. ونحن نوافق على أن النجاح المستدام الطويل الأجل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا سنت البلدان الأفريقية سياسات اقتصادية سليمة تُساعد على إدماج أفريقيا بصورة أكمل في الاقتصاد العالمي.

وتقع على الجهات المانحة أيضا واجبات كبيرة، ونحن نشاطر الأمين العام إيمانه بأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال عنصرا حيويا في جهودنا الجماعية لتركيز الاهتمام على إمكانيات أفريقيا، وأنها تؤدي دورا حاسما في كفالة أن تجد الأمم الأفريقية طريقها إلى تخفيف حدة الفقر، والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وأن تبقى على ذلك الطريق.

ونشاطر الأمين العام أيضا رأيه في أن أعباء الديون يجب أن تُخفف. وكندا قدمت أكثر من ١٥ بليون دولار في شكل معونة إلى أفريقيا، ونحن نعمل دائما بشكل وثيق مع شركائنا الأفارقة لضمان أن تلبي تلك المساعدة احتياجاتهم الخاصة. وسنظل ملتزمين تماما بهذه الشراكة. وقد أعفينا الديون حيثما كان ذلك ممكنا، وسنسعى إلى اغتنام المزيد من الفرص لنفعل ذلك.

وبالرغم من أن التجارة والاستثمار لا يشكلان بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية، فيمكن لهما أيضا أن يُشكلا روافع فعالة للتنمية، وأفريقيا تُدرك على نحو متزايد إمكانياتها في كلا المجالين. وكندا تُصدر الآن ما يُعادل قيمته أكثر من ١ بليون دولار من السلع إلى أفريقيا في كل سنة، وهي كمية تفوقها الصادرات الأفريقية إلى كندا. وتضاعف استثمارنا المباشر في أفريقيا ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٩. ونقوم أيضا بصياغة شراكات جديدة في مجال الاتصالات ومعالجة المعلومات. و"مبادرة مجمع المعلومات الأفريقي"، وهي خطة عمل وضعها أفارقة بالتعاون مع مركز أبحاث التنمية الدولية الكندي، ستساعد على تسخير الإمكانيات الإنمائية للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.

والتقرير الممتاز المعروض علينا هو في نهاية المطاف عن تجديد الالتزام فيما بين شعوب أفريقيا، وبين شعوب أفريقيا وحكوماتها، وفيما بين الدول الأفريقية، وبين أفريقيا والأمم المتحدة، وبين الدول الأعضاء الأفريقية وغير الأفريقية. وإني أرحب بهذه الفرصة لإعادة تأكيد التزام كندا الدائم تجاه أفريقيا. وقد سعت كندا جاهدة إلى تلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية الأساسية وتيسير جهود البلدان الأفريقية للنهوض بالوحدة والتجارة والسلم والأمن. وسنظل مخلصين لالتزامنا بهذه الشراكة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل تونس. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حشاني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم. وأتقدم أيضا بتهنئتي إلى سلفكم، سفير غامبيا، على العمل الممتاز الذي أنجزه خلال الشهر الماضي.

إن انعقاد هذه الجلسة لمجلس الأمن للنظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، والمعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها"، يمثل حدثا كبيرا حقا، نظرا للاهتمام الذي توليه أفريقيا والمجتمع الدولي بأسره لهذا الموضوع.

وتونس التي منذ حلول عهدها الجديد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، جعلت من التضامن والتعاون مع أفريقيا دعائم لدبلوماسيتها، ترحب بالاهتمام الذي أبداه مجلس الأمن، بأن أخذ زمام المبادرة بعقد اجتماع على المستوى الوزاري في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن الحالة في أفريقيا، اعتمد فيه بيانا رئاسيا تضمنته الوثيقة S/PRST/1997/46. وطلب ذلك البيان إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا هو موضوع اجتماعنا اليوم.

ويود وفدي أن يشكر الأمين العام على العمل المضني المبذول في إعداد هذا التقرير، فضلا عن مضمونة

الشامل والمفصل. وهذا إيذان ببدء فصل جديد طيب يتمثل في زيادة الاهتمام بقضايا أفريقيا. وشهد هذا الفصل الأخير إنشاء مجلس الأمن لبعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٨. وكان هذا بالذات حدثا هاما، حيث مضت أكثر من ثلاث سنوات منذ أن أنشأت الأمم المتحدة عملية لحفظ السلام في أفريقيا.

وللنظر في تقرير الأمين العام يجب أولا أن نضع المسألة في محيط الحالة الأفريقية الراهنة. ويتميز هذا المحيط بتزايد الوعي بين الدول الأفريقية بأنه تنبغي المعالجة الجذرية للمشاكل، باتخاذ نهج ينبذ تلك الرؤية البالية تماما المتمثلة في أن القارة مبتلية بمحن لا تمكن معالجتها.

والنجاح الذي حققته أفريقيا في كفاحها ضد الاستعمار والفصل العنصري كان نتيجة لتصميم شعوبها وقادتها على الدفاع عن قضيتها وبلوغ الأهداف التي وضعتها لنفسها. وهذه الروح لم تهن أبدا، وتتجدد اليوم بالحماس لمواجهة التحديات في أحلك اللحظات، وهو حماس ظل دائما يُلهم أبناء وبنات أفريقيا.

والمؤكد أن قارتنا ما زالت مسرحا للصراعات التي تتطلب منا جميعا أن نتحمل مسؤولياتنا. ورغم ذلك، ما زال عزمنا وطيدا على استعادة السلام والمحافظة عليه، وما زال واضحا بصورة خاصة في الدور الذي تضطلع به منظمة الوحدة الأفريقية، التي تمثل إنجازا هو مصدر فخار كبير لنا نحن الأفارقة.

وغدا هذا التصميم أشد وضوحا بإنشاء الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها في عام ١٩٩٣ مع التزام أفريقيا في مؤتمر القمة الثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في تونس بتحقيق معادلة "السلام والأمن والتنمية" بالاعتماد أولا وقبل كل شيء على القدرة الأفريقية. وكان هذا إيذانا ببدء مرحلة جديدة في النهج الذي تتبعه أفريقيا إزاء التعاون على نطاق القارة، والذي ينصب تركيزه الرئيسي على أوسع معاني المنع للنزاعات ومبدأ التسوية السلمية لها.

ولعب الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية دورا بالغ الأهمية في معالجة العديد من حالات النزاع، وما زال مفيدا جدا في حفظ السلام والأمن في القارة مع مراعاة أن مجلس الأمن ما زال الهيئة ذات المسؤولية الأولى في حفظ السلام والأمن، حسبما يؤكده ميثاق الأمم المتحدة.

لقد تعهدت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بتقوية علاقاتهما بإنشاء آلية للمشاورات والتعاون تعزيزا لعملهما المشترك وبخاصة عمل منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بحفظ السلام ومنع الصراع. ونحن نرحب باهتمام الأمين العام بهذه المسألة وبنيته الاستمرار في تعزيز التعاون بين المنظمتين.

لقد أعطى اجتماع مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بعدا جديدا لأهمية التعاون الدولي في مساعدة أفريقيا على مواجهة التحديات التي تواجهها. وتجلت هذه الروح بوضوح في الاجتماع المعقود في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في مقر الأمم المتحدة بشأن زيادة القدرة الأفريقية على حفظ السلام.

واتسم ذلك الاجتماع بالتصميم على تقديم الدعم اللازم للقارة لذلك الغرض. واشتُرط على أنه لا بد من أن تتخذ المبادرات داخل هذا الإطار على أساس المعالم التي تحددها الدول الأفريقية نفسها وفقا لأهداف منظمة الوحدة الأفريقية وبالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ونحن نعتقد بأن تعزيز هذه المبادرات على أساس مبادئ متفق عليها عالميا أمر هام لكي نكفل لها النجاح اللازم. وبالمثل، فإنه نظرا إلى أن أنشطة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال حفظ السلام يكمل بعضها بعضا، فمن الضروري أن يعلق المجتمع الدولي كل الأهمية الواجبة على تقوية القدرة الأفريقية عبر القارة بتقديم الدعم المادي والمالي إلى الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها.

إن ما نشهده اليوم من زخم جديد في مجال صون السلام والأمن لدى الدول الأفريقية يصاحبه انبعاث يتسم بتطبيق تلك الدول لإصلاحات سياسية واقتصادية بعيدة الأثر. والواقع أن أفريقيا التي عاشت فترة طويلة تحت نظام الحزب الواحد، تتجه الآن بصورة متزايدة نحو النظم التعددية وإنشاء المؤسسات الديمقراطية الدستورية. وتعمل تلك الدول على رسم سياسات تضمن أن تكون

مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان عميقة الجذور في المجتمع. وهذه الجهود ينبغي أن يعترف بها المجتمع الدولي ويشجعها عن طريق أنشطة إيجابية تأخذ في حسبانها الوقائع الاجتماعية للقارة ومكوناتها، فضلا عن النهج التكافلي العالمي اللازم لمعالجة حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية.

ومن جانب آخر، ظلت الدول الأفريقية لسنوات عديدة تعتمد سياسات اقتصادية جديدة تضمنت تحديات حقيقية لها. واستهدفت هذه السياسات تجسيد التزام أفريقيا بالقيام بإصلاحات تتفق مع احتياجاتها وأولوياتها التنموية عن طريق أخذ حتميات العولمة في الاعتبار. وبلغت الصعوبات التي ووجهت في هذا الشأن درجة أصبح من الضروري معها إحداث تعديلات بنيوية وتحرير الاقتصاد عن طريق فتح البنية التحتية للإنتاج القومي أمام المنافسة الدولية. وكان لهذا آثار صعبة، اجتماعية وآثار تتعلق بالميزانية ذكرها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره.

أما تونس فقد اعتمدت من جانبها منحى إنسانيا واسع المدى يكفل التنمية المتوائمة للمجتمع، وذلك في سياق سياساتها للإصلاح ولإعادة الهيكلة. وفي الوقت الذي سعت فيه إلى تحقيق التوازن المالي والتوازن في الميزانية الذي تتطلبه، عملت الحكومة التونسية على اتخاذ إجراءات اجتماعية واسعة المدى تركز على التعليم والتدريب والتضامن الوطني.

ورغما عن أن بلدانا أفريقية وفية قد حققت في السنوات الأخيرة نتائج مشجعة بصدد النمو الاقتصادي، إلا أن دولا أخرى واجهت، لسوء الحظ، عقبات هائلة عرقلت نموها. وفي هذا الشأن، تجد الدول التي خرجت مؤخرا من صراع أخير نفسها في حالة أسوأ لأنه يتوجب عليها أن تبدأ من الصفر في إعادة البناء والانتعاش الاقتصادي لبلدانها.

واليوم يسود اعتقاد مؤداه أنه لا يمكن وجود تنمية مستدامة بدون سلام دائم، كما أنه لا يمكن وجود سلام دائم بدون تنمية مستدامة. غير أن الأمين العام على حق عندما ذكر في مقدمة تقريره بأنه يجب أن يكون خفض الفقر أولوية لأن النجاح في هذا المجال سيحدد السلام والتنمية على السواء.

إن الموقف الاقتصادي الدولي الراهن يتميز باتجاهات وبحالات لا تشجع على دعم جهود الدول الأفريقية بشأن تعزيز تنميتها وتحسين رفاهية شعوبها. فخفض المساعدة الإنمائية الرسمية وعبء الديون وعدم التوازن في المنافسة التجارية العالمية هي عوامل تحدث آثارها على اقتصاديات دول القارة التي ما زالت هشة قلقا كبيرا. من أجل هذا، نعتقد أنه من الضروري أن نعد خطة شاملة فعالة للتنمية الأفريقية من أجل تسهيل اندماج القارة في الاقتصاد العالمي.

كذلك من الضروري إيلاء اهتمام خاص للاندماج الإقليمي ودون الإقليمي في إطار الآليات الحالية للقارة. وتعلق تونس أهمية خاصة على الاندماج المغاربي في إطار اتحاد المغرب العربي. وتعتبر الحكومة التونسية هذا الاندماج خيارا استراتيجيا وتسعى جاهدة إلى تقويته وإنمائه. كما نعلق أهمية عظيمة على الاندماج على مستوى القارة، كما يتجلى في معاهدة أبوجا.

وفي هذا السياق، نعتقد أن باستطاعة تنمية الاقتصاديات الأفريقية أن تستفيد من التعاون، وخاصة التعاون التقني بين البلدان النامية ومن التعاون الثلاثي الأطراف الذي يربط البلدان الأفريقية والبلدان المتقدمة النمو أو وكالات التنمية المتعددة الأطراف. أضف إلى ذلك أنه بينما نؤكد أهمية أفكار الأمين العام بشأن مسألة الدين الأفريقي، مثلما جاء في تقريره، نكرر المناشدة التي وجهها الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، بإعادة تدوير الدين لصالح المشروعات الاجتماعية والحماية البيئية.

إن تقرير الأمين العام هو إسهام بعيد المدى يؤكد العديد من المسائل ذات الحساسية العالية ويتضمن توصيات في غاية الأهمية لمساعدة أفريقيا على مواجهة تحدياتها والتغلب على المصاعب التي تواجهها. وينبغي أن يسمح لنا التقرير بالمضي في تعليم المجتمع الدولي بصدد حاجات القارة، كل القارة، لكي نحافظ على الاستقرار والسلام والرفاه لمواطنيها. وبينما نؤيد روح المنحى الذي يقترحه الأمين العام، نشعر بأنه من الضروري جدا أن نستمر في إيلاء المزيد من التفكير، داخل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، في ترجمة هذا الاهتمام الواضح بالقارة إلى تدابير محددة وفعالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على العبارات الرقيقة التي وجَّهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية كوريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفدنا يرحب ترحيبا قلبيا بالتقرير الشامل الذي جاء في وقته المناسب الذي قدمه الأمين العام حول أفريقيا، تنفيذا للبيان الرئاسي المعتمد في الاجتماع الوزاري الخاص بشأن أفريقيا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وأود أيضا أن أشكركم سيدي الرئيس، على قيادتكم القديرة في إدارة مداولات المجلس. كما أهنئ سلفكم، سفير غابون، على رئاسته الناجحة للمجلس خلال شهر آذار/مارس الماضي.

تؤمن جمهورية كوريا بأنه من أجل تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية في أفريقيا، ينبغي الأخذ بنهج شامل لحسم الصراع في تلك القارة، نهج يأخذ في الاعتبار مجموعة من الأسباب الجذرية والآثار المدمرة لهذه الصراعات في المنطقة. ولهذا يرحب وفدنا بتحليل الأمين العام للمصادر المتنوعة للصراع في أفريقيا، والاستراتيجيات العديدة التي تستهدف الاستجابة لحالات الصراع.

على الرغم من القضايا الكثيرة التي لم تحسم وحالة عدم اليقين في القارة، هناك تفاؤل قوي في أفريقيا هذه الأيام. وفي بلدان كثيرة في أفريقيا نجد قادة سياسيين متفانين وشعوبا تكد في العمل وتسهم في التنمية الاقتصادية المتسارعة على أساس مستدام كما بدأت الديمقراطية تضرب بجذورها بعمق وهذا الاتجاه آخذ في الانتشار في جميع أنحاء القارة. ومن الأمور المشجعة بنفس القدر حقيقة أن مجلس الأمن، وهو يعكس التزام المجتمع الدولي القوي بالسلام الدائم والتنمية في أفريقيا، مهتم اهتماما نشطا بقضايا القارة. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع الأمين العام بمبادرات كثيرة من أجل أفريقيا وقدم توصيات عملية في تقريره.

في ظل هذه الخلفية أود الآن أن أتقدم ببضع ملاحظات حول تقرير الأمين العام.

أولا، إن استراتيجية منع الصراع أحد العناصر الأساسية لمعالجة الصراعات في أفريقيا. ونحن ندرك تمام الإدراك أنه من الأقل تكلفة بكثير منع الأزمات بدلا من الرد عليها. ومع ذلك من الصحيح أن الأزمات لا يمكن منعها بمجرد كلمات التحذير. إن التحذير هام في واقع الأمر لكن لكي يكون فعالا لا بد أن يقترن بعمل وقائي مبكر. وفي هذا الصدد، نعتقد أن مثل هذه التدابير الاستباقية، مثل إيفاد بعثات لتقصي الحقائق في مرحلة مبكرة والنشر الوقائي لصانعي السلام، ينبغي تطويرها على نحو أكبر.

ونرى أيضا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقوم بجهود أقوى لغلق الباب بسرعة أمام تدفق الأسلحة إلى المنطقة، مما يقضي على سبب من الأسباب الأساسية لاستمرار الصراعات. وفي جملة أمور، نحن بحاجة إلى أن نضمن مثالا أقوى لحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن على مناطق الصراع في أفريقيا. وتحقيقا لتلك الغاية، يؤيد بلدي بقوة اقتراح الأمين العام بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تسهل محاكمة منتهكي حظر السلاح الذي يفرضه مجلس الأمن في المحاكم الوطنية، وينبغي أن ينظر المجلس نظرة عاجلة في مصادر الاتجار في الأسلحة وتجار الأسلحة غير القانونيين.

وثانيا، إن مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي حول حماية المساعدة الإنسانية في حالات الصراع الذي اعتمد في شهر حزيران/يونيه، أبرز الحاجة إلى حماية وتخفيف معاناة اللاجئين والمشردين في حالات الصراع. وفي ذلك الوقت أكدنا، ضمن جملة أمور، أنه يكاد يكون من المستحيل توفير الإغاثة والحماية الفعالين لأولئك الذين يعيشون في بيئات ترفض فيها الأطراف المتحاربة الالتزام بقواعد القانون الإنساني الدولي.

وفي هذا السياق، نؤيد تمام التأييد توصيات الأمين العام باعتبار المتحاربين مسؤولين ماليا عن ضحاياهم بموجب القانون الدولي ووضع آلية قانونية دولية لتسهيل الجهود الرامية ليس فقط للاستيلاء على أموال وممتلكات الأطراف المعتدية وقادتها وإنما أيضا اعتبار منتهكي قواعد القانون الإنساني الدولي مسؤولين جنائيا. ونوافق أيضا على ما قاله الأمين العام من أنه ينبغي توطين اللاجئين على مسافة معقولة من أي حدود، في مخيمات محدودة الحجم، وفقا لاتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وفي نفس الوقت، نقدر تمام التقدير مبادرة الأمين العام لمتابعة البيان الرئاسي حول حماية المساعدة الإنسانية ونتطلع إلى تقريره الشامل الذي يتضمن توصيات عملية. ونأمل، ضمن جملة أمور، وضع تدابير عملية حول ضمان فصل اللاجئين الحقيقيين عن العسكريين، وإقامة "منطقة سلام" للأطفال في حالات الصراع.

ثالثا، أكد الأمين العام على أهمية الحكم الصالح والتنمية المستدامة كضامنين للسلام في المدى الطويل. ونحن نتفق معه تماما. إن أي وصفة لحل الصراعات ينبغي أن تعالج أسبابها الجذرية. والمبادئ الأساسية للحكم الصالح - وأقصد المؤسسات والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان استنادا إلى قدسية الحياة - أساسية بالنسبة للسلام الدائم والرخاء في القارة مما يوجّه الخلافات العرقية والقبلية في اتجاه العملية الديمقراطية.

وللمساعدة في دعم المعدل المشجع للنمو الاقتصادي والإصلاح في أفريقيا ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم النشط، المالي وغيره من أشكال الدعم، للمبادرات العديدة الجارية حاليا أو المزمع القيام بها من أجل التنمية الأفريقية. ونرى أن توصيات الأمين العام المتنوعة والمحددة في هذا الصدد تحتاج إلى الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي من أجل تنفيذها الفوري.

قدم الأمين العام للأمم المتحدة، من خلال تقريره، علاجات بعيدة المدى للعلل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها القارة الأفريقية منذ أمد طويل. وهو برنامج لتغيير اسلوب الحياة في القارة، وهو يؤكد على الدور الأساسي الذي لا بد أن يلعبه كل الأفارقة لتحديد مستقبلهم. ونوافق الأمين العام على رأيه بأن الصراع في أفريقيا ليس بالحتمي ولا بالمستعصي على الحل. وكما أشار فإن الصراع هو من صنع الإنسان ويمكن إنهاؤه بصنع الإنسان.

والسؤال الآن هو هل يمكن للمجتمع الدولي وللشعوب في أفريقيا أن تستجمع الإرادة السياسية للقيام بهذا العمل؟ إنني أثق ثقة كاملة في قدرتنا المتضافرة للقيام بذلك. ولقد تم الشروع بالفعل في بداية طيبة عن طريق الاجتماع الوزاري في العام الماضي ومناقشة اليوم المفتوحة لتقرير الأمين العام. والآن يتعين علينا أن نحافظ على هذا الزخم. ونحن نتطلع إلى الاجتماعات الوزارية النصف سنوية واجتماع القمة للمجلس كل خمس سنوات، كما اقترح الأمين العام. وجمهورية كوريا، من جانبها، كمؤيد قوي لجهود أفريقيا المستمرة من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، ستواصل المشاركة بنشاط في هذا الجهد المشترك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على العبارات الرقيقة التي وجـّهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل مصر. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (جمهورية مصر العربية): السيد الرئيس، أود في بداية هذه الجلسة الهامة أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام ومساعديه وكل من ساهم في إعداد هذا التقرير القيم المعروض على كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. هذا التقرير الذي يعكس، بلا شك، إرادة لدى الأمم المتحدة لاستيعاب دروس الماضي ورؤية طموحة لما يجب أن يكون عليه أداء الأمم المتحدة تجاه أفريقيا وقضاياها السياسية والاقتصادية والإنسانية على السواء وذلك تنفيذا لمقاصد الأمم المتحدة السامية التي ينص عليها الميثاق.

لقد أشار التقرير في بدايته، وعن حق، إلى أنه لا يمكن لأحد أن يتناول أوضاع أفريقيا الراهنة دون أن يتعرض للاعتبارات التاريخية والجغرافية والسياسية والعرقية والاقتصادية التي عاصرتها القارة الأفريقية منذ أواخر القرن الماضي، وحتى انتهاء الحرب الباردة منذ سنوات قليلة. وبديهي أن أية تصورات لحلول دائمة يجب أن تأخذ في الحسبان كل هذه الاعتبارات. وبالنظر إلى أن نقاش اليوم يتم في إطار مجلس الأمن المعني أساسا بضمان الأمن والسلم الدولي فإنني سوف أركز في استعراضي لمضمون تقرير الأمين العام على الموضوعات المتصلة بعمل المجلس أخذا في الاعتبار أن تناول الجوانب الأخرى من التقرير سيتم بشكل مفصل في الجمعية العامة في وقت لاحق.

منذ عام ١٩٩٣ خطت أفريقيا خطوات إيجابية ملموسة نحو تسوية نزاعاتها فأنشئت آلية لفض ومنع وتسوية المنازعات في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وواكب ذلك مساع نشطة على المستويين الإقليمي ودون

الإقليمي لا ينكرها أحد بل وكانت بعض هذه المساعي سابقة للمساعي الدولية مثلما كان الحال في ليبريا وأفريقيا الوسطى. كما لعبت منظمة الوحدة الأفريقية والقادة الأفارقة دورا نشطا في الوساطة في الدول موطن الأزمات في إشارة واضحة إلى تغيير هام وهو تجاوز الدول الأفريقية ما كانت توليه في الماضي من حساسية مفرطة للتدخل في شؤون بعضها البعض كما أن الوساطة الشخصية للرؤساء الأفارقة أصبحت إحدى ركائز احتواء الأزمات في قارتنا.

وفي الوقت الذي تقوم فيه أفريقيا بتحمل المزيد من مسؤولياتها تجاه تسوية قضاياها يستشعر الكثيرون بأسف أن هناك ترددا دوليا إزاء اضطلاع مجلس الأمن بدوره الطبيعي إزاء بعض هذه الأزمات. وقد أشار الأمين العام إلى ذلك بالفعل في الفقرات ٢٩ و ٣٠ من تقريره حيث خلص إلى أن الانتكاسات التي واجهتها الأمم المتحدة في الصومال ويوغوسلافيا السابقة قد أصابت المجتمع الدولي بنوع من الشلل لم يتخلص مجلس الأمن من عوارضه حتى الآن. وإذا كانت كارثة الإبادة في رواندا مثلا واضحا لهذا التردد فإن إحجام الأمم المتحدة عن القيام بدور فعال تجاه الصومال الآن، وإحجامها مؤخرا عن التدخل الوقائي في الوقت المناسب في الكونغو برازافيل يؤكد أن المجتمع الدولي بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة لم يخرجا بعد من هذا الشلل.

محصلة ما تقدم أن تقرير الأمين العام يتسم بالواقعية ويتسم بالأمانة وتقبل الأخطاء وأوجه القصور التي شابت عمل المنظمة في الماضي. إلا أنه يتعين القول بكل وضوح إن الاعتراف بالخطأ وحده دون وجود نية وإرادة لتجنب تكراره باتخاذ الإجراءات العملية وفي الوقت المناسب لا يكفي لضمان الأداء الأمثل في المستقبل.

انتقل الآن إلى بعض ملاحظات محددة، وأبدأ بالصومال حيث أن استمرار تجاهل ما يدور في الصومال هو أمر غير مقبول إذ يجب على الأمم المتحدة المبادرة بالتحرك لتقييم التطورات هناك وتقديم المساعدة الممكنة لتسهيل إقرار السلام الذي تأخر كثيرا في ذلك البلد. ومصر، من ناحيتها، تؤيد المساعي التي تقوم بها جميع الأطراف وسوف تستمر في مساعيها لإحلال السلام في الصومال بالتنسيق مع الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وجميع الأطراف المعنية الأخرى.

هناك موضوع آخر تعتبره منظمة الوحدة الأفريقية على قمة الأولويات وهو رفع العقوبات المفروضة على ليبيا. فمجلس الأمن لا يمكن أن يستمر في موقفه من تطورات أزمة لوكيربي، وعلى الأخص قرار محكمة العدل الدولية مؤخرا باختصاصها في نظر القضية، ومصر في الوقت الذي تؤكد فيه على ضرورة احترام قواعد القانون الدولي وضرورة احترام قرارات مجلس الأمن فإنها تنتظر من المجلس أن ينظر بجدية في الخيارات المطروحة لمنظمة الوحدة الأفريقية ومن جامعة الدول العربية لتسوية هذه الأزمة على نحو يكفل تحقيق العدالة لا سيما وأن جلسة النقاش العام التي عقدها المجلس حول هذا الموضوع في الشهر الماضي قد أظهرت رغبة المجتمع الدولي في ذلك على نحو عاجل.

لقد تعرض الأمين العام في تقريره إلى مسألتي زيادة فاعلية نظام العقوبات ووقف انتشار الأسلحة كتدابير لإنجاح المساعي الدولية لاحتواء الأزمات وبالنسبة للمسألة الأولى الخاصة بنظام العقوبات أشار التقرير أنه يتعين اللجوء بقدر أكبر إلى الجزاءات التي تستهدف صناع القرار في الدولة المستهدفة وإلى إمكانية قيام كل دولة بإصدار تشريعات وطنية لدى فرض حظر أسلحة على دولة ما يكون من شأنها إحكام التزام مواطني تلك الدولة بالحظر المفروض. وبالرغم من وجاهة الفكرتين، إلا أن التطبيق الفعلي لعدد من نظم العقوبات أثبت صعوبة تنفيذ الإجراء الأول. في حين يثير الإجراء الثاني الخاص بإصدار التشريعات تساؤلات حول طبيعة الالتزام القانوني النابع من قرارات المجلس. فالمفروض أن جميع الدول ملتزمة بشكل جماعي وفقا للميثاق بقرارات المجلس دون الحاجة إلى تشريعات وطنية داخل كل دولة تجرم خرق قراراته. وهنا تجدر الإشارة إلى أن التطبيق الحالي لنظام العقوبات يشوبه العديد من أوجه القصور مما دعا الجمعية العامة إلى اعتماد القرار ٢٤٢/٥١ بشأن خطة السلام والذي اعتمد بتوافق الآراء ورقة عمل تفصيلية حول نظام العقوبات يمكن أن تشكل نواة للبدء في إعادة تقييم فعلي وشامل لنظام العقوبات بكامله.

أما بالنسبة إلى أهمية وقف انتشار الأسلحة فقد أشار التقرير إلى أن مصالح أفريقيا الإنمائية تتطلب تخصيص أدنى حد ممكن من الموارد للأغراض العسكرية وأن ذلك يمكن تحقيقه عن طريق تدابير تعزز الشفافية وبناء الثقة في المجالات العسكرية والأمنية ومن بينها دعم عمل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وبالرغم

من اتفاقنا مع أهداف هذا التوجه إلا أننا نود هنا أن نشير إلى أن عددا كبيرا من الدول لها موقف ثابت من ضرورة توسيع نطاق هذا السجل ليشمل كذلك كافة أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى المقتنيات العسكرية والحصول على الأسلحة من الإنتاج الوطني، وإن كل ذلك هام بالنسبة لأفريقيا ولجميع مناطق العالم. وأشير هنا إلى ما حققته أفريقيا بالفعل من إنجاز هام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة واعتماد إعلان القاهرة في نيسان/أبريل ١٩٩٦ الذي تضمن العديد من المبادئ التي تؤكد على التزام أفريقيا بدعم السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بتدفق الأسلحة غير الشرعي في أفريقيا على يد تجار الأسلحة الدوليين من القطاع الخاص وهو أمر بالغ الخطورة، ولعل الاضطراب السياسي والعسكري الذي عانت منه دول منطقة البحيرات العظمى في أفريقيا لأبلغ دليل على ما يمكن أن تؤدي إليه هذه الظاهرة من صراعات لا حد لها. وهنا أود أن أشير إلى تأييدنا التام لمقترح الأمين العام الخاص بضرورة التصدي لهذه الظاهرة عن طريق جمع المعلومات والإعلان عنها. ولعل الخطوط الإرشادية التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح منذ عامين حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بالإضافة إلى نتائج أعمال فريق الخبراء الذي شكله الأمين العام حول هذا الموضوع يمكن أن يوفر إطارا يمكن معه العمل على تعزيز وقف هذه الظاهرة الخطيرة.

لقد تناول تقرير الأمين العام كذلك أهمية دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية كسبيل لتعزيز العمل الجماعي لاحتواء الأزمات واستعرض تجربة الأمم المتحدة في ليبريا وسيراليون بالتعاون مع تجمع الايكواس لدول غرب أفريقيا كتجارب ناجحة ينبغي البناء عليها. إلا أنه من ناحية أخرى يجب أن يكون واضحا أن الإطار الصحيح هو تمكين التنظيمات الفرعية من القيام بدور فعال ومكمل لمساعي الأمم المتحدة مثلما نص على ذلك الفصل الثامن من الميثاق. ومن الضروري ألا تستخدم مساعي التنظيمات الفرعية كذريعة لتقاعس مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته الرئيسية أو كمبرر لعدم اتخاذ المجلس القرارات المناسبة في الوقت الملائم.

لقد أشار تقرير الأمين العام كذلك إلى أن السكان المدنيين قد أصبحوا أكثر من أي وقت مضى أهدافا أساسية في أغلب الصراعات وأن النساء والأطفال يتعرضون لفظائع وحشية. وفي هذا الصدد أود أن أؤيد توجه الأمين العام لإقامة جهاز قانوني دولي لمساءلة الأطراف المتحاربة عن تجاوزاتهم. إلا أن إنشاء هذا الجهاز القانوني يتطلب أيضا إنشاء آلية للمتابعة والتنفيذ. ولعل تقاعس المجتمع الدولي عن تعقب وضبط الأفراد الذين صدرت في حقهم قرارات اتهام من محكمة يوغوسلافيا السابقة يعطي صورة واضحة لتغليب الاعتبارات السياسية أحيانا على الاعتبارات القانونية وهو ما يجب تلافيه عند إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وتتفق مصر مع ما ورد في تقرير الأمين العام من أهمية البعد الإنساني ومشاكل اللاجئين في القارة الأفريقية وقد سلط التقرير الأضواء على مشكلة اللاجئين الروانديين في منطقة البحيرات العظمى وعلى ضرورة تحرك المجتمع الدولي بحزم وفاعلية لضمان الحماية والأمن للاجئين وإبقاء معسكراتهم خالية من أي وجود عسكري وربما عن طريق إنشاء جهاز دولي لمساعدة حكومات الدول المضيفة في الحفاظ على أمن وحياد معسكرات اللاجئين. ومن الضروري أيضا في معرض هذه الجهود أن يتم تناول الجوانب الأخرى لمشكلة اللاجئين وعلى رأسها تقديم المساعدات الفنية والإنسانية اللازمة للدول المضيفة وتخفيف الآثار الاجتماعية والبيئية هذا فضلا عن احتواء الآثار السلبية على أمن واستقرار الدول المضيفة ذاتها. كما يجب أن تتضمن هذه المساعي العمل على إبعاد معسكرات اللاجئين عن المناطق الحدودية وتنسيق تقديم المساعدات الإنسانية على نحو رشيد بين أجهزة الأمم المتحدة من ناحية ومنظمات الإغاثة الدولية الأخرى وبالذات لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وبالنسبة لما ورد في تقرير الأمين العام حول بناء السلام بعد انتهاء النزاع وكذلك سبل بناء سلام دائم عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي، فإن مصر ستتقدم بتعليقات تفصيلية حولهما إلى الجمعية العامة باعتبارها الجهاز المسؤول عن هذه الموضوعات التي تخرج عن إطار صلاحيات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أهمية احترام اختصاصات وصلاحيات مختلف الأجهزة الرئيسية في إطار من التنسيق والتعاون في القضايا المتشعبة وذات الاهتمام المشترك.

إن أفريقيا تمر اليوم بمرحلة تطور تاريخي هام وإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، مرحلة ترسخ فيها قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومن هذا

المنطلق تنشد أفريقيا أيضا تحقيق الديمقراطية على المستوى الدولي. ونأمل أن تؤدي عملية إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك إصلاح وإعادة هيكلة مجلس الأمن في نهاية المطاف إلى تحقيق العدالة والديمقراطية والشفافية في المعاملات الدولية في ضوء احترام مبدأ المساواة في السيادة.

لا يسعني في النهاية إلا أن أعرب عن اتفاقنا في الرأي مع ما خلص إليه الأمين العام في تقريره عن وجوب قيام الدول الأفريقية والمجتمع الدولي والأمم المتحدة كل بمسؤولياته لإعطاء قوة دافعة جديدة للسلام والتنمية في أفريقيا في إطار شراكة حقيقية وبناءة. فقد انقضى الوقت الذي كان يمكن فيه إبقاء مسؤولية إحداث التغيير على أكتاف الآخرين أو التنصل من المسؤوليات كلية. إن التزام المجتمع الدولي بأفريقيا يقاس بالأفعال وليس بالأقوال ونحن في حاجة اليوم لتفعيل المبادرات القائمة السياسية منها والاقتصادية والتنسيق فيما بينها والتقدم بأفكار جديدة لمعالجة أوجه القصور في تلك المبادرات.

أخيرا يود وفد مصر أن يؤيد اقتراح الأمين العام بأن يعاود مجلس الأمن الانعقاد على المستوى الوزاري كل عامين وعلى مستوى القمة كل خمس سنوات لتقييم ما يتم من إنجازات ترمي إلى إحلال السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي في أفريقيا لخير ومستقبل شعوبها. كما أننا نتطلع إلى تحرك ملموس من جانب مجلس الأمن ومن الجمعية العامة تجاه التوصيات والمقترحات التي تضمنها هذا التقرير الهام بعد دراستها بصورة وافية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد بيتريللا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود، سيدي الرئيس، أن أشيد بصفاتكم الشخصية والمهنية الكبيرة التي نقدرها جميعا حق التقدير. وأود أيضا أن أهنئ سفير غامبيا على العمل الذي قام به في الشهر الماضي، وأود أن أرحب ترحيبا حارا للغاية بالسيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، وأن أتمنى لها النجاح في عملها الحساس.

ونود بالنيابة عن حكومة الأرجنتين، أن نشكر الأمين العام على تقريره. فهو يوفر لنا تحليلا مهما للمصادر التاريخية والحالية للصراعات في أفريقيا، ويقدم مقترحات للتغلب عليها. ولا يسعنا أن نظل غير مبالين إزاء التحدي الذي تنطوي عليه هذه المقترحات. وعلينا واجب أخلاقي للعمل على نحو عاجل وقوي ومشترك.

وسنكون غافلين لو أنكرنا تعقد الأوضاع الأفريقية. ويمكن أن نكون غافلين بنفس القدر وبالتأكيد مجحفين، إن نحن لم نقدر الجهود التي تبذلها معظم البلدان الأفريقية من أجل تعزيز ديمقراطياتها وترسيخ حقوق الإنسان وتحديث اقتصاداتها. وبالمثل يكون تقديرنا منقوصا إن لم نعد إلى الأذهان أن أفريقيا، مثل أمريكا اللاتينية، كانت مسرحا لمنازعات قاسية إبان الحرب الباردة. ومن الواضح أن تلك المنازعات قد خلفت وراءها إرثا من التخلف والإحباط. ومن حسن الطالع أن هذا الوضع بدأ يتغير.

ففي المجال الاقتصادي تحققت نتائج ملموسة. ورغم الأعباء الثقيلة من الديون الخارجية، نما الاقتصاد الأفريقي في عام ١٩٩٦ بأكثر من ٤ في المائة، وكانت تلك أعلى نسبة نمو في ٢٠ عاما مضت. وبالمثل، نجحت بلدان أفريقية كثيرة في إجراء إصلاحات دقيقة في اقتصاداتها. والالتزام الذي قطعه سبعة من رؤساء الدول الأفريقية ورئيس الولايات المتحدة كلينتون في إعلان عنتيبي في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ يقيم الدليل الدامغ في هذا الصدد.

وكما قال وزير الخارجية، غيدو دي تيلا، في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن، المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، فإن أسباب النزاع في أفريقيا واسعة النطاق وتقتضي الاستجابة السريعة. ونحن نتشاطر الرأي الوارد في تقرير الأمين العام بأنه لا يمكن حل هذه المنازعات بأسلوب منعزل، بل يجب اتباع نهج شامل إزاءها يتناول السلام والأمن والتنمية المستدامة والديمقراطية والحكم الرشيد. والأرجنتين على استعداد تام لبذل كل ما تستطيع للمساعدة في تنفيذ مقترحات الأمين العام والتعاون مع الدول الأفريقية.

غير أن هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية المعقدة ليست وقائع منعزلة والأرجنتين من جانبها،

أعادت توطيد دعائم ديمقراطيتها بعد عقود من عدم الاستقرار السياسي، وذلك ببذلها التضحيات. ولذا فنحن نتفهم وندعم إصرار شعوب وقادة أفريقيا على العيش بسلام في ظل سيادة القانون.

والأرجنتين تستفيد من هذا الاتجاه نحو التغيير. فهي لم تكتف بتوطيد علاقاتها مع كثير من البلدان الأفريقية، بل وضعت أيضا ترتيبات تجارية مثمرة للغاية. ويتبين من أرقام عام ١٩٩٧ حدوث زيادة قدرها ٧٠ في المائة في صادراتها، وزيادة قدرها ٥٠ في المائة في وارداتها مقارنة بعام ١٩٩٦. ويتيح ذلك آفاقا مشجعة للنمو في التجارة.

وقد شاركت الأرجنتين في عملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا، وأيدتها منذ بدايتها في الخمسينات. وأقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع الدول المستقلة الجديدة.

وفي المجال المتعدد الأطراف وفي الميدان الذي لنا فيه خبرة قيمة أيدت الأرجنتين مع البلدان الأفريقية والأمريكية المعنية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية جنوب المحيط الأطلسي. ثم إن الأرجنتين بوصفها عضوا نشطا في منطقة السلام والتعاون جنوب المحيط الأطلسي منذ إنشائها في عام ١٩٨٦؛ وبوصفها مقر الاجتماع الوزاري الخامس تعزز، إلى جانب الدول الأفريقية الأعضاء في المنطقة وعددها ٢١ دولة، قيم الديمقراطية والتنمية والتعددية السياسية والدفاع عن حقوق الإنسان.

وتمشيا مع النهج المشار إليه آنفا والمتعلق بربط السلام بالتنمية نشطت الأرجنتين في أفريقيا، وسعت إلى الإسهام في الحفاظ على السلام والمساعدة الإنسانية والحكم الرشيد والتعاون التقني من أجل التنمية.

وشاركت الأرجنتين في عمليات حفظ السلام في أنغولا وموزامبيق والصحراء الغربية، وهي تواصل عرض تقديم التدريب من خلال مركز بوينس أيريس للتدريب على حفظ السلام، وكذلك تبادل الخبرات مع البلدان الأفريقية فيما يتعلق بهذا العمل الحساس.

وفي مجال المساعدة الإنسانية إما عن طريق بعثات "الخوذات البيض" وإما مباشرة تشارك الأرجنتين، وسوف تشارك، في الجهود المبذولة لتوطيد السلام في أنغولا ورواندا وسيراليون.

وبالنسبة لترشيد الحكم فقد قدمت الأرجنتين المراقبين في مجال الانتخابات لأول انتخابات تجرى في جنوب أفريقيا في اقتراع حر وعام أنهى الفصل العنصري، وكذلك في الاستفتاء الذي جرى في إيرتريا، وفي انتخابات تقرير المصير والانتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر في حزيران/يونيه ١٩٩٧. ونحن مستعدون للتعاون في المستقبل حين تطلب المساعدة.

وفي الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أعاد وزير الخارجية، دي تيلا التأكيد على التزام الأرجنتين بالتعاون بنشاط في تنمية أفريقيا.

وفي هذا الصدد فإن الأرجنتين تشارك حاليا في تنفيذ سلسلة برامج للتعاون مع أفريقيا. وتتراوح هذه البرامج بين التدريب على الزراعة وإنشاء المزارع واستئصال الأمراض وعلم الحواسيب والإصلاح الحكومي. أما فيما يتعلق بالإصلاح الحكومي، ففي الفترة من ٤ إلى ٥ أيار/مايو، وفي إطار التعاون مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، نظمت الأرجنتين حلقة دراسية ستعقد في هراري، زمبابوي بغية تبادل الخبرات بشأن عملية الإصلاح الحكومي وبشأن التعاون الثنائي.

ولا يسعني قبل اختتام بياني إلا أن أعرب عن تقدير جمهورية الأرجنتين لأفريقيا. فلولا التزام أفريقيا الحازم والجوهري بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لما حققت هذه المنظمة أي تغيير في أي من المجالات الهامة كالديمقراطية ونزع السلاح وقانون البحار وحقوق الإنسان والتنمية - وهذا قليل من كثير.

واسمحوا لي أخيرا بأن اهنئ السيدة أوغاتا والسيدة جونو اللتين تمثلان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية لمساهمتهما القيمة في هذا الاجتماع العلني لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أهنئ

موظفي الأمانة العامة الذين عملوا على إعداد تقرير الأمين العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي ولسلفي ولنائبة الأمين العام.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الجزائر. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي سروري البالغ أن أراكم سيدي، ترأسون أعمال مجلس الأمن في وقت يتناول فيه المجلس مصادر المنازعات ووسائل علاجها في قارتي، حيث أن بلدكم قد سعى إلى تفهم القارة ويثابر على بذل الجهود لتنميتها.

ولذلك أثق في أن تحقق مباحثاتنا اليوم، والليلة أيضا بلا شك، بحكمتكم وتوجيهكم، إثراء تفهم المجتمع الدولي للواقع الأفريقي، وتعزيزه وتهذيبه، وتفهم قضاياه الكثيرة المحفوفة بالمخاطر، وبذا تمكن هذه المناقشات أفريقيا من تحسين مصيرها وتبؤ مكانتها في العالم بكرامة واستقلال وباحترام لتميزها.

وأود أن أعرب أيضا عن إعجابنا الشديد وامتناننا للعمل الذي اضطلع به سلفكم، سفير غامبيا الشقيقة الذي أدار عمل المجلس خلال شهر حافل بوجه خاص، على نحو ينم عن الموهبة والتواضع.

والمجلس، إذ يجتمع هنا بعد سبعة أشهر على وجه التحديد من اجتماعه على مستوى وزراء الخارجية للنظر في القيام بعمل دولي متضافر آن أوانه لتعزيز السلم والأمن الدوليين في أفريقيا، إنما يدلل بوضوح على أنه قد استوعب، للمرة الأولى، أهمية الوزن المتزايد لقارتنا ومساهمتها في صيانة السلم والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه يؤكد على اهتمامه بأفريقيا واستعداده لمساندة حملة السلم والتنمية في تلك القارة التي أزاحت عن كاهلها عبء الاستعمار ولكنها لم تستطع أن تتحرر كليا من التركة الثقيلة التي ورثتها، والتي هي في كثير من الحالات سبب الصراعات التي تمزقها إربا والفقر الذي يمسك بخناقها.

والأمين العام، إذ يقدم الى منظمتنا تقريرا كاملا ومتينا مدعوما بتحليل واضح ووافٍ يتجه صوب العمل - وأود أن أشكره عليه أجمل الشكر لما يتصف به العمل الذي أداه والرؤية الشجاعة التي يستند إليها من نوعية عالية - إنما يدلل على أنه قام بتلبية التوقعات الضخمة التي انتظرها منه المجتمع الدولي، وفي مقدمته القارة الأفريقية، وهو ابنها البار.

إن هذا التقرير، كما يقصد منه الأمين العام، قمين بإثارة نقاش على أوسع نطاق، يتركز حول أسباب الصراعات ووسائل التصدي لها، خاصة وأن عددا من الويلات التي تعاني منها أفريقيا اليوم تؤثر أيضا على سائر القارات. لذلك فإن أفريقيا ليست القارة الوحيدة في العالم التي تواجه مشاكل خطيرة وليست قارة تقتصر سماتها على الفوضى والبؤس.

الواقع أن أفريقيا اليوم قارة تجابه تحديات ضخمة ولكنها في الوقت نفسه تنطوي على إمكانات هائلة في مجال التنمية والديمقراطية وتسوية الصراعات.

ولا ينكر أحد أن كثيرا من الصراعات التي تعصف بأفريقيا اليوم ناتج عن تلك الفترة المظلمة من تاريخها حين وجدت نفسها وقد مزقها الجشع الاستعماري. فجزأها وقطع أوصالها وأتى بنيانها من القواعد وعصف بتوازنها الذي كانت تقوم دائما على أساسه.

صحيح أننا لسنا هنا اليوم لمحاكمة الاستعمار. وواضح أننا نحتاج أكثر بكثير من بضع اجتماعات لمجلس الأمن للقيام بذلك. كما أننا لسنا هنا لنعلق كل مشاكل أفريقيا على شماعة الاستعمار. ولكن من المهم أن نستذكر هنا، للتاريخ وللموضوعية، المسؤولية الضخمة التي تتحملها الدول الاستعمارية السابقة في المآسي التي تهز كيان أفريقيا اليوم. لا بد من أن نؤكد، ولا يجب أن ننسى، أن شعوبنا وجدت نفسها عشية الاستقلال الذي حققته غالبا بثمن فادح من المعاناة والدماء، وقد ورثت أرضا ليس عليها شيء، ولا بد من بناء كل شيء عليها من جديد، أرضا خلت من النشاط الاقتصادي فيما عدا استخراج المعادن وجمع المحاصيل، ومن ثم ضرورة إنشاء البنية التحتية اللازمة وإقامة مواقع التشييد في جميع أنحاء البلاد. لقد ورثت شعوبنا أراضي تفوق نسبة الأمية

فيها ٩٠ في المائة وتنتشر الأمراض فيها بلا هوادة، رغم حديثهم عن دور التحديث الذي قام به الاستعمار. كانت هناك ضرورات لبناء مدارس ومشاف، ولبناء الدولة ذاتها حيث لم تترك السلطات الاستعمارية وراءها مباني حكومية إلا ما كانت تحتاجه إدارتها للحفاظ على النظام ولسلب ثروات البلد.

علاوة على ذلك كانت القوى الاستعمارية تطبق طوال فترة الاستعمار، بدون أي وازع من ضمير أو خلق، المثل القديم "فرق تسد" بإشعال نار الفرقة بين القبائل والعشائر لتقضي على أي احتمال للتلاحم الاجتماعي ونمو الإحساس القومي. وهكذا وجد الكثير من بلدان أفريقيا أنفسهم بعد الاستقلال، وحتى اليوم، يواجهون ظاهرة القبلية التي تغذيها في بعض الأحيان - وهذا حق - الصعوبات الاقتصادية والألاعيب السياسية.

هكذا اضطرت أفريقيا، من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب، ومن الشرق الى الغرب، الى أن تبدأ من الصفر. وكانت الحاجة ماسة في كل أنحاء أفريقيا لمواجهة الاحتياجات الضخمة للسكان بسرعة وبموارد محدودة في بيئة عالمية تتسم بمظالم هيكلية ومنافسات ايديولوجية، ولإقامة سياسات اقتصادية وتقوية النسيج الاجتماعي والإحساس بالانتماء الى أمة واحدة، وفي نفس الوقت محاولة التأقلم باستمرار مع كثير من أنواع التدخل ومع الشهية المفتوحة للقوى الكبرى لعالم الأمس واليوم.

ولا بد من القول إن أفريقيا حين تركت لحالها لم تتوان عن الاضطلاع بمسؤولياتها عن وعي بأنها لا بد وأن تعتمد على مواردها الخاصة بغض النظر عن شحتها لتلبية التطلعات الضخمة لشعوبها وضخامة المهمة التي تواجهها.

وقد عبأت أفريقيا جهودها، في إطار المنظمة التي أقامتها في أعقاب استقلالها، والتي استند شعار الوحدة الذي حملته الى تحرير القارة، عبأت نفسها - حسب تعبير منظمة الوحدة الأفريقية - لتكرسها بدون تحفظ لقضية تحرير الأراضي الأفريقية التي كانت لا تزال تحت وطأة الاستعمار، ولإزالة الاستعمار بكل مظاهره من الأرض الأفريقية.

وإدراكا من قادتنا للخطر الجاثم الذي تمثله الحدود التي وضعت، بصورة تتحدى المنطق أحيانا، وما يمكن أن يسببه من ضرر للعلاقات بين الدول الأفريقية في المستقبل، فقد قرروا في ذلك الوقت، منذ عام ١٩٦٣، إقرار الحدود التي ورثوها عن الفترة الاستعمارية، وكان قرارا يتسم بالحكمة والمسؤولية جنَّب القارة خطر السقوط في هاوية صراعات دموية لا تنتهي عواقبها.

ثم أن بلادنا ألزمت نفسها بالحوار والتعاون وتنسيق مواقفها وسياساتها. واليوم نجد العمل الأفريقي المتعاضد حقيقة حية ماثلة للعيان في الاتصالات الإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتم بشكل منتظم ومتكرر، واللقاءات بين رؤساء الدول الأفريقية وزعمائها - التي تشهد على إرادة الأفريقيين بأن يسعوا معا، من داخل القارة، الى تحقيق السبل والوسائل التي تعزز التعايش الودي والاستقرار والرخاء للجميع.

ومن الدلائل الواضحة على وعي أفريقيا بوجود إرادة سياسية في أفريقيا ووجود الوسائل والموارد البشرية اللازمة لتسوية المشاكل الأفريقية، حتى وإن ظلت القارة بحاجة، لمدة طويلة قادمة، الى دعم مالي وسوقي من المجتمع الدولي ضمانا لنجاح مبادراتها السلمية، ما قامت به منظمة الوحدة الأفريقية من إنشاء آلية منع وإدارة وحل المنازعات، التي أصبح لها دور لا يرقى إليه الشك.

واقتناعا من أفريقيا بأنه لا منجى لها إلا بالتنمية الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتكامل التدريجي بين اقتصاد بلدانها، فقد قررت في أبوجا إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي للبلدان الأفريقية، حيث تتجمع في وحدات سياسية واقتصادية تتيح لها حشدا أفضل لجهودها والاستفادة من نواحي التكامل بينها.

وبالإضافة الى هذا الجهد على الصعيد المتعدد الأطراف، التزمت الغالبية العظمى من أقطار أفريقيا بتحقيق هدفين على الصعيد القومي وهما: المهمة الجريئة المتمثلة في إسباغ الديمقراطية على مجتمعاتها ومؤسساتها، وهو مهمة حققت نتائج ملموسة، والمهمة التي لا تقل عنها طموحا، ألا وهي تنشيط الاقتصاد وإعادة

هيكلته بدعم من مؤسسات بريتون وودز، وقد أوفت حتى الآن بكل وعودها كما يشهد على ذلك عودة النمو الى اقتصادات كثير من البلدان الأفريقية، وإن كانت التكلفة الاجتماعية عالية جدا.

وصحيح أنه ما زالت أمامنا مشاكل كثيرة وعويصة، تضع عبئا ثقيلا على كاهل المستويات السياسية والاقتصادية. فالديمقراطية الوليدة ما زالت هشة والمكاسب الاقتصادية حرجة، ولكن لا يشك أحد في أن هناك الآن ثقافة في أفريقيا باتجاه الديمقراطية والمشاريع الحرة، وأن هذا الاتجاه ينمو يوما بعد يوم وخطوة بعد خطوة بحيث يصعب عكسه.

ومع ذلك تحتاج أفريقيا لمساندة جهودها الضخمة التي بذلتها. ولكي نحصل على هذه المساندة لا بد من فهم ملامحنا المميزة وأولوياتنا. ولا بد من أن يكون واضحا أنه لا ممارسة الضغط على البلدان الأفريقية ومحاولة فرض أنماط اجتماعية أو إنمائية ابتكرت لمناطق أخرى ولكنها دخيلة على الواقع الأفريقي، ولا التخويف بالعقوبات التي يلوح بها بين وقت وآخر، لا شيء من ذلك يساعد قضية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا.

واليوم، عقد رجال أفريقيا ونساؤها العزم على رؤية إرادتهم تتحقق في إقامة الديمقراطية واحترام حقوقهم في أرجاء القارة؛ وإنهم يعرفون أيضا أنه ينبغي تعزيز هذه الأهداف بما يتفق ووتيرة تقدمهم وظروفهم الخاصة الوطنية والمحلية. وفي الوقت نفسه يدركون أنه إذا لم تُكفل في الآن ذاته حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية - أي حقهم في التعليم والعمل والإسكان والرعاية الصحية - فإن مفهوم حقوق الإنسان لن يكون أكثر من قوقعة فارغة وأمنية كاذبة.

والنظر في تقرير الأمين العام يقودنا إلى عدد من الأفكار الأولية التي أود أن أتشاطرها مع المجلس اليوم. أما الملاحظات الأخرى، والمقترحات الأخرى، فمما لا شك فيه أنها ستصاغ في الوقت المناسب في الهيئات الأخرى التابعة لمنظمتنا.

وقبل كل شيء آخر، نرى أن المجلس، لئن كانت له ميزة إطلاق المناقشة المتعلقة بأفريقيا، فمن الواضح، أنه حسب الولاية الخاصة به - والتي كما نعرفها تنحصر في صون السلم والأمن الدوليين - ليس الإطار المناسب أو الأوحد لاتخاذ إجراءات فعالة ومتسقة ومتعددة الجوانب بشأن أفريقيا.

فالجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسات بريتون وودز، التي يُعرض عليها أيضا تقرير الأمين العام، وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية، مطالبة في الواقع بتقديم مساهمتها في جهدنا الفكري المتعلق بالسبل التي ينبغي تنفيذها لمساعدة أفريقيا في التصدي للتحديات التي تواجهها.

والواقع أنه من دون عملية تعبئة حقيقية للمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة تتمحور حول برنامج حقيقي لدعم أفريقيا يتصدى لمسائل الاستثمار والمعونة الإنمائية، فضلا عن مشاكل الدين والتجارة والتبادل التجاري والآثار السلبية الناجمة عن سياسة التكيف الهيكلي، فإن أية سياسة تتعلق بأفريقيا لن تكون أكثر من مجرد موقف. وأشار الأمين العام في تقريره بشكل واضح ومقنع إلى الطريق الذي ينبغي اتباعه، ونرى أنه يتسم بالمنطق والواقعية.

وبالنسبة لمعالجة الصراعات في أفريقيا، من الأساسي جدا أن تتعاون الأمم المتحدة بصورة وثيقة ومستمرة مع منظمة الوحدة الأفريقية التي تعرف وتفهم أكثر من أية منظمة أخرى الوقائع والحساسيات الأفريقية، وبصورة خاصة، مع الجهاز المركزي لآلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وحسمها. إلا أن هذا يجب ألا يعني أن المجتمع الدولي - أي الأمم المتحدة - ينبغي أن يعتبر نفسه في حِل من التزاماته بموجب الميثاق.

وفي هذا السياق، وبينما نعترف بميزة المبادرة التي اتخذتها بعض البلدان لتعزيز القدرات الأفريقية في حفظ السلام، فإن من الضروري أن تكون مبادئ التعددية والعالمية والشفافية هي التي تحكم مفهوم وتنفيذ هذه المبادرة. وهنا، يجب على الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، من خلال آليتها، أن تشاركا مشاركة تامة.

ومن ثم فإن من الأساسي جدا في هذه الحال، وكما هو شأن أية عملية دبلوماسية وقائية في صون السلام، الحصول على موافقة الدولة المشاركة، وبالتالي تعاونها. وينطبق هذا المبدأ أيضا على جميع الحالات التي يبدو فيها ضروريا إيصال المساعدة الإنسانية.

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة خصوصا - وفي ضوء المشاكل الخطيرة التي تتعرض لها أحيانا المساعدة الإنسانية والتي أبرزها الأمين العام بوضوح، وبسبب الطرق التي يستغل بها السياسيون ووسائط الإعلام أشكال المساعدة هذه - يبدو لنا أن من الأهمية القصوى بمكان أن يتم اتخاذ جميع الاحتياطات لكي تصل هذه المساعدة عند إقرارها وقبولها إلى مستحقيها، وفي المقام الأول لأشد المستضعفين وألا تتجاوز الإطار الإنساني الصارم الذي تدور في مداره. ويجب أن يكون واضحا تمام الوضوح أن المساعدة الإنسانية يجب ألا تكون بديلا عن منع المنازعات وتسويتها، وألا تستخدم لأغراض دعائية، وألا تكون بديلا من المعونة الإنمائية، التي تكون آثارها الإيجابية على السكان أكثر ديمومة.

أما تعليقي الآخر فيتصدى لمسألة انتشار الأسلحة. إن للجزائر، نسبة إلى مساحتها الجغرافية، هي البلد الذي يكرس الحد الأدنى من ناتجه المحلي الإجمالي للدفاع الوطني؛ ولذا، فإن من الواضح أنها لا يسعها سوى التدليل على اهتمامها بتوصية الأمين العام بخفض نفقات الأسلحة والذخائر إلى ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حتى وإن كانت تلك التوصية تحتاج إلى مزيد من التوضيح والصقل.

وفي السياق نفسه، لا يسع الجزائر إلا أن ترحب بالمقترح المتعلق بتجميع ونشر المعلومات المتصلة بتجارة الأسلحة وإجراء بحوث بشأنها، وهي تجارة تغذي على نطاق واسع الجريمة الدولية والإرهاب الدولي. إلا أن هذا المقترح، الذي يمكن أن تتناوله إدارة شؤون نزع السلاح الجديدة، لكي يكون فعالا فيجب أن يكون جزءا من إطار فعال وموضوعي للتعاون من جانب المجتمع الدولي يستهدف تفكيك وتحييد شبكات الدعم السوقي وإمدادات الأسلحة التي تغذي الجماعات الإرهابية في عملها على زعزعة الاستقرار ونشر الدمار والموت.

وتتعلق ملاحظتي الأخيرة بسياسة العقوبات التي لجأ إليها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة بوتيرة متزايدة وبدرجة متباينة من النجاح.

في حين أن الحظر على شحن الأسلحة إلى البلدان المتحاربة - إذا تقيد به الجميع، وهذا نادرا ما يحصل - يمكن أن يكون وسيلة فعالة لاحتواء أو منع النزاعات، فإن الجزاءات الاقتصادية لا تؤدي غالبا إلا إلى معاقبة المدنيين ويمكن أن تؤدي إلى نتائج مغايرة تماما للنتائج المتوخاة أصلا.

فالانتهاكات والتجاوزات التي خبرتها أنظمة الجزاءات تجعل من الضروري جدا إعادة النظر في هذا النوع من التدابير من جانب هيئات الأمم المتحدة المختصة، بما فيها مجلس الأمن. وإعادة النظر هذه - التي تتخطى إطار أفريقيا بصورة واضحة - يجب أن تتطرق، فيما يتجاوز توصيات الأمين العام، إلى جميع جوانب ظروف فرض الجزاءات ورفعها، بالإضافة إلى آثار الجزاءات المترتبة على السكان المدنيين في البلدان المعنية والبلدان المجاورة، ويجب أن تحدد أهدافها بدقة. وأخيرا، يجب أن يظل قرار فرض العقوبات من اختصاص مجلس الأمن وحده.

والآلية التي يجري بموجبها ضمان متابعة توصيات الأمين العام يمكن أن تتخذ شكل لجنة مخصصة أو فريق عامل يقوم بإنشائه الأمين العام بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ويكون مفتوحا أمام ممثلي المنظمتين وممثلي مؤسسات بريتون وودز، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي. وستكون ولاية هذا الفريق الإشراف على تنفيذ التوصيات المتفق عليها ورفع تقرير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذين يبدوان لنا، بسبب اختصاصاتهما الواسعة، في أفضل وضع للعمل وفقا لتقرير آلية المتابعة. ومن الواضح، أنه ينبغي أيضا إبقاء مجلس الأمن على علم بما يجري.

لقد دللت المداولات المكثفة التي أجراها المجلس أن تقرير الأمين العام عن أفريقيا يتضمن مجموعة قيّمة من الأفكار والتوصيات، ونحن على قناعة بأنها ستسهم في التوصل إلى فهم ومعرفة وتقييم أفضل لضخامة وتعقد المشاكل التي لا تعانيها اليوم أفريقيا وحدها بل المجتمع الدولي كله.

والعديد من هذه المشاكل تواجهها أيضا مناطق أخرى من العالم وتستصرخ تضامننا جميعا؛ والعديد منها معقد ويتطلب منا دراسة جادة ووافية في هذا المجلس وفي الهيئات والمؤسسات الأخرى، ومن بينها في المقام الأول منظمة الوحدة الأفريقية، المرتبطة مع الأمم المتحدة بتقليد عريق من العمل المتضافر والتعاون، حيث تجلى بأبهى صوره في العام الماضي في التزام مشترك من أجل السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

إن ما تتوقعه أفريقا اليوم من منظمتنا هو أن تتجاوز ولو مرة واحدة إصدار إعلانات النوايا وعبارات التضامن فتلتزم حقا، جنبا إلى جنب مع أفريقيا، ببرنامج عمل يعالج بصورة كاملة شواغلنا وملامحنا الخاصة ويمكن له أن يفي بتوقعاتنا ويتصدى للتحديات التاريخية التي تواجه قارتنا كل يوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجـّهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه هي المرة الثانية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة التي يعقد فيها مجلس الأمن اجتماعا للنظر في الحالة في أفريقيا. وفي رأينا أن هذا دليل آخر على أن الأمم المتحدة لا تزال تعلق أهمية كبيرة على المشاكل في ذلك الجزء من العالم. ولذلك فإننا نعتقد أن اجتماع مجلس الأمن هذا يأتي في وقت مناسب جدا.

لقد وصلت أفريقيا اليوم إلى نقطة تحول هامة جدا في تاريخ تنميتها. إذ أن الاقتصاد في عدد من البلدان الأفريقية بدأ يخرج من هوته السحيقة. ويبدو أن الناس هناك قد أدركوا أهمية اكتساب القوة عن طريق الوحدة. فبفضل جهود البلدان المنفردة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الإقليمية الأخرى، تم القضاء على بعض بؤر الصراع والمنازعات في القارة أو تخفيفها.

وفي الوقت ذاته لا تزال هناك مشاكل مستمرة تؤثر بصورة سلبية على الحالة في العديد من البلدان الأفريقية، ولا سيما تلك المدرجة في قائمة أفقر بلدان العالـــم. وأفريقيا ككل لا تزال مهمشة في النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية. ونتيجة لذلك، فإن الحالة في معظم القارة لا تزال تتصف بصور صارخة من الفقر والتخلف. وعليه فإن الأمم المتحدة لا يسعها، بل لا ينبغي لها، أن تتخذ موقف المتفرج بل لا بد لها من اتخاذ إجـــراءات كافية.

لقد بدأت الأمم المتحدة قبل سنوات عملية إنهاء استعمار أفريقيا ونجحت في تلك الجهود. ونجحت هذه المنظمة بصورة مماثلة في القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب أفريقيا. وأوكرانيا تشعر بالفخر لأنها ساهمت في هذا المسعى النبيل كعضو في لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وكنائب لرئيسها. وبصفتي أحد أولئك الذين تشرفوا بأن يكونوا ضمن مراقبي الأمم المتحدة للانتخابات في جنوب أفريقيا، فإنني لا أزال أتذكر تلك اللحظات المثيرة في نهاية شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤.

واشتركت أوكرانيا بنشاط أيضا في عملية حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أنغولا والـــتي لا تزال جارية، وكذلك في بعض مهمات نقـــل الإغاثـــة الإنسانية إلى أجزاء أخرى من أفريقيا.

واليوم ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد أفريقيا في كفاحها العادل من أجل التقدم والتنمية المستدامة، من خلال كفالة الاستقرار والسلم في هذه القارة.

أما في مجال المساعدة الاجتماعية - الاقتصادية المقدمة إلى أفريقيا، فإن المجتمع الدولي قد وضع بالفعل عددا من البرامج المحددة، بما في ذلك مبـــادرة الأمـــم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا، التي أطلقها الأمين العام. إلا أننا نعتقد أن المساعدات الخارجية ينبغي أن تكمل الخطوات التي يتعين أن تتخذها الدول الأفريقية ذاتها، لا أن تحل محلها. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بأمل وتفاؤل، بالقرارات المعتمدة في قمـــة عنتيبي خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس كلينتون إلى أفريقيا. ومن الأهمية بمكان أن تلزم البلدان التي شاركت فيها، والولايات المتحدة أنفسها بسلسلة من التدابير التي تهدف إلى التعجيل في تبدل أفريقيا وفي تيسير إندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي.

ورغم التطورات الإيجابية التي أشرت إليها للتو، فإن عدم الاستقرار السياسي والتراجعات الخطيرة عن الديمقراطية لا تزال تحول بين بعض البلدان الأفريقية وبين تحركها إلى الأمام. ولا تزال التنقلات الواسعة للاجئين والمشردين في بعض منها تشكل عنصرا مثيرا للجزع يساهم في عدم الاستقرار السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصراعات الداخلية تهدد بقاء تلك البلدان في حد ذاته. ولذلك فإننا نعتقد اعتقادا جازما بأن قضايا السلم والأمن والاستقرار ومشاكل التنمية الاقتصادية في أفريقيا ينبغي أن تعالج في وقت واحد نظرا إلى أنها وثيقة الترابط.

إن على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة لمواجهة هذه التحديات من خلال ما تضطلع به من عمليات حفظ السلام، ومهام المساعي الحميدة، وبرامج الإغاثة الطارئة. وفي الوقت ذاته، فإن الجهود الدولية الأوسع، مثل فرض العقوبات، إذا لزم الأمر، لا يمكن أن تنجح إلا إذا كمّلها تعاون حقيقي ودعم من بلدان المنطقة.

وفي رأينا أن الدور القيادي المستمر في كفالة هذا التعاون ينبغي أن تؤديه منظمة الوحدة الأفريقية. كما أنه من المحتم أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه السياسي لتلك المنظمة بالإضافة إلى الدعم المادي والتقني المطلوب لتحسين قدراتها على حل المشاكل وحالات الصراع داخل الإطار الأفريقي.

وقد شهدنا في السنوات الأخيرة أمثلة إيجابية للجهود الوقائية وجهود حفظ السلام التي اضطلعت بها المنظمات دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي، وغرب أفريقيا، والقرن الأفريقي. ولذلك فإننا نؤيد تنفيذ التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بتحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات.

ونظرا إلى نطاق عدد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، فإن وفد بلادي يؤيد تأييدا تاما فكرة عرضها على الجمعية العامة وعلى الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك على المنظمات الإنسانية المعنية.

وأخيرا أود أن أشدد على أن أوكرانيا تعالج مسألة التعاون مع أفريقيا بصورة أساسية انطلاقا من موقف شراكة متطورة ومتبادلة الفائدة. وقد اقترحت أوكرانيا، منذ أول أيام استعادتها لاستقلالها، واضعة في اعتبارها التقاليد العريقة لعلاقاتها مع العديد من البلدان الأفريقية وتاريخ تلك العلاقات، تطوير هذا التعاون على مستوى نوعي جديد. ونحن لا نزال في المرحلة الأولية فقط من هذا التعاون المفعم بالأمل، وأنا أغتنم هذه الفرصة لأشجع الدول الأفريقية المهتمة على الشروع في هذا المسعى معنا.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا الصادق في أن يتم، في نهاية الأمر، التغلب على الصعوبات التي تواجه أفريقيا اليوم لتتحول هذه القارة إلى منطقة من الاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومن واجب جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية أن تساعد أفريقيا على تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل المغرب، أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.**

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم سيدي عن ارتياح بلادي العميق لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن، وأن أقدم تهانينا لسلفكم السيد عبدولي صلاح للطريقة الكفؤة التي أدار بها أعمال المجلس.**

ولا يسع المملكة المغربية إلا أن ترحب بعقد اجتماع اليوم بشأن قارة نحن جزء منها. ويود بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلتها اليابان، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، فيما يتعلق بتنمية ورفاه الدول الأفريقية، ولا سيما من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

لقد كان الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بمبادرة من الولايات المتحدة واليابان لدراسة قضية العمل الدولي المشترك للنهوض بالسلم والأمن في أفريقيا، مبادرة ضرورية استقبلت بالترحيب. والواقع أنها سمحت لنا أخيرا بأن نلفت انتباه المجتمع الدولي إلى العلل التي تشهدها قارتنا وإلى الحالة المفجعة السائدة فيها حاليا.

إن تقرير الأمين العام الذي نرحب به، يعرض ويشرح بإيجاز المشاكل الحقيقية، والأسباب الرئيسية للمشاكل العديدة التي تواجه البلدان الأفريقية ويقدم علاجات واقعية للتصدي لها ولتعزيز السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وكما يعلم الجميع، فإنه بالرغم من التقدم الملحوظ الذي حققه بعض البلدان الأفريقية في المجالين الاقتصادي والسياسي، فإن نطاق النزاعات المسلحة وحدتها في القارة يظلان مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. ذلك أن الحروب الثلاثين التي عصفت بأفريقيا منذ السبعينات قد أسفرت عن مئات الآلاف من القتلى وملايين اللاجئين والنازحين وأضرت بكل الجهود التي بذلتها أفريقيا لكفالة السلم والاستقرار والرفاهية.

يقينا إن الأوضاع المأساوية السائدة في أفريقيا تتصدر قائمة المسائل التي تستدعي من المجتمع الدولي صب جهوده معا للبحث عن حلول عملية وفعالة لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الخطيرة في قارتنا، والتي زادت من تفاقمها المآسي المتمثلة في الحروب الأهلية، وانتشار الأوبئة والأمراض، والتصحر، ناهيك عن مشكلة اللاجئين والصعوبات المتصلة بها.

وأرجو أن تأذنوا لي، سيدي، بإثارة هذا السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: أما آن لنا أن نضع معا معايير واضحة وواقعية لتعريف معنى كلمة "إبادة جماعية"؟ مما لا شك فيه أن هذه المعايير ستعيننا على أن نتجنب وصف صراع يلقى فيه ٣٠٠ من الضحايا حتفهم في إحدى المناطق بأنه إبادة جماعية، بينما ندع في جزء آخر من العالم - في هذه الحالة أفريقيا - ٠٠٠ ٣٠٠ من الضحايا يسقطون قبل أن نتصايح عن الإبادة الجماعية.

والمغرب بصفته جزءا من أفريقيا ومن خلال روابطه العريقة والمتنوعة مع بلدان القارة الأخرى، يدرك المسؤوليات الناشئة عن تلك العلاقة ويعرب عن عميق قلقه إزاء تردي الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من أقاليم القارة.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن ظل المغرب يتابع باهتمام حقيقي بروز واستمرار بؤر التوتر في أقاليم أفريقية معينة، وهو يعيد تأكيد تصميمه على المشاركة في جهود المجتمع الدولي ودعمها، لا سيما جهود الأمم المتحدة، من أجل إيجاد حلول كافية ودائمة لهذه الأزمات.

وفيما يتعلق بشمال أفريقيا، يبدو لنا أنه لا سبيل إلى إنكار أن حالة مثل الحالة الناتجة عن حادثة لوكربي لا يمكن المرور عليها في صمت بينما نتكلم اليوم عن السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. فالمنظمات الإقليمية - العربية، والإسلامية، والأفريقية وحركة عدم الانحياز - اتخذت جميعها مواقف مؤيدة لتسوية نشعر بأنها عادلة ومنصفة حقا. وهي إذ تفعل ذلك، بينت مرة أخرى وعضدت الفكرة القائلة بأن التفاوض أولى من الجزاءات وغيرها من التدابير القسرية.

والحالة الاقتصادية الخطيرة في أفريقيا لا تزال تشغل بال المجتمع الدولي. وتتضح هذه الحالة بوجه خاص في المشاركة الضعيفة للقارة في التجارة الدولية، وأعباء ديونها المتزايدة، والعجز الدائم في هياكلها الأساسية، والمدى الذي وصل إليه تردي ظروفها الاجتماعية والصحية، وندرة الاستثمارات الأجنبية بالرغم من الإصلاحات الهيكلية الواسعة التي اضطلعت بها هذه البلدان.

وفي هذا الصدد، يرحب المغرب مع الكثير من الغبطة بمبادرة البرتغال المتعلقة بعقد اجتماع قمة أوروبية - أفريقية للنظر في الحالة في قارتنا والبحث عن حلول ملائمة لها. وهذه المبادرة تبين وعي الاتحاد الأوروبي المتزايد بأفريقيا. وفي هذا الصدد، اقترح المغرب اجتماعا على المستوى الوزاري للإعداد للقمة. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بمبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بأفريقيا ونعتقد أن من الضروري أن تكفل الظروف الملائمة لنجاحها من خلال توفير الدعم المالي والتقني اللازم من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

ولا يسع المغرب إلا أن يؤيد توصيات الأمين العام الرئيسية بشأن أفريقيا، لا سيما التوصيات التي تدعو إلى وضع برامج للتكيف الهيكلي في توافق تام مع السلام، لضمان تشكيل المساعدة بحيث توجه إلى النواحي التي تكون فيها أكثر فعالية ولتقليل اعتماد البلدان الأفريقية على غيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤيد المغرب تأييدا تاما الفكرة القائلة بأنه ينبغي للدائنين أن ينظروا في إمكانية الإعفاء الكامل لديون البلدان الأفريقية الأكثر فقرا، وأن تفكر أكثر البلدان تقدما في الصناعة في إمكانية إلغاء الحواجز التجارية أمام المنتجات الأفريقية وضمان أن ينفق الجزء الأكبر من الموارد المتاحة للمساعدة فعلا في أفريقيا.

وفيما يتعلق بموضوع المساعدة الإنمائية كان المغرب، كما ذكر عاهله جلالة الملك الحسن الثاني، أول من دعا، في الاجتماع الوزاري لجولة أوروغواي المنعقد في مراكش في عام ١٩٩٤، إلى إطلاق "مشروع مارشال" خاص بأفريقيا وإلى تكثيف الجهود الدولية لمساعدة الدول الأفريقية على تنمية اقتصاداتها وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

إلا أن الاضطلاع بمسعى على هذا النطاق لا يمكن أن ينجح إلا إذا وافق المجتمع الدولي، في تظاهرة ضخمة للتضامن، على تقديم مساهمات هائلة لتمكين القارة

الأفريقية من أن تصبح شريكا فعليا وأن تسهم هي بدورها في التنمية العامة. وقد فعلت الولايات المتحدة ذلك حقا بعد الحرب العالمية الثانية. ولا شك أن مجتمعنا، الذي يضم جميع الكيانات الوطنية المتقدمة النمو، أكثر ازدهارا وقوة اليوم. وبوسعه أن يفعل ذلك أيضا، ولكن هل يوافق على تقديم مثل هذه التضحية لإنقاذ أفريقيا؟ إن هذا يقتضي روحا جديدا، وفلسفة جديدة من جانب البلدان الصناعية، وتوافر الإرادة لترك الأفكار البالية والاستراتيجيات العتيقة إلى الوراء.

إن أفريقيا لم تختر حل مشاكلها بالحروب التي لا تتوقف. وفضلا عن ذلك، لم تختر قطعا أن تكون متخلفة النمو، ولم تختر أن تكون منكوبة بموجات الأوبئة والكوارث الطبيعية. إن أفريقيا تحتاج إلى المساعدة لكي تتفادى الإغراء بطلب المعونات من الأغنياء، وحتى يتوقف امتصاص بنيها بواسطة الهجرات المهينة الخاسرة.

ومجلس الأمن بعقده هذه الجلسة الخاصة المكرسة لأفريقيا يوجه إلى قارتنا إشارة مطمئنة ومليئة بالأمل. وعسى أن يعقب الإشارة عمل ملموس للتعويض عن التأخير ولتمكيننا من مواكبة القرن الحادي والعشرين.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول بأنه ينبغي بذل مجهود شامل لإعطاء زخم لسعي أفريقيا المتجدد من أجل السلم والمزيد من الازدهار. وكما أكد على ذلك الأمين العام، تحتاج أفريقيا إلى توصيات واقعية وممكنة التحقيق لتخفيف حدة الصراعات، بل وإنهائها في الأجل الطويل.

إننا قطعا لا نحتاج إلى إجترار الكلام عن شرور الاستعمار، ولكن لا بد أن نتذكرها لنتقدم. إذ يجب علينا أن نتذكر أن الاستعمار، وحتى في أبسط أشكاله، قد أورثنا اقتصادا ضعيفا، وفي بعض الأحيان هياكل وأنظمة لا يمكن إنكار أنها عوقت زمنا طويلا جهودنا نحو التنمية.

ويمثل الفهم الواضح للتحدي، وتوافر الإرادة السياسية للتصدي له، والموارد اللازمة للاستجابة الملائمة، ثلاثة أسس لإحداث أي تحسن في حالة أفريقيا. والإرادة متوفرة، فأفريقيا بذلت جهودا جبارة لتهيئة البيئة الاجتماعية والسياسية اللازمة للتنمية. وتقدمنا الملموس جدا نحو الديمقراطية يجعلنا متفائلين للغاية؛ وسيكون المزيد من التضامن والمزيد من الرغبة في تحقيق النجاح أفضل ضمان لنصرنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن للنرويج التزاما قويا إزاء القارة الأفريقية. ومن ثم فإننا نرحب بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، ونشيد به. ونؤيد النهج الكلي الواسع النطاق للتقرير والتوصيات التي تضمنتها، ونقدر هذه الفرصة المتاحة لمناقشة هذه المواضيع في جلسة عامة لمجلس الأمن.

وتشارك النرويج في الرأي القائل بأن منع النزاع، بما في ذلك الإنذار والعمل المبكرين، وبناء السلم، شروط أساسية للسلم الدائم في أفريقيا. ومع ذلك لا بد من وجود منظور للتنمية. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام ولا سلام بدون تنمية. وتخفيف حدة الفقر شرط لازم لتعزيز حقوق الإنسان والاستقرار والأمن بصفة واقعية. والبرامج النرويجية للتعاون الإنمائي مع البلدان الأفريقية عالجت أيضا بشكل متزايد مسائل الحكم، وبناء الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وهي عوامل في غاية الأهمية لمنع نشوب النزاعات. وإننا ننظر أيضا إلى المعونة الإنسانية في ارتباط وثيق مع الجهود الرامية إلى تعزيز السلم ومنع الصراع، وندعم الجهود المبذولة لتعزيز القدرة الأفريقية لحفظ السلام.

ويؤكد الأمين العام على نحو صائب على مسؤولية البلدان الأفريقية نفسها عن التطورات في أفريقيا. ونرحب باشتراك منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في كل مراحل تسوية النزاعات وفي تعزيز القدرة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام. إن تحسين وتعزيز القدرة الأفريقية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام ومنع المنازعات سيسهمان في تحقيق الاستقرار في القارة. وينبغي لدور المجتمع الدولي أن يتمثل في المقام الأول في تعزيز ودعم الجهود والمبادرات التي تتخذها البلدان الأفريقية نفسها. وهذا جزء من مسؤولية

المجتمع الدولي، ونحن نتطلع قدما إلى التعاون مع البلدان الأفريقية وغيرها تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن النرويج تتفق تماما مع الأمين العام في تحديده لثلاثة عوامل حاسمة الأهمية في معالجة التحديات الأمنية التي تواجه أفريقيا: الحاجة إلى فهم واضح للأسباب الكامنة وراء الصراعات، والإرادة السياسية للرد، والحاجة إلى توفير موارد كافية لمواجهة التحديات.

ويمثل تخفيف حدة الفقر أحد أكثر التحديات إلحاحا في أفريقيا. وتخفيف حدة الفقر أمر حاسم الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والأمن الإقليمي والعالمي على حد سواء. كما أنه في حد ذاته إعمال لبعض أهم حقوق الإنسان الأساسية في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وللنجاح في هذا المسعى، نرى أنه ينبغي التأكيد على العوامل التالية. أولا، ينبغي عكس الاتجاه الدولي، اتجاه خفض الإنفاق على المساعدة الإنمائية. وينبغي أن تحدث، في جملة أمور، زيادة في المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا. ثانيا، ينبغي توجيه المزيد من الموارد إلى القطاعات الاجتماعية، وعلى وجه التحديد للتعليم والصحة. ثالثا، ينبغي التركيز على القطاعات الفقيرة من السكان.

إن التنمية الاقتصادية أساسية في تخفيف حدة الفقر. وبناء القدرة المحلية، وهو موضوع رئيسي في تقرير الأمين العام، عامل حاسم الأهمية للتنمية الاقتصادية. ونرى أن عدم ربط المساعدة بشروط يمثل خطوة حيوية نحو تيسير نمو القطاع الخاص في البلدان الأفريقية.

وتعمل حكومتي حاليا على وضع خطة لزيادة المساعدة الإنمائية النرويجية إلى نسبة ١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٠١. وسيوضع تأكيد خاص على زيادة التعاون مع البلدان الأفريقية، وعلى تخفيف حدة الفقر، وعلى تحسين توفير الخدمات الاجتماعية، وعلى تخفيض الديون. ولمدة طويلة دعت النرويج بحماس إلى إيجاد حلول دولية لمشكلة عبء الديون الخطيرة الواقعة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقد ركزنا على البرامج التي يمكنها أن توفر عمليات كفؤة لتخفيف الدين. إننا نعتبر المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبادرة هامة ومعلما في جهود المجتمع الدولي لتخفيف عبء الدين عن أكثر البلدان فقرا وأثقلها مديونية. والحكومة النرويجية تضع الآن الشكل النهائي لخطة لتخفيض دين البلدان النامية.

إن المبادرات الرامية إلى وقف الاستخدام غير المشروع والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من السياسة المحلية والخارجية على حد سواء. وفي بعض البلدان، يلزم توفير الدعم لإعادة تشكيل قطاع الأمن الوطني وتدريب الأفراد العاملين في مجال الأمن. والجهود الرامية إلى جمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها بعد انتهاء الصراعات تستحق منا الدعم النشط أيضا. واقتراح مالي بإقامة وقف اختياري بشأن استعمال الأسلحة الصغيرة في بلدان غرب أفريقيا اقتراح مشجع جدا، وسرنا أننا تمكنا من المشاركة في المناقشة المستفيضة لهذا المقترح في دورة عقدت مؤخرا في أوسلو. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في حث جميع البلدان الأفريقية على المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وتشكل الألغام الأرضية عقبة كأداء أمام إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع. ونحث البلدان الأعضاء كافة على أن توقع وتصادق على اتفاقية أوتاوا. وننضم إلى الآخرين في التأكيد بقوة على ضرورة توفير الموارد الكافية لأنشطة إزالة الألغام. وقد أعلنت النرويج بالفعل عزمها على الإسهام بـ ١٢٠ مليون دولار على امتداد السنوات الخمس القادمة في هذه المهمة.

إن الجهود الإنمائية للكثير من البلدان الأفريقية يعوقها حاليا عدم توفر التنسيق الكافي بين المانحين. وقد يكون الضرر الذي يتسبب فيه البعض أحيانا أكبر من الفائدة التي يحققونها. وتحسين التنسيق على المستوى القطري ما بين المانحين من جهة، وبين المانحين والبلدان الأفريقية من جهة أخرى أمر حاسم الأهمية. ويتضمن ذلك أنه ينبغي للجميع أن يكونوا على استعداد للمشاركة مع الدول الأخرى من أجل التوصل إلى نتائج أفضل في جهودنا الإنمائية.

وهذا التنسيق حاسم الأهمية أيضا في الرد على حالات الصراع بغية المواءمة بين السياسات والأنشطة، ولتجنب الانزلاق في تعدد جهود الوساطة، وفي الحالات التي يفرض فيها المجتمع الدولي الجزاءات، بغية تحسين فعاليتها. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصيات بأن توجه الجزاءات على وجه أفضل نحو صانعي القرار. ويتفق

ذلك مع منظور متكامل لحقوق الإنسان، حيث تؤخذ كذلك في الاعتبار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على النحو الواجب.

وأخيرا أشاطر الأمين العام الأمل في أن يكون التقرير بداية جديدة في العلاقة بين الأمم المتحدة وأفريقيا. وتؤيد النرويج بقوة المناداة باشتراك المجتمع الدولي باستمرار في تحقيق تنمية أفريقيا وأمنها. ويؤمل أن تسهم هذه الشراكة في إيجاد نهضة أفريقية حقيقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل بنغلاديش. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشارك بنغلاديش في هذه المناقشة في مجلس الأمن بشعور عميق بالفخر والالتزام. الفخر بسبب الروح الصامدة للشعب الأفريقي التي ما فتئت تبعث فينا الحماس، والالتزام، لأننا نؤمن بقضية السلام والتنمية في أفريقيا.

ومن هذا المنظور ترحب بنغلاديش ترحيبا صادقا بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1998/318 بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ونلاحظ بتقدير خاص توضيح بعض مبادرات الأمين العام التي لا بد من اتخاذها داخل أفريقيا ومن جانب المجتمع الدولي بهدف إزالة الأسباب الجذرية للصراعات عن طريق طائفة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية المستمرة.

ونعرب عن ارتياحنا لمبادرة مجلس الأمن لمعالجة هذه المسألة الهامة جدا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين والتنمية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الأمين العام عرض هذا التقرير على مجلس الأمن والجمعية العامة على السواء، وأنه يعتزم إشراك منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، في صياغة وتنفيذ مجموعة شاملة من التدابير لإخراج أفريقيا من دوامة الصراعات ووضعها على درب الاستقرار والنمو المستدام والمنصف. وهذا السياق يهم كثيرا وفد بلادي.

نحن نتشاطر بالكامل الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بأن منع الصراع يبدأ وينتهي بتعزيز الأمن الإنساني والتنمية البشرية. إن الصراعات في أفريقيا، شأنها شأن مناطق أخرى، ترجع أسبابها الجذرية إلى التمييز الاجتماعي والحرمان الاقتصادي والافتقار إلى المساءلة في استعمال السلطة السياسية. وفي الوقت ذاته نعتقد أن التركة الاستعمارية باستمرارها حتى أيامنا هذه في أشكال ومظاهر مختلفة تعمل على منع الاندماج الاجتماعي والسياسي والتوزيع المنصف للموارد، وهذا يغذي التوتر والصراع داخل الأمم وفيما بينها. وليس هناك ما يبرر البكاء على الخسائر البشرية والمادية للصراعات في أفريقيا وأماكن أخرى فسياسات الماضي قد أسهمت في خلق انقسامات اجتماعية - اقتصادية وسياسية لا يمكن إصلاحها في كل مجتمع وهي بدورها تغذي العنف الذي نشهده في الوقت الحاضر.

إن الوقاية دائما خير من العلاج. والأمين العام أعاد التأكيد على هذه الفكرة مرة أخرى في سياق الحالة الأفريقية. ونحن نشاطر اقتناعه ومن ثم نؤيد اقتراحه بأن يحث المجتمع الدولي الحكومات المعنية على التماس حل سياسي لحالات الصراع من خلال الوسطاء والمفوضين الخاصين. ونجد أن اقتراحاته الواردة في الجزء الثالث من التقرير لمعالجة التهديدات الموجهة للسلم والأمن في أفريقيا شيقة. وننوه بشكل خاص على ضرورة التماس حلول سياسية للمنازعات باستخدام موارد المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية في ظل توجيه الأمم المتحدة؛ وهذا أمر جدير بالنظر.

بيد أننا نود التأكيد على رأينا بأننا في حين نرحب بالدور الهام للمنظمات الإقليمية في أنشطة حفظ السلام وصنع السلام، لا ينبغي التفريط بأي حال في المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة في هذا الصدد. وهنا، سنكون سعداء أيضا أن نعرف كيف أن اللجنة التنفيذية للسلام والأمن المنشأة حديثا تسهم إسهاما فعالا في تنسيق جهود الأمم المتحدة للنهوض بأهداف المنظمة في هذا المجال.

وبالنسبة للعقوبات، نرى أنه ينبغي القيام بالمزيد من الدراسات لجعلها أكثر تركيزا وفاعلية في تحقيق هدفها

المنشود دون أضرار جانبية مفرطة. وفي هذا الصدد فإن الاقتراحات التي اقترحها الأمين العام مفيدة ويمكن دراستها في سياق قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥١، بعنوان "ملحق لخطة للسلام".

يظل حفظ السلام أداة أساسية في أيدي الأمم المتحدة لمعالجة حالات الصراع. وبنغلاديش، بوصفها مساهما رئيسيا في جهود المنظمة لحفظ السلام، ما فتئت تشارك في تأدية خدمات في البعثات الأفريقية وغيرها. ونتفق أيضا مع الرأي القائل بأن حفظ السلام يتزايد تعقيدا مع المسؤوليات الإضافية التي تضاف إلى ولايته. وفي حين نلاحظ هذا التوجه البازغ في جهود حفظ السلام، نرى أنه ينبغي الحرص على عدم إثقال كاهل بعثات حفظ السلام بمسؤوليات مفرطة تتجاوز ولاياتها المتفق عليها. وإن جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع ينبغي تقييمها بعناية، مع مراعاة الأدوار المميزة لمختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة في هذه المهمة. وبشكل خاص، لا بد من التسليم بالدور الأساسي للجمعية العامة في صياغة أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونعتقد أنه يوجد توافق آراء ساحق على هذه النقطة.

إن انتهاكات القانون الإنساني وانتهاكات حرمة الإنسان وبصفة خاصة انتهاكات حقوق المرأة والطفل خلال الصراع مشكلة كبرى، ويسعدنا أن نرى الاهتمام الذي أولاه الأمين العام لهذه الجوانب في تقريره. ونود أن نشيد به على قيامه بتعيين ممثل خاص للأمين العام معني بأثر النزاع المسلح على الأطفال بغية استمرار التركيز على هذه المسألة. ونؤيد تماما فكرة جعل الأطفال "منطقة سلام" خلال أي صراع. وبخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في حالات الصراع، نحيط علما باقتراح الأمين العام بتمويل جميع بعثات حقوق الإنسان الخاصة من الاشتراكات المقررة للمنظمة. ونؤيد الفكرة القائلة بضرورة احترام وحماية حقوق جميع المدنيين بمن فيهم عمال الإغاثة في حالات الصراع المسلح.

وفي هذه الأيام نجد قدرا لا بأس به من توافق الآراء على فكرة أن الحكومات ينبغي أن تكون عرضة للمساءلة سياسيا ومسؤولة اجتماعيا باعتبارها نصيرة الشعوب استنادا إلى حكم القانون واحترام كرامة الإنسان. وفي هذا الصدد، نجد أن اقتراحات الأمين العام الواردة في تقريره بشأن مختلف جوانب الحكم الصالح وجيهة. ونعتقد أن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تلعب دورا مكملا في دعم الجهود الرامية إلى جعل الحكومات أكثر انفتاحا للمساءلة وأكثر استجابة.

ونتشاطر أيضا الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بأن التنمية أحد حقوق الإنسان وأنها جوهرية أيضا بالنسبة لاحتمالات تقليل النزاعات في أفريقيا. وفي الواقع نعتقد أن الافتقار إلى التنمية مصدر كل الصراعات في أفريقيا وعلى ذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع البلدان الأفريقية على التركيز على تنميتها وبوجه خاص على الاستثمار في القطاع الاجتماعي. وعلى حد قول الأمين العام إن الاستثمار في الموارد البشرية ليس مجرد ناتج فرعي للنمو الاقتصادي ولكنه قوة دافعة للتنمية. وهو كذلك عنصر أساسي في القضاء على الفقر الذي يغذي جميع أشكال السخط والكراهية. وهنا نعتقد أن الاستثمار في تعليم البنات يعود بفائدة عظيمة. والواقع أننا شهدنا في بلدنا كيف أن الاستثمار في تعليم وتمكين النساء والبنات من خلال شبكة متطورة للائتمانات الصغيرة وبرامج الدعم الأخرى قد حولتهن إلى مصادر منتجة اجتماعيا. ومما يثلج صدرنا أن نلاحظ أنه خلال الاجتماع الرفيع المستوى الأول بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، الذي عُقد يوم السبت الماضي هنا في مقر الأمم المتحدة، برزت فائدة الاستثمار الاجتماعي كأداة أساسية للتنمية باعتبارها الموضوع المشترك بين كل المشاركين. ولا يمكن لأية جهود محلية أن تكون ناجحة في البلدان النامية وفي أفريقيا بوجه خاص، ما لم تقترن بدعم دولي قوي وإيجابي بنفس القدر. وهنا يؤيد وفدي تماما نداء الأمين العام بأن يُنفق ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مساعدة المانحين إلى افريقيا هناك في أفريقيا. ونؤيد أيضا نداء الأمين العام إلى جميع المقرضين الثنائيين بتحويل المديونية الثنائية المتبقية لأفقر البلدان الأفريقية إلى هبات.

وفضلا عن إلغاء الديون فإنه من الأهمية بمكان فتح الأسواق أمام منتجات الدول الأفريقية الأقل نموا. وفي هذا المجال، فإننا ندعم فكرة هذا الوصول المضمون والمعزز إلى أسواق الدول المتقدمة النمو وكذلك تحسين التعاون بين الجنوب والجنوب. وإن البلدان المتقدمة النمو نسبيا المتجاورة يمكنها أن تفكر بفتح الأسواق أمام منتجات البلدان الأفريقية الأقل نموا دون اشتراط المعاملة بالمثل. إن التكامل الإقليمي ودون الإقليمي يستطيع

المساعدة كذلك على استيعاب معوقات بلد معين في النشاطات الاقتصادية. وإن اقتراحات الأمين العام في هذا المجال تستأهل بحثا جادا.

إن التزام بنغلاديش برفاه شقيقاتنا واشقائنا في أفريقيا يرجع إلى عدد من العوامل الغلابة لقد كانت بنغلاديش من المساهمين الأساسيين في حفظ السلام في القارة الأفريقية. وقد خضنا نضالا مماثلا في سبيل استقلالنا ولا نزال نتشاطر قيما مماثلة للحياة ونفس التصورات بالنسبة للوضع العالمي المعاصر. أما على الجبهة الاقتصادية، فإن معظم الدول الأفريقية أعضاء في مجموعة تعرف بالبلدان الأقل نموا تتشرف بنغلاديش بكونها منسقا لأعمالها. لذلك نتشاطر خبرات مشتركة ولدينا هدف مشترك في نضالنا لرعاية نظام اجتماعي مستقر وتشجيع التحرر الاقتصادي والحرية السياسية لجعل الحياة ذات مغزى لشعوبنا. واسمحوا لي أن أؤكد التزامنا لرؤية أفريقيا خالية من النزاعات تساهم في السلام العالمي والأمن والتنمية بطريقة مجدية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، نظرا إلى أن هذه هي أول مرة أتكلم فيها في مجلس الأمن تحت رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على تسلمكم مهام هذا المنصب المهم وأن أعبر عن عميق إعجاب باكستان بالطريقة المتسقة والملتزمة والدعم والاهتمام الملتزم الذي قدمه بلدكم، اليابان، دائما إلى أفريقيا والقضايا الأفريقية.

إن مشاركة عدد كبير من الوفود في المناقشة حول أفريقيا يُبين بجلاء اهتمام المجتمع الدولي بالوضع السائد في المنطقة الأفريقية. وتتجلى جسامة هذه الحالة أيضا في حقيقة أن أكثر من ٦٠ في المائة من القضايا قيد النظر المتواصل حاليا في مجلس الأمن هي قضايا تتعلق بأفريقيا.

لقد بذل الأمين العام جهدا صادقا لتشخيص أسباب النزاعات في المنطقة الأفريقية. ويورد التقرير مجموعة من الأسباب السياسية والتاريخية والاجتماعية - الاقتصادية والثقافية لهذه النزاعات التي يبدو أنها لا حل لها. وقد بذل جهدا صادقا لطرح حلول معقولة لهذه النزاعات وهي موضع تقدير على النحو الواجب.

لقد كان العامل الرئيسي وراء الحالة المؤسفة في أفريقيا ولا يزال الفقر المدقع المنتشر في أرجاء القارة. الفقر يعني الحرمان، والحرمان يؤدي إلى الإحباط، والإحباط يؤدي إلى انعدام الاستقرار والنزاع.

لهذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يُركز جهوده على التخلص من الفقر في أفريقيا. المطلوب دعم تقني ومالي ليبرالي لزيادة تنمية الموارد البشرية وبناء وتوسيع هياكلها الأساسية بهدف تحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية. وبالرغم من صعوباتنا الاقتصادية، نفذت باكستان برنامج للمساعدة التقنية بقيمة ٢٥٠ مليون روبية لمساعدة أفريقيا منذ بداية الثمانينات. وبموجب هذا البرنامج نقدم تسهيلات تدريبية للفنيين الشباب الأفارقة في مجالات متنوعة.

ودون بلوغ هدف تنمية مستديمة، ستبقى إمكانيات تحقيق حلول دائمة للمنازعات في أفريقيا بعيدة المنال. إن الهجرة الواسعة للسكان وعودة انتشار الأوبئة وازدياد تردي الأوضاع البيئية تدل بوضوح على أهمية مزيد من تركيز الاهتمام على مسائل التنمية في المنطقة.

لا تزال أفريقيا من أفقر مناطق العالم. وهي تفتقر إلى تنمية الموارد البشرية وكذلك إلى الموارد المادية. ويزيد من فقرها ضغوط خدمة الدين وتردي معدلات التبادل التجاري وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وهبوط أسعار السلع الأساسية وازدياد الحمائية في البلدان المتقدمة النمو والآثار السلبية لترتيبات التكيف الهيكلي.

تبلغ ديون أفريقيا في الوقت الحاضر حوالي ٣٥٠ بليون دولار ومن المستبعد أن تستطيع البلدان الأفريقية أن تُسدد هذا المبلغ الضخم بمواردها المحلية. وهذا المستوى العالي من المديونية، المصحوب بالافتقار إلى الهياكل الأساسية الداعمة، لهو عتبة رئيسية أمام تدفق الاستثمارات الخاصة إلى أفريقيا وهذه الاستثمارات ذات أهمية فائقة لتحقيق نمو اقتصادي متواصل وتنمية مستدامة في المنطقة. لهذا، ندعم دعما تاما نداء الأمين العام إلى المجتمع المانح وإلى المؤسسات المالية الدولية لاتخاذ خطوات فورية لخفض عبء ديون أفريقيا.

ونؤمن بأن تخفيض الديون تخفيضا مباشرا سيكون له أثر إيجابي على اقتصادات بلدان المنطقة أكبر من أثر الخطوات العادية لإعادة جدولة الديون. ونأمل أن يستجيب الدائنون للنداء ويوافقوا على تحويل كل ما تبقى من الديون الثنائية للبلدان الأفريقية الأفقر إلى منح.

ونؤيد أيضا الدعوة الموجهة إلى البلدان المانحة بأن تضمن أن ٥٠ في المائة على الأقل من معوناتها إلى أفريقيا تصرف في المنطقة. وهذا من شأنه أن يكبح بفعالية تدفق الموارد العكسي من البلدان الأفريقية الفقيرة إلى البلدان المانحة الغنية.

تستأهل أفريقيا التأييد الكامل من المجتمع الدولي لكي تتحرر من حلقة الفقر والتخلف المفرغة. إنها بحاجة إلى مناخ دولي يدعمها، بما في ذلك أولوية وصول صادراتها إلى الأسواق وحصولها على التكنولوجيا بشروط تفضيلية.

إن المنافع الكامنة لثورة المعلومات بالنسبة لأفريقيا ليست بحاجة إلى تأكيد. فهناك ثروة من الأفكار والاقتراحات العملية لاستئصال الفقر والمرض والجوع طُورت وأصبحت جاهزة في أي وقت. وهناك وفرة في النماذج والمشاريع التي تدل على نجاح أساليب التنمية المختلفة. وتستطيع البلدان الأفريقية أن تستغل وفرة المعرفة هذه لحاجاتها الخاصة. ومع المساعدة التي تقدمها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها فإن كل هذا يمكنه أن يُدمج في نظام متكامل للمعلومات ثم يُربط بشكل متدرج بقاعدة بيانات تُساعد أفريقيا بصورة حصرية.

وفيما يتعلق بجهود الأمم المتحدة نحو حل المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا، اتسم الرد على الأزمات الوليدة وحتى على المآسي المستفحلة بالبطء في الماضي. إن القتل الوحشي لأكثر من نصف مليون شخص في رواندا تذكرة بهذا الرد البليد. وتحتاج الأمم المتحدة إلى أن تُهيئ نفسها تهيئة كاملة لأية طوارئ في المستقبل. وأفضل طريقة للتهيؤ لمثل هذه الاحتمالات قد تكون بتطوير نظام إنذار مبكر وبناء قدرات مناسبة للرد بشكل فعال على الأزمات المتأججة في أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم.

إن المشاكل التي تواجهها المنطقة الأفريقية مشاكل ضخمة. وهذه تستلزم جهودا صادقة للوصول إلى حلول سياسية ودعم ليبرالي للتنمية الاقتصادية. ونرجو أن تُساهم هذه المناقشة مساهمة بناءة في تطوير ردود شاملة للمشاكل المتعددة الأبعاد التي تواجهها المنطقة الأفريقية. فلنشترك كلنا معا للوصول إلى هذا الهدف الذي ظل زمنا طويلا بعيد المنال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل إندونيسيا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أفندي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية، يود الوفد الإندونيسي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس على عقد هذه الجلسة في مرحلة حرجة بالنسبة الى القارة الأفريقية. إن مداولاتنا اليوم تدل على الأهمية القصوى التي يعلقها المجتمع الدولي على مسائل تتعلق بافريقيا، ولا سيما تلك المسائل المتعلقة بالأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي توفر فرصة فريدة لجرد الإنجازات الهامة والتقدم الذي أحرزه الشعب الافريقي طوال السنوات القليلة الماضية، ولتركيز الاهتمام في الوقت نفسه على الحاجة الى وجود تعاون دولي معزز بغية قيام شراكة في القارة مع بقية العالم على أساس تبادل المنفعة والازدهار.

وقبل أن أمضي في كلامي، أود أن أعرب عن امتناننا الصادق للأمين العام على تقريره الشامل المعنون "أسباب النزاع في افريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"، الذي يتضمن في الفقرة ١٠٧ منه توصيات ومقترحات

> "للتقليل من النزاعات، تساعد بمرور الوقت في إقامة سلام راسخ ودائم".

ومن المتوقع أن ينجم عنه عمل يقوم به المجتمع الدولي لإحلال السلام والازدهار في افريقيا. والمهم كذلك أنه

يتصور قيام تعاون مكثف وتنسيق أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في افريقيا، مما يمكن من توفير زخم أكبر لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة لافريقيا وشعبها.

لقد مرت القارة الافريقية خلال السنوات الماضية بتغيرات عميقة وبفترة انتقالية. فالاستعمار والفصل العنصري أحيلا بنجاح الى الفصل المظلم من التاريخ. ولقد هللنا عندما نجحت ناميبيا في كفاحها الطويل من أجل الاستقلال، وتم القضاء الى الأبد على الفصل العنصري في جنوب افريقيا، الأمر الذي عزز الآمال والتفاؤل بأن ثمة عهدا جديدا أخذ يبزغ في القارة. واليوم، وعلى عتبة الألفية المقبلة، تقترب افريقيا من تحقيق أهدافها المتمثلة في إحلال سلام دائم وتحقيق ازدهار اقتصادي. لذلك، نلاحظ بارتياح في مقدمة تقرير الأمين العام أنه

"لقد بدأت افريقيا ككل في إحراز تقدم اقتصادي وسياسي" [و] "بدأ النجاح أخيرا يكلل الجهود المبذولة ... لنبذ نماذج الماضي...".

وافريقيا، بوصفها قارة شاسعة ذات موارد طبعية وفيرة وشعب كادح، تمتلك إمكانية كبرى غير منقوصة للتنمية، وهي قوة حيوية يتعين أن يحسب لها حساب في الأسواق العالمية.

وبغية أن يثمر هذا الازدهار وينمو، يجب تهيئة بيئة من السلام والأمن. وفي هذا السياق، ينظر وفد بلادي مع القلق الى الصراعات الجارية في بعض أنحاء من افريقيا، التي مزقت نسيج مجتمعها، الأمر الذي أدى الى معاناة هائلة لشعبها. ويحدونا وطيد الأمل في أن تسفر الجهود المديدة والدؤوبة التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة عن جمع الأطراف المعنية لتسوية نزاعاتها بطريقة سلمية وحبية عن طريق الحوار والمفاوضات. لذلك نثني على الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية التي طالما بقيت توجه جميع المساعي المتضافرة من أجل حل الصراعات بالوسائل السلمية. وطوال العقود الثلاثة الماضية، استمرت منظمة الوحدة الافريقية في أن تكون المنظمة الموجهة التي لا غنى عنها والتي تمكنت من خلالها الدول الافريقية وشعوبها من التصدي لحالة الأزمات. ويمكن لمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة أن يحققا الكثير عندما تعمل المنظمتان معا عملا متضافرا من أجل إزالة العقبات التي تهدد السلام، فتتيسر من ثم عملية السلام. ونعتقد أن هذه الشراكة في التعاون يمكن بناؤها في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نتفق تماما مع الأمين العام في ملاحظته أن للمجتمع الدولي دورا هاما يضطلع به في تعزيز عملية السلام الجارية عن طريق تقديم المساعدة من أجل توفير الاستقرار والدوافع الأخرى في الأجل القصير، في حين تعمل أطراف الصراع على تحقيق المصالحة لأجل بعيد وإعادة إعمار مجتمعاتها. وفي الوقت نفسه، يؤكد وفد بلادي على أهمية أن تكون البلدان الافريقية، كسائر جميع البلدان الأخرى، سيدة أمرها في اختيار الطريق نحو التنمية بما يتماشى تماما مع المبدأين المقدمين المتمثلين في احترام سيادة الدول، والتقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

والواضح أنه بغية النجاح في بناء أطر لإحلال السلام والاستقرار في القارة الافريقية، يجب أن يعمل المجتمع الدولي مع البلدان الافريقية من أجل توطيد الدعائم الاجتماعية والاقتصادية للقارة. والفقر المدقع، والأمية، والجوع أمور لا تخلف سوى اليأس والقنوط. ولن يثار اهتمام الشعب بالعمل على تحقيق حلول سلمية لخلافاته إلا عن طريق تزايد تنميته الاقتصادية وتحسين مستويات عيشة بصورة عامة. ولا يكفي بعد الآن أن يعقد المجتمع الدولي اجتماعات ويقتصر فيها على الإعراب عن تعاطفه مع البلدان الأفريقية ودعمه لها، دون تقديم إسهامات ملموسة. وإذا توفرت بالفعل رغبة حقيقية في تجنب الحاجة الى مساعدات إنسانية طارئة، أو في تجنب عمليات حفظ السلام وصنع السلام المكلفة - فضلا عن إعطاء معنى لما يعرب عنه غالبا من قلق - حينئذ يجب القيام بعمل شامل ومتضافر وملموس بشأن التعاون الاقتصادي الإنمائي. وأي شيء أقل من ذلك سيؤدي الى فقدان المصداقية.

وفي ذلك الصدد، فإن المبادرة التي أعلنها الأمين العام، بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي تقضي بتعزيز الاستثمار على نطاق واسع ولأجل بعيد في القطاعات الإنمائية في افريقيا خطوة إيجابية وبناءة الى الأمام. والواضح أنه يتعين بذل جهود جديدة من أجل اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة في افريقيا بلغت عام ١٩٩٦ أقل من ٥ في المائة من إجمالي

الاستثمارات المباشرة في البلدان النامية. وتلك البلدان الافريقية التي عملت بنشاط، في إطار برامجها للإصلاح الاقتصادي، من أجل تهيئة مناخ مؤات لاجتذاب استثمارات مباشرة خاصة ومحلية وأجنبية، ينبغي أن تلقى استجابة إيجابية وأن تكون نموذجا يقتدى به.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو خطوات من أجل زيادة وصول الصادرات الافريقية الى الأسواق عن طريق تقليل العوائق التجارية. وفيما يعتمد النمو الاقتصادي المستدام للقارة الى حد كبير على نمو الصادرات، نعتقد أنه من المناسب لمنظمة التجارة العالمية أن ترصد الحالة الحرجة عن كثب وأن تعمل مع جميع المعنيين على رفع جميع العوائق. وثمة ضرورة في الأجل القريب للتأكيد بشدة على الأهمية المتواصلة للمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما في تلبية الموارد المطلوبة في البلدان ذات الدخل المنخفض. ويجب على مسار التراجع العالمي في المساعدة الإنمائية الرسمية، فيما تصبح قوى السوق بصورة متزايدة العامل المقرر. وهناك حاجة الى عودة قيام شراكة عالمية بناءة لدعم جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وهذا يعود بالمنفعة على جميع أعضاء المجتمع الدولي، وليس على البلدان المتلقية للمساعدة فحسب. وليس مقبولا بعد الآن أن تواصل البلدان النامية طلب الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فيتم تجاهلها. ويجب أن نخرج من تلك الوتيرة وننظر جميعا نظرة جادة الى منافع المساعدة الإنمائية ونبدأ باستعادة تدفق المساعدة الإنمائية الدولية.

ويجب في الوقت نفسه بذل جهود نشطة من أجل أن نحل حلا نهائيا عبء الديون التي يتعذر سدادها من جانب البلدان الافريقية. ومن المضحك أن تستمر البلدان الافريقية في سداد ما يزيد على ١٧ في المائة من إجمالي مكاسب الصادرات الى الدائنين والمقرضين التجاريين، في حين يكافح العديدون لتلبية أهم الاحتياجات الأساسية لشعوبهم. وإن الإبقاء على الوضع الراهن غير مقبول. لذلك تؤيد إندونيسيا دعوة منظمة الوحدة الأفريقية لإبرام اتفاق دولي لتصفية ديون أفقر البلدان في افريقيا. ومن شأن هذا أن يمثل خطوة هامة في الجهود المبذولة من أجل تنشيط الأداء الاقتصادي لهذه البلدان، ووضعها من جديد على مسار الإنماء. وبالمثل، فإن الاقتراح بأن تحول البلدان المقرضة الديون الثنائية الرسمية المتبقية لأفقر البلدان الى هبات، وأن تسهل وتعجل المؤسسات المالية الى حد كبير إمكانية الوصول الى مرافقها، فضلا عن توفير موارد كافية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الدول الفقيرة المثقلة بالديون لهو اقتراح يتصف بالجدارة.

إن التعاون بين الجنوب والجنوب يبشر بالخير أيضا لدعم أهداف التنمية في افريقيا، حيث يتضح أن العديد من البلدان النامية يمكن أن تقدم الدعم وبناء القدرات. ويمكن تطوير هذه المساعدة في مجالي تعزيز التجارة، وتعزيز انتاج الأغذية وتوزيعها، وهذا غيض من فيض. ويوفر هذا أيضا فرصة طيبة للاعتماد علىة تجارب البلدان الافريقية ولتحديد الأولويات. ولا يسع بلدان الجنوب أن تفوت هذه الفرصة للعمل متضامنة بعضها مع بعض وللإسهام في تحقيق حلول دائمة لمشاكلها المشتركة.

وقد أبدت أفريقيا في كفاحها الطويل والمرير من أجل الحرية السياسية قدرا كبيرا من المرونة والشجاعة. وهي تفعل ذلك أيضا في الوقت الحاضر حيث تستطيع روح أفريقيا أن تحطم سلاسل التخلف؛ ويمكن لأفريقيا أن تحتل مكانها الصحيح بوصفها قارة آمنة مطمئنة مزدهرة. ولكن في هذا العصر الذي يتسم بالترابط والعولمة لا تستطيع أن تقطع المشوار وحدها. وتستحق أفريقيا اهتمام المجتمع الدولي. ولذا فالحاجة ماسة إلى عمل من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونحن نشيد في هذا الصدد بتقرير الأمين العام الذي هو خطوة في الاتجاه الصحيح. فاسمحوا لي أن أعيد تأكيد التزامنا تجاه الأمم الأفريقية بتأمين السلم والأمن الدائمين وتعزيز التعاون الدولي الجاد الذي يمكن أن تبنى في ظلاله من جديد اقتصادات قوية تعيش بها شعوب أفريقيا بأسلوب مستدام وبالاعتماد على الذات. وليس من طريق غير جهودنا الجماعية للنجاح في الوفاء بتحقيق المصير اللائق لهذه القارة العظيمة.

وبالنسبة لإندونيسيا، وإن كانت هي أيضا من البلدان النامية التي لها مشاكلها الاقتصادية، فهي ملتزمة بثبات بمساعدة شركائها في أفريقيا في مجال تحقيق حلمها بأفريقيا الآمنة المزدهرة. ولقد نعمت إندونيسيا والبلدان الأفريقية طويلا بعلاقات وثيقة وأخوية، تمتد جذورها إلى الماضي البعيد حيث غرست بذورها في باندونغ في عام ١٩٥٥. فقد كان ذلك المحفل التاريخي هو المبشر بإنشاء حركة عدم الانحياز التي شقت الطريق أمام آسيا

وأفريقيا معا؛ ليس هذا فحسب بل أمام البشرية جمعاء. فمنذ ذلك الحين تعتمد بلدان عدم الانحياز سياسات استهدفت عن طريقها بجد تعزيز وتوطيد ما نالته بشق الأنفس، من استقلال وسيادة وسلامة أراض وارتفاع بمستوى شعوبها اجتماعيا واقتصاديا. ويصدق هذا على الوقت الحاضر مثلما صدق طوال أكثر من أربعة عقود.

ويتجلى التزام إندونيسيا نحو إخوتها وأخواتها في أفريقيا على مدى السنوات القليلة الماضية في أشياء كثيرة، من بينها دعم إندونيسيا للتنمية في أفريقيا خلال رئاستها لحركة عدم الانحياز، وعقد المنتدى الآسيوي الأفريقي في إندونيسيا، ومشاركتنا في محافل مثل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتأييد مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على مستوى المنظومة بشأن أفريقيا، وارتباط إندونيسيا بتعاون ثنائي متين مع مختلف أنحاء القارة. وستعقد إندونيسيا في جاكارتا في العام القادم اجتماعا على مستوى القمة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. ونحن نأمل أن يسفر اجتماع القمة هذا عن سلوك مسار واضح ثابت إلى القرن الحادي والعشرين من أجل بلدان الجنوب؛ تستطيع منه مواجهة تحديات العولمة وتخرج به من العزلة الاجتماعية الاقتصادية التي فرضت عليها في الماضي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بال (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من الملائم أن يعقد هذا الاجتماع برئاستكم في ظل اهتمام اليابان بالشؤون الأفريقية وفي ظل ارتباطكم الشخصي بهذه القضية.

لقد اطلعنا على تقرير الأمين العام الرائع بمنتهى الاهتمام. ولم تكن المهمة التي عهد بها مجلس الأمن إلى الأمين العام في أيلول/سبتمبر الماضي بالمهمة اليسيرة، ولعل الأسئلة التي طرحها المجلس، وكون المجلس هو الذي طرحها، تفترض الإجابة مسبقا. فالمجلس لا يعمل إلا حين يكون هناك تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين، وإذا كان المجلس يطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير عن أسباب المنازعات في أفريقيا فالظاهر من هذا أن أفريقيا معرضة بشكل خاص للمنازعات، وأن ثمة أسبابا خاصة لمعاناة أفريقيا من العنف، وأن النزاع أصبح سمتها المحددة. ولكن، هل هذه الافتراضات صحيحة؟ كان من أكبر المفكرين في هذا القرن، أوكتافيو باز الذي رحل مع بداية هذا الأسبوع، وقد كتب أبياتا عن بلد تنطبق أوصافه، مع قليل من التعديل، على أفريقيا: وعموما فالعالم لم يبحث عن أفريقيا في أفريقيا؛ لقد بحث عن هواجسها وحماساتها ومخاوفها وآمالها ومصالحها - وهذا هو ما وجده.

وبشكل أو بآخر، لم يتغير شيء خلال مائة عام. ففي عام ١٨٩٨ استطاع العالم أن يلف قبضته أيضا حول قارة تشكلت فيها في السنوات الأخيرة دول أو أمم شملت في الغالب مجموعات إثنية ولغوية فأفضت إلى اضطراب متوطن. ولم تكن الديمقراطية قد مدت جذورها بعد. وكانت التنمية مهلهلة، لا يتناول ثمارها إلا الأقلية. وكانت المنازعات جامحة يغذيها تجار السلاح الذين لا سيطرة لأحد عليهم. ولم تكن تلك هي أفريقيا؛ بل كانت هي أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر. ولكن لم يفترض أبدا أن في قلب أوروبا قلقا قاريا، خاصا بها، وكانت العلاجات القارية متاحة. وبرغم كل شيء كان الرأي الدولي حينذاك يعني الرأي الأوروبي؛ وانساقت أوروبا وراء طموحات الدول الاستعمارية الكبرى، بدلا من أن تنساق وراء مشاكل الأمم الجديدة في وسطها. ولعل هذا هو الذي أدى إلى محارق الحربين العالميتين. ولكن أوروبا انتعشت الآن وبلغت مستويات من الازدهار لم تبلغها أي قارة أخرى على مدى التاريخ، وإن كان ذلك قد استغرق من عمرها نصف قرن. وأمكن أن يتحقق لها ذلك بعد عام ١٩٤٥ بفضل المعونات السخية للغاية من خلال خطة مارشال. وننسى أحيانا أن البنك الدولي أنشئ من أجل الإنشاء والتعمير في أوروبا. ومما ساعد على انتعاش أوروبا سيطرة أوروبا على نظام للتجارة الخارجية ساعد دولها على سلوك مسار الانتعاش القائم على التصدير.

ولم تحظ أفريقيا بشيء من هذه الميزات، ولكن مشاكل أفريقيا ليست فريدة من نوعها. فهي ليست مشاكل لأنها أفريقية؛ إنها مشاكل نكبت بها من قبل وعدة مرات بلدان في أوضاع مشابهة، في أوروبا وفي غيرها. وحلول مشاكل أفريقيا هي الحلول التي وجدتها أوروبا بعد عام ١٩٤٥: المعونة والتنمية والتجارة والتعاون. وقد سلم الأمين العام بهذا حيث تناول في قسم كبير من تقريره مسائل التنمية التي تكمن في قلب المشاكل التي تواجهها البلدان النامية جميعها، سواء في أفريقيا أو في غيرها. غير أن هذه ليست المشاكل التي يمكن لمجلس الأمن أن

يعالجها؛ فهي خارجة تماما عن ولايته، ونحن سعداء لأن تقرير الأمين العام سيقدم أيضا إلى الجمعية العامة وإلى الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. ويراودنا الأمل في أن تنظر فيها هذه الهيئات بعناية.

وأفريقيا ليست دائما على طريق النزاع والعنف. فتقرير الأمين العام يلاحظ أن في عام ١٩٩٦ كان هناك ١٤ بلدا في أفريقيا من بين ٥٣ بلدا، في حالة نزاع، ولكن هذا الرقم هبط في عام ١٩٩٧ وواصل هبوطه في عام ١٩٩٨. وهذا بالتأكيد أمر مشجع. غير أن أفريقيا، كغيرها من المناطق النامية سارت على الدرب الذي أطلق عليه بن أوكري، درب المجاعة. وقد لوحظ في تقرير اليونيسيف عن انتعاش أفريقيا في التسعينات أنه بينما أفادت اقتصادات أفريقيا قليلا من السياسات التي اتبعت في الستينات والسبعينات، لم تسهم سياسات التكيف التي فرضت على أفريقيا في الثمانينات في تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل التي أقرتها منظمة الوحدة الافريقية في خطة عمل لاغوس في نيسان/أبريل ١٩٨٠. وبعد مضي ١٨ عاما بالضبط على اعتماد تلك الخطة نحتاج إلى أن نسأل أنفسنا عن سبب بقاء أهدافها من أولها لآخرها دون أن تتحقق.

ومن المستحيل الان عمليا أن يتم تحديد ما إذا كان الهبوط أو الركود في أجزاء من أفريقيا مرجعه إلى السياسات المحلية أم إلى صدمات خارجية أم إلى سياسات التكيف التي فرضت عليها، ولكن هناك قدر من توافق الآراء على أن المسؤولية يجب أن توزع بالتساوي بين الأسباب الثلاثة. وأمام هذه الخلفية ينبغي أن نبحث عما إذا كانت هناك وصفات عامة، مهما كان سوء نيتها، تلبي الاحتياجات الفعلية لأفريقيا.

والآراء السياسية الراهنة توصي بإحداث صحوة دول في أفريقيا وفي غيرها عن طريق الخصخصة وتقليص دور الحكومات وزيادة الاعتماد على قوى السوق. ولم تشرح كيف يتوقع من دولة ضعيفة أن تعالج في آن واحد فئات المصالح القوية التي يظن أنها استغلت الاقتصادات الوطنية والنظم السياسية أو، الأكثر من ذلك، أنها فرضت سياسات تكيف قاسية لا تزال مطلوبة لإدماج الدول في الاقتصاد العالمي.

ولا بد من أن ينجم عن التكيف والتحرير توترات اجتماعية تحمل معها خطر إفقار قطاعات كبيرة من السكان ولو بصفة مؤقتة. ولا بد من رأب هذه الفجوة المؤقتة. لا بد من أن تتوفر للحكومات التي تمر بهذه الفترة من التحول موارد مالية لدفع إعانات اجتماعية، وبدون ذلك ستفشل سياسات التكيف. وهذا الفشل سوف يحمل معه خطرا أكبر بأن تتعثر التجربة الديمقراطية، وهو بالتحديد ما تتولد عنه الضغوط التي تؤدي إلى العنف. لا بد من توفير دعم مالي كبير للبلدان التي تمر بمرحلة تحول إذا أردنا إجهاض العنف وتكريس الديمقراطية، وهو أمر تدركه أوروبا الشرقية. ومن المؤسف أن أفريقيا، التي لديها نفس المشاكل كما يتضح من تحليل الأمين العام، لا تتلقى شيئا قريبا مما تتلقاه تلك البلدان. لقد كتب الرئيس فاكلاف هافيل مرة في مقال خطير بعنوان "التفكير الهروبي"، وليت المجلس يعي هذا القول قبل اتخاذ قرار بشأن أفريقيا: "بين التحليلات التفصيلية للمستقبل والتفسيرات الواسعة للماضي يضيع ما هو أهم: التحليل الموضوعي للحاضر".

لا بد أن أشباح الملايين من الأفارقة الذين كان من الممكن أن يكونوا أحياء اليوم لولا زجهم في حرب ضروس لا ناقة لهم فيها ولا جمل على مدى الثلاثين عاما الماضية تجوب هذه القاعة الآن، تلك الأرواح التي كان يمكن إنقاذها لو لم يحجم مجلس الأمن عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات بسبب عدم اهتمام الدول القوية مع أن تحركه كان كفيلا بإنقاذ أرواح لا حصر لها. ولقد حاول الأفارقة أنفسهم، كما حدث في سيراليون، القيام بالعبء الذي كان متوقعا من المجلس القيام به. وإذا كان اجتماع المجلس هذا يعني أن المجلس ينوي القيام ببداية جديدة في أفريقيا فقد تحقق بعض القصد.

لقد قدم الأمين العام مقترحات هامة للغاية في الفصل الخاص بالمساعدة الإنسانية. ولدينا ملاحظتان على ذلك:

أولا: أن المساعدات الإنسانية تستولي على حصة متزايدة من المساعدة الإنمائية الرسمية في وقت يتناقص فيه مستوى المساعدات تناقصا شديدا. وقد ارتفعت حصتها من مجموع المساعدات من ١,٥ في المائة في ١٩٩١ إلى ٨,٤ في المائة في ١٩٩٤. وهذا يعني أن المجتمع

الدولي يحاول احتواء الأزمات في الوقت الذي تجف فيه الأموال المخصصة لمعالجة أسبابها، وهي المشاكل الطويلة الأمد في مجال التنمية التي تفيد في حلها فعلا المساعدات الدولية. لقد ذكرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تقريرها عن "حالة اللاجئين في العالم، ١٩٩٧" أن:

"الحكومات، بتقديمها مبالغ كبيرة لعمليات الإغاثة التي تلقى تغطية إعلامية كبيرة، استطاعت إلى حد ما الوفاء بطلبات الرأي العام ووسائط الإعلام الدولية".

أي أن المساعدات الإنسانية تقدم لتخفيف الضغط على الحكومات المانحة، وليس بالضرورة لتلبية الاحتياجات الحقيقية لمتلقي المساعدة.

ثانيا: وهذا أمر يثير التساؤل - نادرا ما تلقى النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات من أجل المساعدة الإنسانية تمويلا كاملا بالنسبة لأفريقيا، بينما تلقى تجاوبا أكبر بكثير بالنسبة لمناطق أخرى.

هكذا نجد الاهتمام الدولي لا ينصب على المساعدات الإنسانية في أفريقيا إلا حين تحدث أزمة كبيرة تثير وسائل الإعلام العالمية فتضغط على المجتمع الدولي للتحرك. والتحدي الذي نواجهه هو ضمان الاهتمام الدائم بتقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين ومواجهة الأسباب الطويلة المدى التي تؤدي إلى خلق المشاكل. ونلاحظ أن الأمين العام يعتزم إلقاء نظرة فاحصة على مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، ونأمل تعضيد هذه المبادرة خاصة في مجالات الصحة والتعليم ونقل التكنولوجيا والتجارة والاستثمار والأمن الغذائي، مما يعود على الأفارقة بفوائد مباشرة.

ويجب ألا ننسى أو نتجاهل، قبل كل شيء، الإنجازات الكبيرة الرائعة التي حققتها أفريقيا حين كان نجاحها يتوقف على مقررات وإجراءات أفريقية، وأن نذكر أن الفشل كان يحدث كثيرا لأسباب خارجة عن سيطرتهم. إن العالم أجمع يمكنه أن يتعلم من جنوب أفريقيا درسا عن الحكمة السياسية والترفع، فقد علمتنا كيف تكون مواجهة تحدي المصالحة السياسية حتى في ظروف تبدو صعبة بشكل يجل عن الوصف. وعلمتنا زمبابوي كيف يمكن الحفاظ على توازن بين احتياجات الحياة الطبيعية الحيوانية والنباتية واحتياجات الرجال والنساء الذين يعيشون على الغابات. وفي تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في السنوات الأولى منه قبل أن يمارس واضعوه المجاملة السياسية، كانت بوتسوانا دائما متقدمة في الأرقام القياسية عن كثير من البلدان المتقدمة النمو. وتخطت موريشيوس أهداف خطة عمل لاغوس منذ سنوات. هذه إنجازات تستحق الذكر ويجب البناء على أساسها.

وهذا ما تفعله أفريقيا في الواقع. فقد ظهرت تجمعات إقليمية وشبه إقليمية في أفريقيا وهي تحث خطى التعاون والنمو الاقتصادي، ويجب على المجتمع الدولي مساعدتها وتقويتها. ولقد تنبأ تقرير الأمين العام عن "الاقتصاد العالمي في بداية ١٩٩٨" بأن النمو في أفريقيا، الذي توقف عند ٣,٠ في المائة في ١٩٩٧ سيصل إلى ٤,٠ في المائة في ١٩٩٨، وهو أمر مشجع في حد ذاته، ولا سيما أن الأمين العام ذكر في تحليله أن النمو تباطأ في ١٩٩٦ لأن الفيضانات والجفاف قد أثَّرا على الزراعة. وواصلت الحكومات الأفريقية اتباع سياسات اقتصادية سليمة حسبما قاله الأمين العام. ولم يستثن من ذلك سوى ستة بلدان تأثرت بعدم الاستقرار السياسي أو الاضطراب المدني. ويبين الأمين العام في تقريره أن من بين ٣٨ بلدا أفريقيا تم رصدها في التقرير في عام ١٩٩١حقق ٦ بلدان منها فقط نموا قدره ٣,٠ في المائة أو أكثر، واستفاد منه ٨ في المائة من السكان. وفي عام ١٩٩٧ بلغ عدد تلك الدول ١٤ بلدا، وهو تحسن مرموق، ولكن المذهل أن ٣٣ في المائة من السكان استفادوا من هذا النمو. وهذا يعني أن النمو في أفريقيا ينعكس بشكل مطرد على المساواة الاجتماعية. هي إذن ليست صورة قاتمة، بل مشجعة. ومن المؤكد أن تحليل الأمين العام لا ينبئ عن وجود أزمة بشكل منهجي في أفريقيا ولا عن أن سياسات الحكومات الأفريقية بحاجة إلى تحسينات جوهرية.

ولكن المهم أولا وأخيرا أن احتياجات أفريقيا لها طابع خاص وتحتاج إلى اهتمام خاص. إن الأمين العام يستحق التهنئة على الصراحة التي اتسمت بها استجابته لطلب المجلس بشأن أفريقيا. ونحن بلد له علاقات تاريخية قديمة مع أفريقيا، توطدت بعد حصول بلدان أفريقيا الحديثة وبلدنا على الاستقلال، ولدينا اهتمام بالغ بما يحدث في أفريقيا. ولقد اشتركت الهند في كل عملية لحفظ السلام أنشأها مجلس الأمن استجابة لحالات النزاع في أفريقيا. إن مشاكلنا مشتركة ويمكننا أن نستفيد من

خبرات كل منا. وقد خصصنا الجزء الأكبر من برامجنا في مجال المساعدة التقنية للمساعدة في بناء القدرات في أفريقيا في المجالات التي تهم الأفارقة. وبنفس القدر يمكننا أن نتعلم الكثير من الأفارقة في مواجهتهم للتحديات التي نواجهها في سائر القارات. إن تقرير الأمين العام يعطي المجتمع الدولي فرصة، لا ليقدم المواعظ وإنما ليتعلم من أفريقيا ويساعد نفسه بمساعدته أفريقيا. ونأمل في أن نغتنم جميعا هذه الفرصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الهند على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدنا أن يشارك سائر الوفود فيما أعربت عنه من ثناء عليكم، سيدي الرئيس، وعلى سلفكم سعادة سفير غامبيا. ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا للبيانات التي ألقاها السفير ماشيفينييكا مابورانغا ممثل زمبابوي باسم منظمة الوحدة الأفريقية، والسفير محفوظ ولد دداش ممثل موريتانيا باسم المجموعة الأفريقية عن شهر نيسان/أبريل، والسفير خيفوسيزي ييلي ممثل جنوب أفريقيا باسم بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي. ومن حسن الصدف أن تترأس اليابان رئاسة المجلس في هذا الشهر، فقد كان لليابان مبادرات هامة في مجال التنمية الأفريقية. لذلك فنحن متفائلون بأن نتائج هذه المناقشة ستكون إيجابية.

نود أيضا أن نشيد بمجلس الأمن على المبادرة التي اتخذها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بعقد مناقشة تتعلق بأفريقيا على المستوى الوزاري، وكان من نتائجها تقرير الأمين العام المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". ونحيي الأمين العام على تقريره البناء والثاقب. ونرحب بالتقرير بوصفه عنوانا عريضا للتحديات التي تواجه أفريقيا، بل في الواقع، المجتمع الدولي ككل.

وقبل أسبوع مضى، وفي ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨، دعا الأمين العام لدى عرضه التقرير، الى اليقظة وشدد على مسألة نود التأكيد عليها، ولو فقط لإبراز معنى من معاني المشكلة وضخامة التحدي الذي نواجهه. وأشار الى أنه:

"يجب ألا يغيب عن بالنا أبدا أن استمرار وجود الفقر هو الذي يعوق وعد السلام الكامل لكل شعوب أفريقيا. إن تخفيف حدة الفقر يجب أن يكون الهدف الأول لجهودنا. وعندئذ فقط - عندما يصبح الرخاء والفرصة حقيقيين - ستكون لجميع المواطنين، من شباب ومسنين، ومن رجال ونساء، مصلحة دائمة وحقيقية في المستقبل السلمي لأفريقيا - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا". (S/PV.3871، ص ٤)

ويمكننا فعلا أن نضيف بأنه لن تأخذ أفريقيا مكانها الحقيقي بها في الاقتصاد العالمي إلا حينئذ.

وإن أفريقيا قارة تتألف من ٥٣ دولة ومن بين البلدان الـ ٤٨ الأقل نموا في العالم، هناك ٣٣ بلدا أو أكثر تقع في أفريقيا وحدها. وهي أيضا مدينة بشدة في العديد من النواحي، وهذا عامل يزيد من مفاقمة حدة الفقرة في المنطقة. فإذا كان الفقر يولد التوتر وعدم الاستقرار، فلا يمكن بالتالي وجود مرتع أكثر خصبا لتوليدهما. وليس مما يثير الدهشة أن أفريقيا هيمنت وما زالت تهيمن على جدول أعمال المجلس. وهذه مسألة تبعث على الأسف. وهي أيضا مسألة تعيب أفريقيا والإنسانية المشتركة التي تجمعنا. إنها مسألة تدعو الى عكس اتجاهها على وجه السرعة. وهي مسألة تتحمل فيها أفريقيا المسؤولية الأولى. وبالرغم من ذلك فهي مسألة لا تملك أفريقيا، باعتراف الجميع، الإجابات عنها. فالآمال الكاذبة أو حتى العبارات الإنشائية الطنانة لا يمكن أن تكون بديلا من العمل الملموس. ومما يبعث على الحزن أن أفريقيا، قارتنا العزيزة، كانت موضوع مبادرات عديدة إبان السنوات العشر الماضية، ولكن دون جدوى. ولربما حان الوقت لمعرفة سبب عدم تحقيق تقدم كبير على الأرض.

وتقرير الأمين العام يدعو الى بذل جهود متضافرة لمساعدة أفريقيا. ويشير أيضا الى التغيرات الإيجابية الجارية في القارة في إطار إقامة مزيد من الديمقراطية، وإجراء إصلاحات حكومية واقتصادية. وينبغي تغذية هذه الجهود وتعزيزها. وأية مساهمة ملموسة يمكن تقديمها من حيث الموارد المطلوبة استثمار في رخاء أفريقيا؛

والفوائد المتأتية عنها لن ترى في النهاية في عوائد السلام فقط، بل سترى أيضا في إنشاء شراكة راسخة من أجل التعاون العالمي الحقيقي.

وقدم الأمين العام علاوة على ذلك بعض التوصيات، يتعلق بعضها بالأفارقة أنفسهم ويتعلق بعضها الآخر بشركاء أفريقيا المتعاونين، فضلا عن الأمم المتحدة. ونتطلع بترقب الى التدابير التي ستحول هذه التوصيات الى استراتيجية يمكن تنفيذها لإجراء تغييرات فعلية في أفريقيا. ولربما كنا بحاجة الى الاتفاق على أفضل السبل للمضي انطلاقا من هذه المناقشة. ومن الأهمية الحاسمة وجود محفل مناسب يتم فيه اتخاذ إجراءات ملموسة وتوفير الموارد.

وإننا بوصفنا أفارقة، نرحب بالتحديات التي يتعين علينا التصدي لها. ومع ذلك، فإننا نطلب الى شركائنا المتعاونين أن يدرسوا بجدية اقتراح الأمين العام بأن يجري النظر في اتخاذ تدابير إضافية أخرى بشأن الدين الذي تواجهه أفريقيا، ولا سيما أقل البلدان نموا. وأود أن أسجل تقديرنا للبلدان التي اتخذت تدابير للتخفيف من مشكلة الدين.

وباعتراف الجميع، فإن نتائج البرامج ذات النية الحسنة مثل مبادرة مؤسسات بريتون وودز الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت مخيبة للآمال، إلا أن أفريقيا ما زالت تواجه ديونا تشلها في وقت أتلفت فيه مؤخرا تقلبات ظاهرة النينيو حتى أكثر الاقتصادات هشاشة، بما فيها اقتصاد بلدي. ولئن كانت أفريقيا لا ترغب في عدم احترام التزاماتها المترتبة على الدين، فإن شطب عبء الدين هذا من شأنه أن يفرج عن موارد هامة وأن يتيحها لأفريقيا من أجل بناء هيكل أساسي مناسب لازدهارها وسلامها.

وفي الختام، فإننا نناشد المجلس أن يتابع التطورات الإيجابية في القارة التي عرفتها الأسابيع الأخيرة وأن يرسل رسالة تطمين الى الأفارقة بأن الأمل ما زال حيا. وفي تلك الرسالة، سيكون من المطمئن الحصول على تأكيد بأن الأمم المتحدة لن تعمل فقط مع البلدان الأفريقية، بل أيضا مع منظمة الوحدة الأفريقية، في التصدي للهدفين التوأمين وهما السلام والأمن من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ابراهيم (الجماهيرية العربية الليبية): أتقدم إليكم، سيادة الرئيس، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما لا يفوتني أن أعرب عن الامتنان والتقدير لما أبداه وزير خارجية غامبيا والوفد الغامبي من قدرة وبراعة في إدارة المجلس خلال الشهر الماضي.

وأتقدم بشكري الى سعادة الأمين العام على التقرير الذي أعده عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها ويتضمن تقرير الأمين العام العديد من المواضيع والمقترحات الجديرة بالاهتمام الجاد والدراسة المتأنية من قبل أجهزة الأمم المتحدة.

وإن وفدي سيكتفي في هذه المرحلة بإبداء ملاحظات أولية حول التقرير. وبعد دراسته بتعمق سنقوم بتحديد موقفنا من المواضيع والمقترحات الواردة فيه عندما تتناولها الأجهزة الأخرى المعنية.

وبداية، نقول إن الأمين العام وضع فعلا أصبعه على موطن الداء حينما وضع نتائج سياسات واستراتيجيات مؤتمر برلين لعام ١٨٨٥ في مقدمة العوامل التي تبعث وتغذي النزاع والصراع والتمزيق الذي تعاني منه العديد من المجتمعات الأفريقية. لقد قامت القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين بتقسيم أفريقيا الى وحدات إقليمية، وجزأت ممالك ودولا ذات مستوى حضاري وثقافي مستنير ومتقدم، وشرذمت جماعات وأعراقا تعسفا وظلما. وجمعت بنفس الدرجة من الظلم والعسف مناطق وشعوبا وقبائل لا صلة ولا علاقة بينها.

إن المراجعة التي أوردها الأمين العام في تقريره تكشف، أن كافة مشكلات أفريقيا من عدم استقرار سياسي في أجزاء منها ومن تخلف اقتصادي لأكثرها، إن لم نقـُل لكل بلدانها، إنما تسبب فيها أولئك الذين رسموا حدود بلدانها السياسية. إن دولة أفريقية واحدة لم ترسم

حدودها مع جاراتها، والدول الاستعمارية هي التي فعلت ذلك، فقسمت القبائل والعشائر والطوائف وزرعت بذور ما نراه الآن من صراعات في أكثر أركان القارة.

إن المجتمعات الأفريقية لم تعرف ظاهرة الاستبداد، ولم تعرف انتهاكات حقوق الإنسان، قبل مجيء الاستعمار. فقد كان يتم حل الخلافات التي كانت تنشب بين القبائل أو المجموعات أو الوحدات السياسية الأفريقية بالطرق السلمية على أيدي حكماء وقادة أفريقيا. ورغم ذلك، فإنه لا يمكن التقليل من المسؤولية السياسية والأخلاقية لجميع الأطراف السياسية المحلية في ضرورة تفادي، وبكل الطرق، المآسي والكوارث التي تترتب على تمزيق مجتمعاتها، ومسؤولياتها في البحث وبشتى الوسائل عن كل ما يوفر سبل الوئام والتعايش السلمي بين مكونات تلك المجتمعات. إن أفريقيا ما زالت في مراحلها الأولى للتطور، وعليه فإن لها الحق كل الحق في أن تختار الصيغ السياسية والاقتصادية التي تناسبها وتناسب بيئتها.

وعلى الصعيد الاقتصادي لم يكن حظ أفريقيا أفضل مما تعرضت له في المجال الاجتماعي والسياسي. فقد نتج عن العلاقات التجارية التي أرساها الاستعمار تشوهات طويلة الأجل في الاقتصاد الأفريقي وفي الهياكل الاقتصادية الأفريقية لا تزال آثارها قائمة إلى الآن، حيث لم تتغير بشكل ملحوظ أنماط التبادل التجاري التقليدية التي كانت سائدة إبان الحقبة الاستعمارية والمتمثلة في التركيز على استخراج المعادن والمواد الأولية ونقلها لتصنع خارج أفريقيا، كما لم تسجل استثمارات هامة في ميادين البنية التحتية، كالطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والتعليم، والصحة، وغيرها.

وما زالت الاتفاقيات التجارية التي تقدم لأفريقيا تفرض شروطا معينة تنتج عنها علاقات غير متكافئة مثل المطالبة بإفساح المجال دون قيد أمام الاستثمار الأجنبي، في جميع المجالات والتوجه نحو الخوصصة. ولقد ترتب على هذا أن أجبرت الحكومات الأفريقية على بيع قطاعاتها الاقتصادية، بما فيها معادنها وغاباتها ولكن لمن؟ بالطبع ليس للخواص من الأفارقة، ولكن للشركات والاحتكارات الأجنبية التي همها الوحيد جني الأرباح الضخمة وإرضاء مساهميها في المراكز الاقتصادية المتقدمة. ألا يمثل هذا تجنيا على أفريقيا وعلى سيادة شعوبها!؟ إن من يريد مساعدة أفريقيا فليساعدها على تعليم وتدريب أبنائها، وفي تعزيز قدرتها على استثمار مواردها وخاماتها، بحيث تكون شراكة في التضحيات والعوائد، فليس في أفريقيا اقتصاد ولا سوق بعد حتى تتم مشاركتها في اقتصاد السوق.

إنه لا سلام بدون تنمية ونمو وازدهار اقتصادي. ولا تنمية وازدهارا في وطأة الديون المثقل بها كاهل أفريقيا، والشروط المجحفة للمساعدات التي تفرضها المؤسسات المالية الحكومية الدولية أو الخاصة. وإلى أن تسقط الديون المترتبة على أفريقيا، والتي ورطت فيها الدول الأفريقية من قِبل القوى المتنافسة عليها، وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاقات تعاون اقتصادي وتجاري عادل بين أفريقيا والدول المتقدمة، تأخذ بعين الاعتبار ظروف كل دولة، فإن الحكومات الأفريقية ستجد نفسها عاجزة عن إرضاء الاحتياجات الأساسية، والأساسية فقط، لشعوبها وتدخل بذلك في دوامة الصراع حول القليل المتوفر.

إن من حق أفريقيا أن تطالب بإلغاء الديون المترتبة عليها، ومن واجب الدائنين النظر بجدية في ذلك إذا كان يقلقهم بالفعل الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتدهورة في أفريقيا، وإذا كانوا بالفعل يرون أنفسهم الشركاء الاقتصاديين والتجاريين المستقبليين لأفريقيا وليس مستعمرين جددا للقارة. إن أية علاقة، بما فيها العلاقات الاقتصادية والتجارية، إذا ما قامت على التكافؤ، هي بدون شك ذات فائدة ملموسة. ولكن ليس من العدل الآن مطالبة الدول الأفريقية الدخول في منافسة مع مَن تقدموا على حسابها، وسبقوها مئات السنين، وإنه من غير المعقول أن تُترك أفريقيا تتخبط في نزاعاتها وفقرها وتخلفها، وليس من المنطق أن يقف المجتمع الدولي موقف المتفرج اللامبالي، أو أن يلقي لأفريقيا بفتات وكلام لا يحل مشكلة ولا يشبع جوعا ولا يلوح بأمل الخلاص.

وإذا كانت لدى الدول المتقدمة النية الصادقة والإرادة السياسية للمساعدة على تنمية أفريقيا فعليها على الأقل أن تمتنع عن اتخاذ كل ما من شأنه إعاقة الجهود التي تبذلها دول القارة، كفرض الإجراءات الاقتصادية القسرية، مثل تلك التي تفرضها الولايات المتحدة على ليبيا والسودان ونيجيريا، كتجميد الأموال وقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية ومنعها من الحصول على التقنية اللازمة لكل نمو وتقدم، ليس هذا فحسب، بل وفرض القوانين التي تسعى إلى منع تعاون الدول الأخرى معها.

كل الذي جرى في قارتنا الأفريقية خلال الفترة السابقة، وما يجري الآن يجب أن يتحمل مسؤوليته من تسبَّب فيه أصلا. وقد حان الوقت لأن تقوم الدول التي استعمرت أفريقيا واستغلت ثرواتها واستعبدت شعوبها، بتقديم اعتذار ودفع التعويض الكامل عن كل ما لحق بها من جراء الاستعمار، وكما قال فخامة الرئيس روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية أمام الجمعية العامة وأمام مجلس الأمن فإن "أفريقيا لا تطلب صدقة من أحد" ولكنها تطالب بحق من حقوقها، وإن رفض التعويض وتقديم الاعتذار لا يمكن فهمه إلا على أنه استمرار في النظر للشعوب الأفريقية نظرة عنصرية دونية.

كانت تلك ملاحظات عامة عن أسباب ومصادر الصراعات القائمة في القارة الأفريقية، ويود الآن وفد بلادي إبداء بعض الملاحظات المحددة حول ما ورد أو ما كان يجب أن يرد في التقرير.

أولا، يُعبر وفد بلادي عن استغرابه الشديد لعدم إشارة التقرير لا من قريب أو بعيد إلى نزاع له تأثير فعلي وسلبي على السلم والأمن في القارة الأفريقية وعلى جهود التنمية فيها. وأعنى بذلك الخلاف القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وبين الجماهيرية العربية الليبية حول "لوكربي"، رغم أن هذا النزاع استأثر باهتمام منظمة الوحدة الأفريقية على أعلى المستويات منذ بدايته، وبذلت المنظمة وما زالت تبذل الجهود من أجل التوصل إلى حل سريع وسلمي وعادل له، بما يظهر الحقيقة ويرفع المعاناة والظلم عن الشعب العربي الليبي الذي فرضت عليه عقوبات غير مبررة ثبت عدم مشروعيتها.

وقد عبر عن هذا الاهتمام بهذا النزاع من جانب منظمة الوحدة الأفريقية فخامة الرئيس موغابي، رئيس زمبابوي والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فيما قاله أمام مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

"لا يفوتني أن أتطرق إلى مسألة أخرى من المسائل ذات الأهمية للقارة الأفريقية تتطلب اهتمام المجلس ونوقشت في الاجتماع الأخير لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، ألا وهي تحديدا ضرورة إيجاد حل للنزاع الناشب بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بسبب مأساة لوكربي. فبالإضافة إلى أسر من فقدوا أرواحهم، يظل العديد من الأشخاص الآخرين الأبرياء الذين يعدون طرفا ثالثا في المشكلة يعانون من العقوبات المفروضة على ليبيا. والآن، وبعد أن قبلت ليبيا بإمكانية محاكمة الليبيين المتهمين بموجب القانون الاسكتلندي، وبقضاة اسكتلنديين، ولكن في بلد ثالث أو في محكمة العدل الدولية، نرى أن هذا العرض جدير بأن يلقى اهتمامكم الجدي حتى يتسنى المضي قدما بالأمور. ومنظمة الوحدة الأفريقية على استعداد للمساعدة على محاولة إيجاد مخرج من المأزق الراهن". [S/PV.3819، ص ٤]

وقد أكد على ذلك الأمين العام للمنظمة والوزراء الأفارقة ممن تحدثوا في تلك الجلسة.

وإذا كان مجلس الأمن يرغب حقا في المساهمة في حل المشاكل الأفريقية فما عليه اليوم إلا أن يعمل وفق إرادة الدول الأفريقية والمجتمع الدولي ككل، والتي تم التعبير عنها بكل وضوح أمام مجلس الأمن في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨، ويرفع العقوبات التي فرضها على الجماهيرية، وأن يعتمد أحد الخيارات التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية، مؤيدة من المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز وغالبية أعضاء مجلس الأمن، لحل الخلاف، أو انتظار حكم محكمة العدل الدولية الذي أكد على اختصاص المحكمة للنظر في النزاع وعلى الطبيعة القانونية البحتة له. فلم يعد هناك مبرر أخلاقي أو سياسي أو قانوني لاستمرار العقوبات.

ثانيا، تؤكد بلادي على حق كل الدول في توفير مستلزمات الدفاع عن نفسها، وتؤمن بأن مسألة اكتساب ما يلزمها لممارسة هذا الحق يعود لها وحدها وفقا لما يمكن أن تتعرض له من تهديدات خارجية. ومن غير المقبول أن يفرض على الدول الأفريقية دون غيرها تحديد نسبة إنفاقها على التسلح دون النظر إلى ظروف كل دولة. وفي هذا الإطار يجب أن يوضع اقتراح الأمين العام، سواء فيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أو بحجم الإنفاق العسكري. ولا بد في هذا الصدد من التذكير بأن عددا من الدول الأفريقية يُهدد اليوم من قِبل دولة غير أفريقية تمتلك ترسانة هائلة من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل ترفض أي إشراف دولي عليها، ومدعومة من قِبل دولة دائمة العضوية بهذا

المجلس. كما تشير بلادي إلى الترتيبات العسكرية التي يتم الإعداد لها خارج إقليم أفريقيا لإمكانية التدخل في شؤون بلدان أفريقية معينة.

ثالثا، إن بلادي، وهي التي يُعاني شعبها منذ أكثر من ٦ سنوات من وطأة عقوبات جماعية غير مشروعة، دفع هذا المجلس دفعا لإقرارها، تـُحذر من الانزلاق أو التسرع في فرض العقوبات مهما كانت الضغوط أو المغريات انطلاقا من إيمانها بعقم هذا الإجراء في المقام الأول ولآثاره المدمرة على حياة شعوب بأسرها، وكذلك إيمانها بأن اللجوء إلى القنوات والوسائل السلمية لحل النزاعات هو وحده الكفيل بتحقيق السلام والأمن الدائمين.

رابعا، تـُرحب بلادي بتوثيق التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع وتسوية النزاعات، وتراه أمرا طبيعيا وفي إطار ما نص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي أعطى دورا هاما للمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وإذ تتطلع بلادي إلى تعزيز هذا التعاون تدعو الأمم المتحدة، وهي المعنية في المقام الأول بحفظ السلم والأمن الدوليين، بدعم قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على منع وإدارة وتسوية النزاعات وحفظ السلام وذلك من خلال دعم الآلية التي أنشأتها المنظمة لهذا الغرض عام ١٩٩٣.

وتؤكد بلادي على ضرورة زيادة مساهمة الأمم المتحدة في تعزيز قدرات المنظمات والتجمعات دون الإقليمية الأفريقية على منع وإدارة وتسوية النزاعات. كما تؤكد معارضتها لأية سياسات تستهدف خلق أية ترتيبات عسكرية أو أمنية تحت أية ذريعة من خارج القارة أو دون موافقة منظمة الوحدة الأفريقية، فليس لأفريقيا حلف إلا مع نفسها، وقد أثبتت التجارب أن الحنكة والحكمة الأفريقية عندما لا تعرقلها قوى خارجية، قادرة على إيجاد الحلول السلمية والعملية للنزاعات الأفريقية.

وأخيرا يـُعبر وفد بلادي عن الأمل في أن لا يكون اجتماع هذا اليوم حدثا منعزلا أو مناسبة وحيدة. ونشاطر في هذا الصدد الأمين العام دعوته إلى أن يعاود المجلس الانعقاد على المستوى الوزاري مرة كل سنتين وانعقاده على مستوى القمة في غضون خمس سنوات. كما نأمل أن لا يقتصر الاهتمام بالقضايا الأفريقية، وخاصة قضايا السلم والتنمية، على جهاز أممي بعينه، ولكن يكون هذا الاهتمام على أعلى مستوياته من أجهزة منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل كولومبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فوريرو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم سيدي، على تسنمكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر.

واسمحوا لي أن أضم صوتي إلى صوت الوفود الأخرى في الإعراب عن الامتنان للأمين العام على تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا، وهو إسهام هام للغاية في السعي إلى تفسير حالة العنف وانعدام الاستقرار التي شهدتها القارة الأفريقية على امتداد تاريخها الحديث بأكمله والتي ازدادت زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة.

ولا بد لي في البداية أن أذكر أننا، بوصفنا بلدا ناميا، نرتبط بعرى التضامن والصداقة مع تلك القارة، حيث أنها قارة بلدانها أعضاء في حركة عدم الانحياز. ومن ثم فإننا نرحب بأمر وإن جاء متأخرا - ومتأخرا للغاية إذا وضعنا في اعتبارنا ملايين الأرواح التي ضاعت بينما المجتمع الدولي واقف وكأن الأمر لا يعنيه - وهذا الأمر هو أنه يجري الآن تحقيق في الأسباب الكامنة وراء هذه المعاناة وهذا الخراب الهائلين، وهو ما ظلت حركة عدم الانحياز تدعو إليه طوال سنين عديدة.

إن تقرير الأمين العام هو في المقام الأول وثيقة يستدعي نطاقها أن تدرسها الجمعية العامة دراسة دقيقة. ونظرا لأهمية هذه المسألة، فإن جميع أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما البلدان الأفريقية، يتعين عليهم أن يسهموا بوجهات نظرهم. وسيمنحنا ذلك رؤى إضافية بشأن التقرير، وهو ما سيمكن من إجراء مناقشة تستهدف التوصل إلى موقف مشترك للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وهذا التحليل يجب ألا يصبح مجرد مناقشة أخرى لا تنتهي؛ فما هو مطلوب هنا هو نتائج تمكننا من أن نتخذ تدابير محددة عاجلة. إلا أن ذلك سيكون مستحيلا، وسيكون تنفيذه غير فعال، دون توافق في

الآراء في المجتمع الدولي، خاصة بين البلدان الأفريقية.

إن ما ورد في التقرير من تحليل وتوصيات لا يمثل في حد ذاته خطا ملاحيا نهائيا للمجتمع الدولي، أو لدول أفريقيا، أو للبلدان النامية عامة. إن التقرير جهد جاد وذكي قام به إبن من أبناء أفريقيا لديه خبرة كبيرة في جهود الأمم المتحدة في مجال إحلال السلام في تلك القارة. إلا أن مصير أفريقيا الجائر، الذي نجم عن التحامل وعن الوصفات المفروضة من المجتمع الدولي الذي فشل مرارا في فهم واقع أفريقيا المعقد، درس كاف يفرض علينا هذه المرة أن نتصرف بحذر وباحترام، وهذا هو الأهم، عند النظر في الأعمال التي تلي الاتفاق العام على سياسات المنظومة الدولية إزاء أفريقيا.

يلاحظ الأمين العام في تقريره أن التنمية حق من حقوق الإنسان - ويضيف وفدي أنها من حقوق الإنسان الأساسية - وهي الهدف بعيد المدى لجميع الأمم في أفريقيا. وللأسف، إن حدة مشاكل أفريقيا، على جبهات كثيرة جدا، تعني أن الحاجة إلى تحقيق تنمية اقتصادية معجلة بقدر كبير لن تسمح بوضع التنمية في إطار جهود السلام في مرتبة أقل أهمية مقابل العوامل الأخرى التي تساويها في درجة الإلحاح.

وترى البلدان النامية أن الجهود السياسية، عندما يتعلق الأمر بتحقيق التنمية، ينبغي ألا تسود على الجهود الاقتصادية. ومن ثم فنحن قلقون من أن البعض قد يفهم هذا التقرير فهما معكوسا أو قد يستشف تركيزا يعزز الفكرة التي مفادها أن الوفاء بمعايير سياسية أو مؤسسية معينة شرط لا غنى عنه إذا أريد لأفريقيا أن تتخلص من التخلف. ونحن نعتقد بأننا لا بد لنا من بذل الجهد لتجنب المواقف الفكرية المتصلبة التي من شأنها محاباة موقف على حساب آخر عند النظر في ما إذا كان ينبغي للحلول أن توجه أولا لمشاكل السلام أم لمشاكل التنمية.

ونود أن نركز على وجهة نظر التقرير القائلة بأن البلدان الأفريقية ينبغي لها أن تفهم أن تحقيق السلام هو في مقدورها هي في المقام الأول، وأن فعالية الدعم الدولي تتوقف على تعاون الدولة المتلقية للدعم وإرادتها السياسية. ونقر بأن أي تحليل لأفريقيا يجب ألا يستند إلى صورة لقارة اتكالية غارقة في هموم ماضيها الاستعماري، وأن قدرة الأفارقة على تحديد مستقبلهم يجب الاعتراف بها.

ويجب علينا أن نحرص على ألا نلقي على عاتق البلدان الأفريقية بمسؤوليات تفوق طاقتها، فنخلي المجتمع الدولي بذلك من جميع مسؤولياته تقريبا ونمنحه، في الوقت نفسه، سلطة رصد امتثال بلدان القارة لطائفة كاملة من الالتزامات والمتطلبات السياسية والاجتماعية والمؤسسية. إن فكرة مسؤولية أفريقيا الرئيسية عن جميع مشاكلها الخاصة تنطوي في رأينا، على مفهوم أن كلا من تعاون الدولة المعنية وموافقتها الصريحة ضروريان لنجاح الجهود الدولية لتعزيز السلام، وأن ذلك يمثل أيضا مبدأ أساسيا في القانون الدولي.

والآن سيتكلم وفدي بإيجاز عن عدة عناصر محددة في التقرير. إننا نتفق تماما مع الأمين العام في مبادرته التي تدعو مجلس الأمن إلى أن يشرع فورا في مسألة التعريف العلني بتجار الأسلحة الدوليين وبأنشطتهم. وربما ليس هناك تأثير دولي أسوأ على أفريقيا وعلى البلدان النامية عموما من تأثير من يدخلون الأسلحة بطريقة غير مشروعة إلى أراضيها. لذا فإن إهمال المجتمع الدولي لهذا الأمر له عواقب أخلاقية غير مقبولة. ويجب أن تتناسب استجابة مجلس الأمن مع حجم المشكلة؛ ينبغي له أن ينشئ آلية متعددة الأطراف تبدأ بتجميع المعلومات ونشرها عن أولئك الذين يمارسون التجارة غير المشروعة بالأسلحة.

ونحن مهتمون بالتحليل الذي أورده الأمين العام للمسائل الإنسانية. وإعلانه بأن الأمن الإنساني هو المهمة الأساسية للأمم المتحدة هو أصدق التصريحات في هذه المسألة. إلا أن ذلك مفهوم غير محدد تحديدا جيدا ولا يرد في الميثاق، ومن الضروري مناقشته مناقشة دقيقة، فضلا عن المفاهيم المشتقة عنه، مثل استعمال مجلس الأمن للقوة من أجل الدفاع عن العاملين في عمليات حفظ السلام، أو العاملين في النشاط الإنساني في بيئة معادية، أو اللاجئين، أو السكان المشردين الذين يتعرضون لعنف واسع النطاق. ولعل الرد الأولي للأسئلة التي قد تنشأ عن تلك المسائل قد يرد في إشارة الأمين العام إلى أن العمليات في البوسنة والصومال تلقي ضوءا على جسامة التحديات والأخطار التي يتعرض لها أفراد بعثات حفظ السلام والبعثات الإنسانية الذين يعملون في بيئات معادية دون الحصول على موافقة ودعم جميع الأطراف.

إن وفدي يرى أن جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى آلية فعالة للدفاع عن أولئك الذين يتلقون المساعدة الإنسانية، فضلا عن الذين يقدمون تلك المساعدة، يجب أن تتفق وضرورة احترام الطبيعة الحكومية الدولية للمنظمة ومن ثم لسيادة الدول الأعضاء فيها. ولعل أكبر قيمة في التقرير تكمن في محاولة تفهم الواقع الجديد الكامن وراء الصراعات الأخيرة على أساس الدروس المستفادة في السنوات الأخيرة. ولكن، بقدر ما أن الفشل في الصومال يجب ألا يثبط همة المجتمع الدولي فيما يتعلق بقدرته على اتخاذ إجراءات متعلقة بالسلام في أفريقيا، فإن هذه الحالة وغيرها من الحالات الاستثنائية لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها نماذج يمكن أن يبني عليها المرء نظرية تتجاهل السيادة ولا تؤمن بنوايا الدول الأفريقية ومشروعيتها.

وثمة جانب مهم آخر من التقرير هو البحث عن نهج تضمن ألا تنتهي جهود المجتمع الدولي بمجرد التوقيع على اتفاقات السلم بل ينبغي أن تسعى الى تعزيز التنمية والاستقرار من جميع الزوايا المحتملة. وهذا يعني بالضرورة إقامة حدود بين الجهود الرامية الى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهي أساسا من اختصاص مجلس الأمن، وأنشطة التعمير وتعزيز المؤسسات وهي مهام تقع بحكم طبيعتها في دائرة اختصاص الجمعية العامة. وليس من الصواب إلغاء الخط الفاصل بين المسؤوليات المضطلع بها استنادا الى القوة وتلك الرامية الى مساعدة الجهود الاجتماعية والمؤسسية للدول التي ينبغي أن تكون شفافة وتحظى بموافقة جميع المعنيين.

وتقرير الأمين العام يوفر للمجتمع الدولي إطارا وأدوات تشكل تحديا وفرصة في آن معا لمحاولة التعويض عن كل سنوات النسيان والتمييز التي تعرضت لها القارة الأفريقية. ومن الواضح أن السبيل الوحيد الذي ينبغي اتباعه هو الاحترام والتعاون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل لبنان. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبارك (لبنان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة الصادقة على الأسلوب الذي تديرون به مداولات المجلس لهذا الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أشكر سلفكم، الممثل الدائم الموقر لغامبيا، على الطريقة التي أدار بها مداولات المجلس في الشهر الماضي.

نحن نرحب بأن المجلس قد بدأ يعكف على مهمة العمل الدولي المشترك لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا. والواقع أن الحالة في القارة الأفريقية العظيمة لا تزال تبعث على القلق العميق وتتطلب استجابة عالمية.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ومن مزايا التقرير أنه يحاول معالجة جميع جوانب المشكلة وذلك بتحليل مصادر الصراعات من حيث سياقها التاريخي وكذلك عواملها الداخلية والخارجية على السواء. ومن مزاياه أيضا العكوف على وضع خطة عمل شاملة بغية البت في حالات الصراع المحتملة وذلك بإرساء أحوال الحكم الصالح عن طريق احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وكذلك المسؤولية في الإدارة العامة عن طريق النمو الاقتصادي المتسق وإرساء الديمقراطية.

لقد آن الأوان لأعطاء أفريقيا الوسائل التي تطمح إليها بغية السماح لها بأن تكفل لشعوبها تنمية مستدامة متسقة هيكليا وفي حالات الأزمات في آن معا. وقد آن الأوان لأفريقيا أن تكون قادرة على تحرير نفسها من عبء الديون من أجل إعطاء أولوية خاصة للتنمية الاجتماعية، وبصفة خاصة عن طريق إعادة تشكيل المساعدة الدولية وفتح الأسواق الدولية. قد آن الأوان لدعم التعاون والاندماج الإقليميين، عن طريق التنسيق بين المبادرات الدولية والثنائية الجارية الآن. وقد آن الأوان لإنهاء الصراعات التي تريق الدماء الأفريقية وبصفة خاصة عن طريق الحد من انتشار الأسلحة. ومن الملح بنفس القدر أيضا العكوف على توفير الوسائل لمنع نشوب صراعات جديدة، عن طريق إرساء أسس النمو الاقتصادي المستدام.

إن العلل التي تعاني منها القارة الأفريقية متنوعة ومتشابكة. ويتعين على مجلس الأمن، وكذلك الجمعية العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة التي تدخل أفريقيا

ضمن مسؤولياتها، أن تؤكد أكثر من أي وقت مضى على تفاعلها وذلك إذا أردنا أن تصبح أفريقيا قادرة على الخروج من مأزق الصراعات والتخلف الذي مازال يعيق تنميتها ونموها. ومن الواضح أن مؤسسات بريتون وودز ينبغي أن تتكاتف لمواجهة هذا التحدي العظيم لبداية الألفية الثالثة.

ومنذ عام ١٩٧٠ ابتليت أفريقيا بأكثر من ٣٠ حربا، وبصفة خاصة عن طريق الصراعات الداخلية مما أفرز أكثر من ٨ ملايين لاجئ ومشرد. إن الأسباب عديدة وهي تثير اليوم نقدا ذاتيا حساسا جدا على الصعيد العالمي. وهذه هي بداية الحكمة. لقد خلف الاستعمار مشاكل هيكلية وبشرية عميقة ما فتئت تعيق بناء الدولة والأمة على السواء. وما تزال وطأة هذه المشاكل واضحة على الاقتصاد والحقوق الاجتماعية والتجارة بين الدول الأفريقية.

ومن المعترف به اليوم أنه مما لا غنى عنه أن نعتمد بسرعة تدابير ملموسة بمجرد استشعار البوادر الأولى للأزمة. هناك وسائل متنوعة متاحة في الواقع لكننا كثيرا ما نفتقر الى الإرادة المشتركة لاحتواء أزمة تختمر. والعمل السريع ضروري، وهذا ينسحب أيضا على المساعدة الإنسانية؛ النتيجة المنطقية للصراعات.

لكن الى جانب التدابير المحددة العاجلة التي ينبغي اتخاذها لمنع نشوء صراعات جديدة، من الضروري التأكيد على أنه لا يمكن إعادة الأحوال الطبيعية إلا عن طريق إعادة البناء والتنمية على كل من الصعيد الحكومي والاقتصادي والإنساني. والعملية ينبغي أن تكون مستمرة وليس من المجدي اللجوء الى عمليات قصيرة الأمد أو محدودة ما لم تكن مدعومة بالمساعدة المسؤولة للمجتمع الدولي بكل أجهزته المتنوعة، وبخاصة عن طريق تمويل كبير وعمل دولي منسق.

وللتعويض عن انخفاض المدخرات من الضروري تشجيع الاستثمارات وخاصة عن طريق مؤسسات بريتون وودز. دعونا لا نضلل أنفسنا: إن الإنعاش الاقتصادي في أفريقيا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق العمل السخي الشجاع للمجتمع الدولي. إنه حق مشروع لأفريقيا وواجب على المجتمع الدولي بأسره. ولا بد من تعديل البيئة العالمية التنافسية حتى يكون التعاون الدولي ذات معنى حقا.

والواقع أن هذه الاستنتاجات سبق التوصل إليها والتأكيد عليها في العديد من المؤتمرات الدولية على الصعيد الإقليمي، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجموعة الـ ٧٧، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة. وهذه المناقشة الأساسية اليوم في مجلس الأمن بشأن إنعاش أفريقيا لا ينبغي أن تكون حبرا على ورق. لنضمن أن يتحول الحلم الى واقع. لم يعد بإمكاننا تفادي التزاماتنا تجاه أفريقيا. لقد ضاعت عقود في كلام لا نهاية له في حين نعرف ماهية الإصلاحات اللازمة لحل المشاكل المتنوعة التي تواجه أفريقيا. لقد انقضى الزمن الذي كان يمكن فيه، كما يقول الأمين العام في الفقرة ١٠٧ من تقريره،

> "إلقاء مسؤولية إحداث التغيير على أكتاف الآخرين".

وفي ظل هذا العالم المترابط ليس من المجدي أن يأمل المرء في تحقيق تنمية مستقلة في أي منطقة من الكرة الأرضية ما لم تكن هناك تنمية متسقة في القارة الأفريقية العظيمة. ومن جانبنا نؤيد بقوة إيلاء أولوية تاريخية لأفريقيا بغية السماح لها بتحقيق مستقبل لشعوبها يتناسب مع حقوقها وآمالها ومسؤولياتها وحكمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل لبنان على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو نيافة وزير العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي، رئيس الأساقفة جين - لويس توران. ووفقا للمقرر المتخذ في وقت سابق من هذه الجلسة، أرحب بنيافة وزير العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

رئيس الأساقفة توران (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الاعتزاز أن أتكلم في هذه القاعة نيابة عن البابا يوحنا بولس الثاني الذي طلب مني أن أنقل لكم تحياته الحارة وأن أبلغ المجلس بأنه يشاطره مشاعر القلق ورغبته في دعم شعوب القارة الأفريقية. وقبل شهر واحد فقط، خلال زيارته الأسقفية إلى نيجيريا، لم يتردد في تسمية نفسه بأنه "صديق أفريقيا".

إن الكرسي الرسولي ممتن بشكل خاص للأمين العام على تقريره الذي أعده وقدمه للمجتمع الدولي، واسترعى فيه انتباهنا إلى تصوره هو لأفريقيا اليوم. ويشاطر الكرسي الرسولي تحليله الذي يتسم بالواقعية والتضامن.

إن أفريقيا كما اشار السيد كوفي عنان، لا تفتقر إلى الموارد المادية ولا البشرية. ومشاعر حب الأسرة واحترام الكبار واستضافة اللاجئين هي مظاهر واضحة على حب الحياة وعلى الروح الأخوية التي هي أمور عزيزة على قلوب الأفارقة.

ولكن من بيننا يختلف مع العناصر التي يبرزها هذا التقرير؟ إن التدهور المستمر للموارد الطبيعية، والمساحات الشاسعة من الأرض المتروكة بلا استغلال، وسوء التغذية الواسع الانتشار، وعدم كفاية سياسات الرعاية الصحية، والصراعات العرقية الوخيمة، والروح الهشة للديمقراطية، وتفشي الفساد بشكل منهجي، وثقل أعباء الديون الخارجية هي جراح كثيرة تعاني منها روح الأخوة والوئام. والواقع أن هذه المشاكل كلها مرتبط بعضها بالبعض الآخر. فالظلم يغذي الحروب، والنزاعات تؤدي إلى الفقر، والفقر المدقع يسفر عن نزوح الأفراد، وإفقار مجتمعات بأكملها يؤدي إلى اليأس واللامبالاة.

كل جوانب الحالة في أفريقيا هذه تمثل تحديات جساما لا بد أن يتصدى لها المجتمع الدولي. واسمحوا لي أن أطمئن المجلس بأنه في جهوده لتحقيق هذا الأمر، سوف يجد دائما إلى جانبه الكنيسة الكاثوليكية المعروفة بتاريخ طويل من الحرص على أفريقيا. في الماضي كان سخاء البعثات التبشيرية؛ وفي الوقت الحاضر يرفع الرهبان والراهبات والسكان الأصليون العاديون أصواتهم دفاعا عن أولئك الذين لا صوت لهم ويقدمون العناية والتعليم لملايين الأفارقة ويتشاطرون معهم أعباء الحياة اليومية الصعبة الشاقة. ولهذا السبب، واسترشادا بهذا التضامن مع الأفارقة في الماضي والحاضر، أود أن أشاطر المجلس أولويات الكرسي الرسولي تجاه أفريقيا.

إن قلة احترام شخص الإنسان، التي اتسمت بها حياة الأفارقة، تزرع بذور الكراهية وما زالت تغذي الصراعات التي لا تحصى. وهذا الصباح بالذات - وبالرغم من المناشدات الكثيرة بالعفو، بما في ذلك من البابا يوحنا بولس الثاني - جدت عمليات إعدام أمام الملأ في عدة أماكن في رواندا، الأمر الذي جر الأفارقة وأصدقاءهم إلى حالة من اليأس. إن الجميع يعلمون أن هذه ليست الطريقة لتعزيز المصالحة الوطنية التي تمس حاجة رواندا إليها.

ولهذا من الضروري خلق وعي جديد يحترم الحياة والتنوع العرقي ومواهب كل فرد. إن انتهاك حقوق الإنسان ومن بينها المذابح الجماعية فيما بين الأعراق التي هي أكثر المظاهر مأساوية وتدعو إلى التثقيف المباشر والواضح بشأن حقوق الإنسان لإنهاء الأوضاع التي تكون فيها القوة فوق الحق.

إن استمرار الفقر أدى إلى اللامبالاة واليأس. ويجب أن نعيد الشجاعة والتفاؤل إلى أولئك الناس الذين وصف الأمين العام أراضيهم في الفقرة ١٠٤ من تقريره بأنها

"غنية وخصبة بما يكفي لتوفير قاعدة راسخة للازدهار".

إن المجتمع الدولي لا بد وأن يمكِّن أفريقيا من ضمان تنميتها الاقتصادية. وهذا سوف يتطلب بحثا فوريا عن تدابير يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الديون الخارجية، وكذلك إلى فتح الأسواق دون الإصرار على شروط ثقيلة - وذلك، على سبيل المثال، عن طريق توفير المساعدة الاقتصادية التفضيلية ونقل التكنولوجيا بشكل مناسب. وبالطبع، ينبغي تنفيذ كل هذا بطريقة تأخذ بعين الاعتبار السرعة المناسبة للتنمية الأفريقية.

إن الصراعات المسلحة تتولد في أغلب الحالات نتيجة التعطش إلى السلطة. وبدون التعليم الذي يشجع احترام الديمقراطية التي تحترم التقاليد المحلية، إلى جانب الحوار السياسي، لا يمكن إحلال العدل والسلم. وإن البابا يوحنا بولس الثاني عندما خاطب الهيئات الدبلوماسية المعتمدة لدى الكرسي الرسولي في كانون الثاني/يناير الماضي قال:

"إذا أصبح تحقيق السلطة عن طريق العنف القاعدة، وإذا أصبح الإصرار على الاعتبارات العرقية العنصر الطاغي على كل الاعتبارات الأخرى، وإذا نحي التمثيل الديمقراطي بشكل منهجي، وإذا استمر الفساد والاتجار بالأسلحة بلا هوادة، فإن أفريقيا عندئذ لن تشهد أبدا السلم ولا التنمية، وإن الأجيال القادمة سوف تصدر حكما قاسيا على هذه الصفحات من تاريخ أفريقيا".

إن حكمة القادة المستنيرين بالتقدم في العلوم السياسية والإدارية يجب أن تساعدهم أن يفهموا بشكل أفضل بأن النشاط السياسي هو أولا وقبل كل شيء، خدمة الآخرين.

إن التدفق المستمر للأسلحة من جميع الأنواع من بلد إلى آخر لا يزيد العنف فقط، وإنما يؤدي إلى إغراق الحكومات أكثر فأكثر في الديون، الأمر الذي يؤخر بشكل خطير التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولحسن الحظ، أن المجتمع الدولي أصبح يدرك بشكل متزايد أن هذا أمر لا يمكن تبريره وأن تصدير الأسلحة يصبح، في الحقيقة، وسيلة للتآمر في الصراعات وفي ارتكاب إبادة الجنس. لا يمكن لأحد أن لا يتأثر بوضع كهذا، ولا يمكن نسيان أن العنف المسلح المقرون بالفقر الشديد كان مصدر المصير المأساوي لثمانية ملايين لاجئ، حسبما جاء في التقرير.

إن مشاكل أفريقيا يجب بالطبع أن يحلها الأفارقة أنفسهم. ولكن يجب أن نعترف بأنهم لا يمكن أن ينجحوا إذا تخلينا عنهم وتركناهم وحدهم، والأسوأ من ذلك إذا أصبحوا لعبة في أيدي القوى التي تسعى إلى السيطرة والتدخل الأجنبي من قريب أو بعيد. إن أفريقيا بحاجة إلى أصدقاء نزيهين يستلهمون إرادة سياسية لمساعدة القوى الحيوية في مجتمعاتهم على أن تتخذ السبيل المؤدي إلى احترام الحوار السياسي والإدارة العامة العادلة والتضامن الأخوي. إن التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية اللذين شهدتها بلدان أفريقية معينة بفضل التعاون الإقليمي بشكل جزئي، يبرهنان على أن الأمل ما زال موجودا. ولا بد من تضافر جهود الجميع من أجل إحراز التقدم في هذا السبيل.

في الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أقتبس من أقوال البابا يوحنا بولس الثاني:

> "إن أفريقيا تحمل آثار جراح تاريخ طويل من الإذلال. وفي أحيان كثيرة جدا لم يهتم أحد بهذه القارة إلا لمصالح أنانية. واليوم تطلب أفريقيا المحبة والاحترام لما هي عليه. إنها لا تطلب الشفقة، بل تطلب التضامن". [انجيلوس ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تيرزي دي سانتاغاتا (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن التأييد للبيان الذي ألقاه الممثل الدائم للمملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد قيمت سلطات بلادي تقرير الأمين العام بشكل دقيق. وإيطاليا تشاطر الأمين العام توصياته واستنتاجاته وتؤيدها. والتقرير يتجاوز الكلمات الطنانة السهلة ويتناول بشكل واقعي المشاكل المعقدة المتعلقة بالسلم والتنمية. إن توصيات الأمين العام واقتراحاته يجب أن تترجم إلى إجراءات ملموسة لتعزز التعاون الكامل مع البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى مجلس الأمن، فإن على هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تضمن متابعة مناسبة لهذا التقرير وتضمن تنفيذ الأهداف الاقتصادية الواردة في التقرير.

لقد شهدت أفريقيا مآسي وصراعات، لكن الصورة أخذت بالتغيير مهما كان هذا التغيير بطيئا والاحتمالات تبدو أكثر إشراقا اليوم عما كانت عليه في الماضي. ولا شك أن إجراء انتخابات حرة وتوطيد دعائم الحكومات الديمقراطية وزيادة معدلات النمو تحتوي على بذور الأمل. إن أفريقيا تحظى، مرة أخرى، باهتمام المجتمع الدولي كما تثبت ذلك مبادرات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومجموعة الثمانية. إننا نأمل في أن يؤدي هذا الاهتمام المتجدد إلى وعي أكبر بالآثار الضارة لما قد يكون تهميشا غير مقبول للقارة في إطار البيئة الاقتصادية العالمية.

إن التكاليف الإنسانية والاجتماعية للفقر، وهي الأسباب الأولية للصراعات، باهظة حقا. وقد ركز الاجتماع الأخير الذي عقد في نيويورك بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الفكرة القائلة بأن علينا الاستمرار في توحيد الصفوف لاستئصال الفقر وفتح الطريق أمام تحقيق التنمية المستدامة مستقبلا. وهذا صحيح خاصة بالنسبة للقارة الأفريقية.

إن المجتمع الدولي، كما أكد الأمين العام، يجب أن يستهدف مساعدة الحكومات الأفريقية على تهيئة بيئة مواتية مشجعة لتدفق الاستثمار وتخفيف عبء الدين والتعاون الإنمائي يجب أن

يستهدف أكثر فأكثر إقامة علاقات شراكة اقتصادية بدلا من التبعية الاقتصادية.

وعلى وجه الخصوص، علينا التشجيع على إدماج البلدان الأفريقية في تدفقات التجارة والاستثمارات الدولية في الوقت الذي يشهد تدفقا قويا نحو تحرير عمليات التبادل وفي الوقت الذي تشهد فيه أفريقيا تدنيا في نسب صادراتها وتدفق الاستثمارات المباشرة.

وبناء على هذه الفرضية، فإن سياسة إيطاليا التي أوجزها في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وزير خارجيتنا، لومبرتو ديني، تستهدف زيادة التعاون مع البلدان الأفريقية على كل صعيد في منع الصراعات وتسويتها سلميا وفي تشجيع وتأكيد العملية الديمقراطية والتنمية. إن إحلال السلام والتنمية الاقتصادية والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الأقليات والتعايش بين الأعراق المختلفة وقبول التنوع الديني والثقافي كلها جوانب رئيسية لهذا البرنامج. إن موقعنا في حوض البحر المتوسط يجعلنا ننظر إلى القارة الأفريقية بوصفها منطقة ذات أولوية بالنسبة إلى الالتزام السياسي والاقتصادي.

في هذا الإطار، فإن التعاون الإنمائي يمثل أداة أساسية. وتنال أفريقيا قسطا كبيرا من المعونة الإيطالية التي تقدم بصورة ثنائية أو من خلال المنظمات الدولية وعلى شكل إغاثة طارئة للاجئين. وفي آخر ميزانية لها ضمت حكومتي مخصصات لتحويل الدين في البلدان النامية إلى استثمارات.

ونؤيد مناشدة الأمين العام للتفكير في أفضل رد على حالات الصراع في أفريقيا. وبوسع الأمم المتحدة أيضا أن تساعد في تخفيف حدة التوترات من خلال زيادة اللجوء إلى جهود الوساطة وتسهيل المفاوضات والحوار، كما نص على ذلك الفصل السادس من الميثاق وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المهتمة.

وقد برهنت تجربتي الصومال ورواندا على الحاجة إلى التشديد على منع نشوب النزاعات. إننا نشارك الأمين العام وجهات نظره في هذه النقطة.

وفي القرن الأفريقي فإن إيطاليا تتعاون مع بلدان تنتمي إلى السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وهي: إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ما برحت إيطاليا تترأس محفل السلطة الحكومية الدولية للتنمية الذي استهدف جمع البلدان الأعضاء في هذه المنظمة معا مع الدول الغربية المتبرعة. وفي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير من هذا العام عقد الاجتماع الوزاري الأول في روما لإعطاء زخم جديد للمفاوضات حول إيجاد حل للصراعات في المنطقة ودفع عملية النمو الاقتصادي الإقليمي. وفي هذا المجال، فإن الصومال لا تزال تمثل أشد الأزمات حدة. وجهودنا تستهدف الإسهام مع منظمة الوحدة الأفريقية والسلطة الحكومية الدولية للتنمية ومع جميع المبادرات الأخرى لإعادة تهيئة ظروف التعايش المدني في الصومال وعودة الدولة إلى الشعب الصومالي. وتحقيقا لهذا الغرض سيعقد في ٤ أيار/ مايو في روما أول اجتماع للجنة الصومال التي أنشئت في إطار محفل شركاء السلطة الحكومية الدولية للتنمية.

وفي منطقة البحيرات الكبرى يتعاون الآن مئات المتطوعين الإيطاليين ويقومون بنشاط حتى في أحرج الأوقات. وتدعم إيطاليا المحافل الموازية المختصة بالدبلوماسية الوقائية مثل مبادرة مجتمع سانت أيغيدو لجمع أطراف النزاع في بوروندي وذلك بعد تجربتها الناجحة في موزامبيق.

علينا ألا ننسى أن بعض عمليات حفظ السلام في أفريقيا قد تكللت بالنجاح مثل عمليتها في موزامبيق أو أنها ترسل إشارات تبين أنها في طريقها نحو النجاح كما يجري في أنغولا. وتثبت هذه التجارب بأنه عندما تتوفر الظروف الأساسية المواتية، فإن وزع أي عملية من عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة يمكن أن تكون أكثر الوسائل فعالية.

في هذا المجال، نشاطر أيضا تحليل الأمين العام حول جدوى بعثات حفظ السلام الوقائية ونشر مزدوج لقوات متعددة الجنسيات وقوات الأمم المتحدة كما جرى في حالة ليبريا.

وتعتقد إيطاليا بأن التكديس المفرط للأسلحة التقليدية يمكن أن يؤدي إلى زعزعة مناطق معينة في أفريقيا ويزيد حدة الصراعات. أما في قارات أخرى، فإن الاتفاقيات حول الحد من القوات والحد من الأسلحة كانت أمرا واقعا منذ بعض الوقت الآن. وبعد حظر تصنيع الألغام

المضادة للأفراد، وقعت إيطاليا على اتفاقية أوتاوا. وبسبب الآثار الخطيرة لهذه الأسلحة على السكان لا بد من تقديم الدعم الكامل لبرامج الأمم المتحدة للمساعدة في إزالة الألغام. كما أننا نؤيد مبادرة مالي لوضع حد لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة في منطقة السهل الصحراوي. جنبا إلى جنب مع بلدان أخرى نشترك في الأخذ بزمام المبادرة لقيام إدارة نزع السلاح التي أنشئت مؤخرا بالتنسيق ضمن إطار قرار ٣٨/٥٢ زاي وسوف نساهم في عقد ندوة حول هذا الموضوع في ليبرفيل.

وفي الختام أود أن استرعي الاهتمام الخاص إلى ذلك الجزء من تقرير الأمين العام المتعلق بالمساعدة الإنمائية، ولا سيما حماية الأشخاص المدنيين في حالات النزاع وأثر المنازعات على حقوق الإنسان وحقوق الأطفال. وهذه المجالات تتطلب التزاما قويا من جانب المجتمع الدولي برمته للبدء بمبادرات عريضة القاعدة للدفاع عن قطاعات السكان التي تعتبر الأضعف والأكثر تضررا من العنف المرتبط بالحرب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغس باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أشكر غامبيا على مساهمتها الهامة خلال ترؤسها لمجلس الأمن وأود أن اتمنى لكم، يا سيادة الرئيس، النجاح خلال قيادتكم لهذه الهيئة الهامة.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لينظر بصورة رسمية، من خلال مناقشة عامة في أوجه التقدم والمشاكل في أفريقيا. وهي مسائل، بسبب أهميتها وبحكم طابعها، لا بد وأن تتناولها الجمعية العامة وغيرها من الهيئات داخل المنظومة والتي يتعين عليها أن تمارس ممارسة كاملة صلاحيتها وأن تفي بمسؤولياتها لمساعدة المنطقة.

وترحب كوبا بتقرير الأمين العام الذي يجري النظر فيه في هذه الجلسة ونقر بالوقائع الواردة فيه، وهي وقائع لا يرقى إليها الشك. ويسرنا أيما سرور أن التقرير يتضمن إشارة إلى بعض العناصر المتعلقة بأسباب الصراع في القارة الأفريقية والعواقب التي نجمت عن استعمار الدول الأفريقية.

ونعلّق منتهى الأهمية على أفكار المجتمع الدولي بشأن مشاكل القارة الأفريقية. ونعتبر بخاصة أن من الأهمية الحيوية بمكان أن تتخذ تدابير عاجلة في منظومة الأمم المتحدة بأسرها بغية دعم ما تحققه أفريقيا من جوانب النجاح والتقدم بثمن باهظ، فضلا عن الإسهام في الجهود الجريئة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل التنمية، وبغية إزالة العوائق الخارجية الخطيرة من طريقها، وبغية وضع حد للآثار الخطيرة وجوانب الخلل الناجمة عن الاستغلال الاستعماري والاستعماري الجديد، وبغية التصدي للفقر الذي يعيشه الملايين من أشقائنا الأفارقة، وبغية حل المشاكل العديدة القائمة حاليا ومخاطر التهميش في المستقبل.

ومن المناطق التي تسمى بالعالم الثالث، أو العالم النامي، مثلما تُلطَّف التسمية في بعض الأحيان، فإن القارة الأفريقية هي دون شك القارة التي عانت إلى أبعد حد. ولقد أفضى الاستعمار الشامل لتلك القارة وقرون من الاستغلال الاستعماري إلى تراكم مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة لا سابق لها تقريبا.

ولئن كانت ممارسة العبودية موجودة في مناطق أخرى من العالم الثالث، فإن أفريقيا هي القارة التي ولدت فيها العبودية من جديد في الأزمنة المعاصرة، فخُطف ملايين الأفارقة حيث مورست الإبادة الجماعية، وسُحبت منها خيرات هائلة لتغذية ازدهار حفنة من البلدان وتمكينها من تحقيق التنمية التي تتمتع بها اليوم.

وأفريقيا نُهبت أكثر من أي منطقة أخرى. وأسوأ ما في ذلك أنها اليوم، على غرار العالم النامي بأسره، تستمر في معاناتها من فلسفة النهب، التي لا يمكن أن يتم التكلم عنها بصيغة الماضي لأنها ظاهرة معاصرة تماما، وهي ظاهرة سنواصل الكلام عنها دون شك في الألفية المقبلة إذا لم يجر عكس مسار التهميش المتنامي، وإذا لم تتضمن ما يسمى بالعولمة فرصا حقيقية للقيام بعمل ما غير زيادة ثروة القلَّة والفقر الذي يعيشه معظم سكان الأرض.

إن ديون القارة الأفريقية لم تتم تسويتها بعد. ولئن كان على المجتمع الدولي عموما أن يسهم في البحث عن سبل لإنعاشها وتنميتها، فإن المسؤولية التاريخية الأكبر تقع على عاتق تلك البلدان التي استفادت من موارد أفريقيا على مدى سنوات، ومن جهد رجالها ونسائها.

إن الاعتذارات التاريخية غير كافية. ولا يوجد حل لمشاكل أفريقيا في الأسواق وليست هي مسألة تجارية؛ فالمطلوب قيام تعاون وتضامن.

وعلى الرغم من المبادرات التي تتخذها المؤسسات المالية ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الإسهامات العرضية التي تقدمها بعض البلدان، لا تزال البلدان الأفريقية ترزح تحت وطأة الديون الخارجية التي لا تطاق، وتدابير التكيف، ونظام النقد الدولي غير العادل وغير المستقر، والخلل التجاري وتدابير الحمائية والتدابير التمييزية، وتعمل كلها على توسيع الفجوة التي تفصلها عن بلدان العالم الأول.

إن ما نسعى إليه، نحن في البلدان النامية، في علاقاتنا مع البلدان المتقدمة النمو ليس نيل الصدقات، بل معاملتنا على قدم المساواة وبدون تمييز، واعتماد أسعار منصفة لمنتجاتنا، وإمكانية وصولنا على نحو موات إلى الأسواق الدولية، وأخيرا وقف النهب المتواصل الذي تتعرض له شعوبنا، بما في ذلك الشعوب الأفريقية.

وتشعر كوبا بالاعتزاز إزاء الإسهام الكبير الذي تلقته من مئات آلاف الأفارقة، وإزاء أصولها التي تنحدر إلى جذور أفريقية عميقة. ونحن الكوبيين نشعر باعتزاز عميق بالدم الأفريقي الذي يسري في عروقنا، وبحقيقة أن وجود أفريقيا ومساعدتها أسهما على نحو حاسم وثابت في إيجاد الأمة الكوبية.

ومن واجبنا الأساسي أن نعرض، بكامل الاحترام ومنتهى الابتعاد عن الأنانية وعميق التواضع، تعاوننا مع أفريقيا؛ ولقد أريق الدم الكوبي في صراعات من أجل استقلال شعوبها. وحاولنا أيضا، ونحاول يوما بعد يوم، على الرغم من صعوباتنا الاقتصادية، تقديم تعاوننا عن طريق إيفاد أطباء ومدرسين إلى أفريقيا في الدرجة الأولى، وعن طريق تدريب مهنيين وتقنيين في بلدنا.

وتؤكد كوبا تصميمها على مواصلة التعاون والتزامها به، ضمن مواردها المحدودة، مع بلدان أخرى من العالم الثالث ومع قضية أفريقيا. ويحدو كوبا الأمل في أن يشارك المجتمع الدولي بأسره في هذه الجهود المبذولة من أجل أفريقيا، ونحن نتوقع هذا بخاصة من تلك الدول التي لديها الوسائل الكافية واللازمة للقيام بذلك. ومن شأن هذا أن يكون الحد الأدنى من العدالة والمعاملة بالمثل، ولو نظر المرء إليه من زاوية المصلحة الوطنية، فسيكون استثمارا لا غنى عنه بالنسبة للمستقبل ولكفالة الاستقرار في العالم.

والحقيقة أن السلام لا يمكن تصديره أو فرضه، كما لا يمكن فرضه بقوة السلاح. ولا يمكن للحلول الدائمة أن تخرج من فوهات المدافع. ولن نحرز تقدما نحو إحلال السلام بفرض نماذج ديمقراطية مزعومة، وبإضعاف سيادة الدول أو بطلب استعمال وصفات تحررية جديدة للتكيف.

وطالما يعيش عشرات ملايين الأفارقة في جو من الفقر والمرض والجهل والظلم، لن يكون هناك سلام في أفريقيا. وطالما لم يتم القضاء على الأسباب الهيكلية العميقة للصراعات، لن يكون هناك سلام في أفريقيا. وطالما لا يوجد سلام اجتماعي، لن يكون هناك سلام.

إن لدى أفريقيا إمكانيات هائلة، وهي لا تحتاج إلا إلى توفر الفرصة التي أتيحت لجميع البلدان المتقدمة النمو في بدايتها بغية إظهار قوة شعبها وصفاته، وعمق وثراء ثقافتها، مع ما يتمتع به أطفالها من مواهب وابتعاد عن الذات. وهذا يجري تعزيزه على نحو إضافي عن طريق الموارد الاقتصادية الجمة التي تتمتع بها.

ويجب أن تعامَل أفريقيا كشريك على قدم المساواة وكعامل له ثقله في التوازن العالمي. ويجب على العالم أن يتغير بالضرورة إذا أريد له البقاء، وسيكون وجود أفريقيا ضروريا وستشغل المكان اللائق بها في ذلك العالم الجديد الدائم الذي ما زلنا بعيدين عن اكتشافه أو بنائه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإليّ.

المتكلم التالي ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنضم الفلبين إلى المتكلمين السابقين، ولا سيما المتكلمين من الوفود الأفريقية الشقيقة لنا، في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، وبمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة للغاية، وفي الترحيب بالتقرير الشامل الذي أصدره الأمين العام عن السلام والتنمية في أفريقيا. ويسرني

بصورة خاصة أن أراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة، مع علمنا باهتمامكم العميق والشخصي في تحقيق التنمية والتقدم في أفريقيا. ومن حسن التوقيت أن الأمين العام ومجلس الأمن كرسا هذه المناسبة لإجراء تقييم جاد للظروف السياسية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الحالية التي تواجهها القارة. وهذه المناسبة تكمل عمل الأجهزة والمجموعات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة.

ويشارك وفدي الأمين العام القلق الذي أثاره في تقريره والذي زادته حدة بيانات زملائنا الأفريقيين. ونحن نعيد التأكيد على أن مفتاح حل المنازعات في أفريقيا وفي جميع الأقاليم هو في نهاية المطاف التصدي بأسلوب واع لمشاكل التنمية من نواحيها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية. وتأتي الوقاية بمعناها الشامل لتسبق العلاج بمراحل كثيرة.

وتحظى الحالة الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا بأولوية الاهتمام. ويعتبر التضامن الدولي أمرا أساسيا للتنمية في أفريقيا، ويجب أن يكون التعاون والدعم الدوليان مكملين بالضرورة للموارد الوطنية التي تعبئها البلدان الأفريقية نفسها. غير أن من دواعي القلق الافتقار، كما جاء في برنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية، إلى علاج المشاكل وتمهيد السبيل أمام نمو متسارع ومعتمد على الذات، وأمام التنمية المستدامة وذلك عن طريق التنفيذ الصارم للالتزامات والإجراءات. فالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القارة ظلت تتراجع على مدى الأعوام الخمسة الماضية، وبقيت مشاكل الديون بالنسبة لكثير من البلدان الأفريقية تنتظر حلا شاملا ودائما. فيتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا ذات مغزى للتنفيذ الكامل والعاجل لبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وكذلك للتوصية بإجراء استعراض نصف المدة لتنفيذه.

وقد أثلجت صدورنا بعض التطورات في القارة، ومنها تزايد الدور الفاعل للمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في الوساطة وفي إدارة الأزمات وكذلك في التعاون الاقتصادي. وقد أدت منظمة الوحدة الأفريقية والجماعـــة الاقتصاديـة لدول غرب أفريقيا دورا رئيسيا ولا غنى عنه، كما حدث في حالة ليبريا مؤخرا. كما برزت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مع جمهورية جنوب أفريقيا الديمقراطية الجديدة، كفاعل رئيسي في الشؤون الأفريقية. وأحدثت هذه التطورات توازنا في الحالة في منطقتي وهي جنوب شرق آسيا، حيث تطورت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بإطراد لتصبح آلية تنسيق إقليمية. ومع تحقيق زيادة التعاون بين بلدان الجنوب التي أكد أهميتها بجلاء تقرير السيد عنان، قد ترغب المنظمات الأفريقية الإقليمية في السعي لتوسيع آفاق تعاونها مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى.

وبالنسبة لمختلف الأبعاد السياسية الأمنية التي تناولها التقرير، أود أن أدخل إلى مداولاتنا اليوم الفكر الذي ظهر حتى الآن من شتى الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة بشأن خطة للسلام. وتأتي النتائج التي توصل إليها الفريقان الفرعيان المعنيان بالتنسيق وبالجزاءات في مرتبة واحدة في تقرير الأمين العام. فالمطلوب هو توثيق التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية، وهي نقطة أكدتها أيضا اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه ينبغي أن تكون الجزاءات التي يقررها مجلس الأمن أكثر وضوحا، بمعنى أن تؤخذ آثارها على السكان عموما في البلد المعني وعلى الدول الأخرى، في الاعتبار بدرجة أكبر.

ويعتبر بناء السلام بعد انتهاء الصراع عملية إعادة تعمير ذات أبعاد سياسية واقتصادية وإنسانية واجتماعية. وبحكم تعريفها فإنها تبدأ بعد انتهاء النزاع. وبالتالي فمن المهم أن يكون الاضطلاع بأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع بطريقة متكاملة ومنسقة، ترمي إلى التصدي لشتى العوامل التي تسببت في النزاع أو تنذر بإعادة اندلاعه. ولمجلس الأمن دور هام في هذا المسعى. بيد أن لمشاركة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى القدر نفسه من الأهمية، إن لم يزد في حالات كثيرة، نظرا للجانب المتعدد الأبعاد والموجه نحو التنمية في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وينبغي أن يوضع حد لانتشار الأسلحة، وخاصة الأسلحة الصغيرة، وانتشار الألغام، وقد أيد بلدي شتى الجزاءات التي فرضها المجلس على تدفق الأسلحة إلى مناطق الأزمات في القارة، وهو يدعو جميـــع الـــدول الأعضاء إلى أن تقوم بدورها في تقييد هذا النشاط.

وينبغي التأكيد على الديمقراطية باعتبارها المبدأ الموجه لجهود المجتمع الدولي في المحيط السياسي. ويعيد تقرير الأمين العام الأفكار التي طرحها المؤتمر

الدولي المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ولا سيما ما يتعلق منها بضرورة إقامة الحكم الديمقراطي الرشيد والمعزز، والتشجيع على الشفافية والمساءلة، وتعزيز القدرات الإدارية في فرادى الدول. كذلك يرى المؤتمر الدولي المعني بالديمقراطيات الجديدة والمستعادة أن المشاركة القوية من المجتمع المدني تؤدي دورا لا غنى عنه في تأمين إقامة الحكم الديمقراطي الحق.

وفي نهاية الأمر ينبغي أن يراعى في الالتزام المتجدد للمجتمع الدولي تجاه أفريقيا - الذي يأتي بالفعل مسعى ضروريا وفي الوقت المناسب - العمل الذي تنجزه فعلا مختلف الهيئات والأجهزة والأفرقة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ويمكن أن يتواصل هذا العمل بمنتهى الكفاءة لو تم الحفاظ على تقسيم العمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الفلبين على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل قبرص. أدعوه إلى شغل مقعد على طاول المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زاخيوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، بأن أتقدم إليكم بالتهنئة وبأن أعرب عن ثقتي بأن مناقشاتنا، بفضل حكمتكم وقيادتكم المشهود بهما، ستحقق النجاح.

ووفدي ينضم إلى البيان الذي أدلي به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولكني أود، نظرا لما للبند قيد المناقشة من أهمية خاصة، أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية القليلة.

وبادئ ذي بدء أود أن أشيد بالأمين العام وأعرب له عن التقدير لتقريره الممتاز والدقيق، وأن أثني عليه للأهمية الخاصة التي يعلقها هو شخصيا والأمانة العامة على تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. فيجدر بالمجتمع الدولي أن ينظر في توصياته ويؤيدها بمنتهى الجدية.

وتنظر قبرص إلى المناقشة في مجلس الأمن باعتبارها فرصة رائعة لإعادة تركيز الاهتمام على المجتمع الدولي، والتزامه بتعزيز السلم والأمن وبدعم مساعي أفريقيا نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نرى أن لدى أفريقيا، بشعوبها الملهمة وأراضيها الشاسعة الخصبة، القدرة على مواجهة التحديات وعلى البروز في القرن المقبل كعامل هام في السياسة العالمية.

وترحب قبرص بالتطورات الإيجابية في الميدان السياسي على طول أفريقيا وعرضها. وتشجعنا على هذا العملية الديمقراطية والجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في مجال حماية حقوق الإنسان. وقد سعدنا أيضا بانتهاء سياسة الفصل العنصري البغيضة، التي شكلت إهانة للحضارة الإنسانية. وفي هذا الصدد ننوه بمساهمة نلسون مانديلا، أحد أعظم الشخصيات في القرن العشرين.

غير أنه مما يشغل بال المجتمع الدولي بصفة رئيسية ذلك العدد المقلق من المنازعات المسلحة، ومعظمها داخلية، في هذه القارة، إلى جانب تعريض السلام والاستقرار للخطر، مما يتسبب في معاناة بالغة، ولا سيما بين النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصيات الواقعية المقدمة من الأمين العام. ونؤيد بصفة عامة التنسيق الوثيق من أجل العمل والوقاية المبكرين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والأفرقة دون الإقليمية. ومما يشغل بالنا بشكل خاص، في ضوء تجاربنا المريرة المشابهة منذ عام ١٩٧٤، هو المأزق الذي يمر به أكثر من ثمانية ملايين لاجئ ومشرد. فينبغي أن تعالج هذه المشكلة بصفة عاجلة على أساس مبادئ حقوق الإنسان.

ولئن كنا نلاحظ التقدم المحرز في بعض البلدان الأفريقية فإننا نرى أن هناك مشاكل اقتصادية خطيرة لا تزال قائمة. وإذ نلاحظ شجاعة البلدان الأفريقية والأعباء التي تتحملها سعيا إلى الإصلاح الاقتصادي نرى أن على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده الرامية إلى تخفيف معاناة ملايين البشر. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتخفيف أعباء الديون ولاحتياجات أقل البلدان نموا في أفريقيا.

ومن الضروري تناول التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية كمسائل ذات أولوية عالية عملا على تمكين أفريقيا من مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي ظهرت على المسرح العالمي في السنوات الأخيرة.

إن بلدنا، بموقعها الفريد عند ملتقى ثلاث قارات، كانت دائما جسرا للتعاون في المنطقة. ولقربنا الشديد من أفريقيا كانت لنا دائما روابط وثيقة مع الشعوب الأفريقية، لا سيما في هدفنا المشترك وهو تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وكان هذا أحد العوامل الرئيسية دائما في سياستنا الخارجية.

ولقد دأبت قبرص، في حدود إمكاناتها، على تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية. وعلى وجه التحديد تقدم حكومة قبرص زمالات في الدراسات الجامعية والعليا خاصة في مجالات السياحة والإدارة والغابات والتمريض، وهي مجالات نتمتع فيها بميزات نسبية وخبرة. وقد شاركنا أيضا في مراقبة الانتخابات في عدد من البلدان الأفريقية.

وإننا نتعهد بمواصلة دعمنا لجهود المجتمع الدولي بالتضامن مع افريقيا لتعزيز السلام والتعاون والتنمية في القارة الأفريقية. وفي الختام نود أن نؤكد على ضرورة العمل بأسرع ما يمكن وفق تقرير الأمين العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل قبرص على كلماته الرقيقة الموجهة إلى شخصي.

المتكلم التالي هو ممثل أوغندا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد أوغندا أن ينضم إلى المتحدثين من قبلي في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على رئاسة مداولات هذا الاجتماع ورئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر.

وبنفس الروح نهنئ سلفكم، سعادة سفير غامبيا، على العمل الرائع الذي قام به.

ويؤيد وفد أوغندا البيان الذي ألقاه سعادة سفير زمبابوي باسم منظمة الوحدة الأفريقية وسعادة سفير موريتانيا باسم المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة.

وتغتنم أوغندا هذه الفرصة لتقديم التهنئة للأمين العام لتقريره الدقيق والشامل عن أفريقيا بعنوان "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". ونثني أيضا على الطريقة التي يبسط فيها الأمين العام بعناية الروابط بين السلم والأمن والتنمية الاقتصادية ويؤلف بينها. إن فهم هذه العلاقة العضوية يمهد الطريق لبناء الاستقرار والسلام الدائم والتنمية المستدامة.

ويأتي تقرير الأمين العام في وقت تحدث فيه تغييرات إيجابية، رغم المشاكل الهائلة، في أفريقيا. فهناك قيادات سياسية جديدة تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان وصلاح الحكم. وقد نهضت هذه القيادات بإصلاحات اقتصادية وتثبيت العملات الأفريقية. ولقد تضاعف النمو الاقتصادي أكثر من ثلاث مرات منذ عام ١٩٩٠ في كثير من بلدان أفريقيا، وكلها تغييرات إيجابية تشير إلى إمكانيات كبيرة لاستقرار أفريقيا وتعزيز الديمقراطية فيها.

ويود وفد أوغندا أن يتطرق إلى عدد من المجالات ذات الأهمية الحاسمة لمستقبل التنمية في أفريقيا، والتي تُرحب أوغندا بالاهتمام الذي أولاه الأمين العام لها.

وأبدأ بأسباب النزاع، إذ لا بد من التصدي للأسباب الجذرية للنزاع من أجل بناء سلام دائم. إن الاقتصادات التي لا تنمو لا تحقق تنمية، ومن ثم فإن النمو الاقتصادي المستدام أمر ضروري للتنمية المستدامة. وبدون التنمية المستدامة لن نستطيع القضاء على الفقر، مع أن الفقر يمثل حربا على أفريقيا لا بد من أن تخوضها وتنتصر فيها. ولكي نكسب تلك الحرب نحتاج إلى سياسات متعددة الأبعاد في قطاع التنمية الاجتماعية على اتساعه، سياسات تستهدف النساء والجيل المتزايد من الشباب العاطل والفقير. ينبغي توجيه تمويل صغير نحو تلك الفئات ونحو القطاع غير الرسمي. وتسعى حكومة أوغندا بقوة إلى التصدي لتلك المشاكل من خلال مجموعة واسعة من مشروعات الائتمانات الصغيرة للنساء والشباب ومن خلال إصلاح الاقتصاد الكلي وتحرير الاقتصاد والخصخصة والسيطرة على التضخم. وقد حققت تلك التدابير لأوغندا نموا اقتصاديا مطردا يبلغ معدله ٦ في المائة سنويا في المتوسط.

ومن ناحية الزراعة يبدو أن الثورة الخضراء التي أدت إلى تحديث الإنتاج الزراعي في آسيا قد تخطت أفريقيا لسوء الحظ. ولا بد لأفريقيا من أن تولي اهتماما جديا للقطاع الزراعي إذا كانت تريد القضاء على الفقر،

لا بد من تحديث هذا القطاع باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتقديم الائتمان للمزارعين وتوفير البنية الأساسية الريفية.

وانتقل إلى موضوع التنمية الصناعية. فأفريقيا لم تمارس ثورة صناعية فيما عدا في عدد قليل من بلدان المنطقة. وإذا بقيت أفريقيا مصدرا للمواد الخام فلن تدخل في الاقتصاد العالمي. إن التنمية الصناعية عنصر أساسي في النمو الاقتصادي المستدام، فهي تخلق فرص العمل وتوسع قاعدة العمالة والمساواة.

ويولي تقرير الأمين العام اهتماما كبيرا للديمقراطية والحكم الصالح. إن البيئة التي تغيب فيها الديمقراطية وتنتشر فيها الإساءات البالغة لحقوق الإنسان وتنكر فيها الحريات الأساسية ويغيب فيها حكم القانون وينكر على المواطنين حقهم في الوصول إلى الموارد والسلطة، لا بد أن يترعرع فيها الصراع. ومن الضروري توفير الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتوسيع المشاركة السياسية كي يقوى السلام الدائم.

ويقدر وفد أوغندا أن البلدان الأفريقية تمر بمراحل مختلفة من الديمقراطية وتختلف تجربتها في الحكم من بلد لآخر. وقد تحقق في أوغندا تمكين المواطنين وتوسيع المشاركة في العملية السياسية من خلال لامركزية السلطة وإجراء انتخابات حتى مستوى القرية. وكل هذه الأنشطة في مجال الحكم الصالح تُغذي ثقافة المؤسسات الدستورية وحكم القانون.

أما عن مشكلة الديون فلا يتصور بقاء افريقيا ترزح تحت عبء دين خارجي يبلغ ٣٢٨,٩ بليون دولار يشل جهود المنطقة لبناء اقتصادها. ومع تصاعد حجم الديون زادت نسبة خدمة الدين من حصائل الصادرات. ولا بد من إعادة نظر جدية في مسألة عبء الديون حتى تقوى أفريقيا على السداد، وذلك من خلال رفع السقوف وإطالة مدة السداد. والواقع أن توصيات الأمين العام لا تحتاج إلى تحسين. فقد دعا الأمين العام الدول الدائنة إلى تحويل الديون الثنائية المتبقية على البلدان الأفريقية الفقيرة إلى منح، ودعا الدائنين إلى إلغاء جميع الديون على أفقر البلدان الأفريقية حسب توصية منظمة الوحدة الأفريقية.

وانتقل الآن إلى المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأوغندا بوصفها أول البلدان المستفيدة من هذا المرفق، ترحب بالمبادرة، إلا أنها تقترح وجوب زيادة الأموال المتاحة واختصار فترة الانتظار.

وإن حسم الصراع وبناء السلم هما فحوى تقرير الأمين العام. وكانت لأوغندا تجربة في هذا المجال. ولو اتيح لي الوقت، لكنت قد تشاطرت تجربة أوغندا بطريقة أكثر تفصيلا مع الوفود الموقرة الحاضرة هنا. وباختصار هذه هي تجربة أوغندا. فلكي يتم بناء سلم دائم، ينبغي وجود فهم وتحديد واضحين لتعقد وتنوع أسباب النزاعات. وتدابير بناء السلم الناجحة يجب أن تُعالج جميع الأسباب أو معظمها، ودللت المصالحة في حالة أوغندا على أنها عامل رئيسي من عوامل بناء الثقة.

ويحتاج العديد من البلدان الأفريقية إلى مساعدة دولية مستمرة لبناء السلم بعد انتهاء النزاع ومن أجل تمويل التنمية. وتحتاج أفريقيا إلى شراكات لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، والاستثمار الخاص، وتوسيع قطاعها الصناعي الصغير حاليا. وتحتاج أفريقيا إلى شراكات لتوسيع حجم سوقها. ولهذا، رحب وفد أوغندا بالزيارة التي قام بها مؤخرا إلى أفريقيا الرئيس كلنتون بوصفها فرصة ينقل فيها إلى أفريقيا رغبات الولايات المتحدة، وترغب أفريقيا في شراكة وتفاهم طويلي الأجل لتعزيز التجارة والاستثمار.

وأخيرا، تتوجه أوغندا بالشكر إلى الأمين العام على رؤياه العظيمة بالنسبة لأفريقيا. ونتعهد بتقديم تعاوننا الكامل في تنفيذ هذه الرؤيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل هولندا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد راميكر (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد هولندا مخلصة بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به في وقت مبكر من هذا اليوم ممثل بريطانيا، الرئيس

الحالي للاتحاد. واسمحوا لي بالتالي أن أدلي فقط ببضعة تعليقات إضافية.

تُرحب هولندا ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام عن أفريقيا، فالتقرير المعروض علينا سيظل لفترة طويلة مرجعا بالنسبة للمشاكل التي يتصدى لها. فهو شامل وعميق الأفكار ونقدي عند الاقتضاء وعملي. فهو يدلـــل بوضوح وللمرة الأولى على أنه بفضل ما يجري حاليا من إصلاح في الأمم المتحدة وتنسيق وثيق في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز وبفضل التعاون الوثيق مع المجتمع المدني وعالم المنظمات غير الحكومية والمنظمات والحكومات الإقليمية في أفريقيا يمكن عكس مسار الأمور.

والتقرير لا يُقيِّم المشاكل فقط؛ إنه يقترح حلولا مبتكرة وطرائق للمساهمة في سلام دائم ونمو اقتصادي في أفريقيا. وبعض التوصيات موجهة إلى مجلس الأمن بصورة خاصة، وتأمل هولندا بأن يقوم المجلس بإيلائها الاهتمام الجدير بها. وتنبغي مناقشة المقترحات الأخرى في هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولكن هناك مقترحات أخرى ينبغي أن تناقشها الدول الأعضاء نفسها على الصعيد الوطني. ولن تكون هولندا دون المستوى المطلوب في مشاركتها النشطة في المناقشات الإضافية بشأن أفضل السُبل لتطبيق توصيات الأمين العام.

ويشير التقرير إلى تحسن كبير في قدرات الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر إبان السنوات القليلة الماضية. ولكن بلى، فإن الإنذار المبكر دون اتخاذ إجراءات مبكرة يظل في الواقع قوقعة فارغة. ولا يستند التقرير بوضوح إلى الدروس المستفادة من مجال الإنذار المبكر ومنع الصراعات، بل أيضا في مجال إدارة الصراع، وصنع السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وإذ قام الأمين العام بذلك، فقد تحلى بالشجاعة إلى درجة جعلته لا يستثني الأمم المتحدة ومؤسساتها من التدقيق النقدي الذي ينبغي أن نخضع له، إذ أن الأمم المتحدة نفسها كانت طرفا فاعلا في العديد من حالات الصراع. وينبغي أن نستفيد من مراجعة نجاحات واخفاقات هذه الأعمال. وعلى أساس الدروس المستفادة، فإن هولندا تؤيد بصورة خاصة الدعوات الواردة في التقرير لبدء جهود الوساطة في حالات الصراع في وقت مبكر وتعيين موفدين خاصين أو ممثلين خاصين في مرحلة مبكرة.

ويشير التقرير إلى أن الوزع الوقائي يُشكل استجابة نشطة للتهديد بنشوب النزاع. وترى هولندا أن أحد الدروس المستفادة هو أن النزاع يميل إلى التفاقم بسرعة وأن السياسات التي كانت قد طورت استجابة لذلك قد تكون فعلا بائدة عندما يحين وقت تنفيذها. ففي مجال حفظ السلم، وربما كان ذلك أكثر من أي مجال من المجالات الأخرى، فإن من الأهمية بمكان ألا تطغى عليه الأحداث. وعندما وقعت الأحداث المأساوية في منطقة البحيرات الكبرى في ١٩٩٤ أمام أعين العالم، أشارت هولندا إلى ضرورة أن تتوفر للأمم المتحدة أدوات الاستجابة بسرعة للنزاعات الناشئة. ومنذ تلك السنوات التي انقضت، تم إطلاق العديد من المبادرات بهذا الشأن، ومن دواعي الأسف الشديد لدى هولندا أن أيا من تلك المبادرات لم يتحقق في شكل قدرة عسكرية ملموسة. وهذا يدلل بوضوح على أن الطريق أمامنا ما زال طويلا للوفاء بهذا الشرط، والمبدأ الذي يقوم عليه ما زال صحيحا اليوم كما كان في الماضي. وستواصل هولندا تأييد جميع الجهود التي تستهدف زيادة تعزيز قدرات الأمم المتحدة على الوزع السريع.

وتتشاطر هولندا رأي الأمين العام بأن المساعدة الإنسانية ذات أهمية كبيرة في مختلف مراحل النزاع. وفي الواقع، إن المساعدة الإنسانية قد تُشكل وقاية إذ أنها تخفض خطر النزاعات التي تنشأ من حالات الطوارئ. والمساعدة الإنسانية أثناء النزاع الفعلي أساسية أيضا للحيلولة دون معاناة السكان من الحرب، وفي مرحلة إعادة التعمير في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وللمساعدة في تثبيت استقرار الحالة والنهوض بالسلم المستدام. وثمة درس آخر من الدروس المستفادة يُشير إلى الأهمية الفائقة التي ينبغي إيلاؤها لمنع أطراف النزاع من استخدام تدفقات المعونة الإنسانية كسلاح في نزاعها.

ويُشير التقرير إلى أن الافتقار إلى التنمية الاقتصادية قد يُشكل في حد ذاته مصدرا هاما للنزاع. وتتشاطر هولندا وجهة نظر الأمين العام بأن الإصلاح الاقتصادي ضروري في العديد من أنحاء أفريقيا. والواقع أنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعمل جاهـــدة لجعـــل الاستثمار الأجنبي أكثر جاذبية. ومن ناحية أخرى، فإن النتائج غير المستحبة التي تنجم عن الإصلاح الاقتصادي ينبغي التحكم فيها. وتؤيد هولندا بصورة خاصـــة نـــداء

الأمين العام بأنه ينبغي لدى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي إيلاء اهتمام ورعاية خاصين لوضع القطاعات الأضعف في المجتمع. وفي الواقع، إن معظم جهد التنمية الذي تبذله هولندا موجه نحو هذا الهدف.

وترحب هولندا بإجراء دراسة نقدية لتدفقات المعونة. ويورد التقرير مثالا على الجزء الضخم من المساعدة التقنية المقدمة إلى أفريقيا الذي يجري انفاقه على الخبرة الفنية الأجنبية. وهولندا، كما هو معروف جيدا، تؤيد زيادة فعالية المساعدة الإنمائية. ونحن على اقتناع بأن المساعدة المقدمة إلى أفريقيا ينبغي انفاقها في أفريقيا قدر الإمكان. وفي السنة المالية ١٩٩٦ - لا تتوافر لدينا أرقام أحدث عهدا - كرست هولندا مبلغ ٣ بلايين دولار تقريبا لمساعدة التنمية، استخدم ٣٠ في المائة منها تقريبا، أي حوالي ٨٠٠ مليون دولار، في مشروعات وبرامج من أجل أفريقيا. ويُقدر أنه من بين هذا المجموع، أنفق أكثر من ٥٠ في المائة في أفريقيا نفسها.

وترحب هولندا بدعوة الأمين العام إلى المساعدة في تخفيض عبء الدين على أفقر البلدان. وما فتئ هذا يشكل جزءا من سياسة هولندا الإنمائية لمدة طويلة. وعلى امتداد الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦، وافقت هولندا على تخفيف عبء الدين الثنائي بما مجموعه ٦٤٨ مليون دولار مما يمثل مساهمة هامة في سداد الديون على النطاق العالمي.

ومن الصفات الهامة للتقرير الحالي أنه لا يلقي نظرة على الماضي فحسب بل يتطلع في الوقت ذاته إلى المستقبل. والواقع أننا نشاطر التقرير التفاؤل الحذر. فهناك بوادر مشجعة من أفريقيا في مجالات تمثل شروطا مسبقة هامة للسلام الدائم والتنمية، ولنشر الديمقراطية، وللحكم الجيد، ولاحترام حقوق الإنسان. ولأول مرة منذ عشرات السنين، تبلّغ البلدان الأفريقية عن نمو حقيقي كبير أحيانا في اقتصاداتها. كما أن التطورات الإيجابية في أفريقيا آخذة في اكتساب زخم. وتؤيد هولندا تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى شحذ الإرادة السياسية على إجراء تغيير وإلى الاستفادة من الزخم الموجود حاليا. فإذا أمكن شحذ الإرادة السياسية، من جانب كل من المجتمع الدولي وأفريقيا ذاتها، يصبح تحقيق مستقبل أفضل لأفريقيا، ولملايين الناس الذين يتوقون إلى العيش في سلام وإلى رؤية أوضاعهم المعيشية تتحسن، قريب المنال حقا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتحدث التالي هو ممثل غيانا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أعرب لكم أولا عن سرورنا لرؤيتكم تترأسون هذا المجلس، رغم هذا الاجتماع الطويل جدا اليوم. كما أود أن أرحب بنائبة الأمين العام الجديدة، التي جاءت إلى مجلس الأمن لحضور هذه المداولات، وكذلك أعرب عن التقدير لوفد غامبيا لترؤسه المجلس في الشهر الماضي.

إن غيانا بوصفها بلدا كانت له دائما علاقات وثيقة مع الدول الشقيقة في أفريقيا، تشعر أنها مضطرة إلى المشاركة في مناقشات المجلس للتقرير الذي قدمه الأمين العام من أجل أن تنظر فيه الأجهزة والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وأسارع إلى القول إن مشاركتنا لم يحفزها اعتقادنا بأن لدينا أي نصيحة نقدمها لأفريقيا عن الطريقة التي ينبغي أن تدير بها شؤونها، بل حفزتها روح التضامن الذي نشعر به إزاء شعوبها. ولأن لنا تاريخا استعماريا مماثلا، فإننا نشاطر تلك الشعوب قيودها ومشاكلها وكذلك آمالها وتطلعاتها إلى حياة أفضل. وهذه الروابط التاريخية دفعت بنا عبر السنين إلى القيام بدورنا النشط في الكفاح في سبيل الاستقلال الأفريقي. أما الآن وقد تم تحرير القارة بأكملها، فإننا نود أن نرى هذه الحرية السياسية مصونة لا بل ومقترنة بالاستقلال الاقتصادي المماثل تماما.

ويجب الترحيب بالتقرير كمحاولة لإبراز تلك القضايا التي تعتبر هامة بالنسبة إلى تنمية أفريقيا في المستقبل. ولأنه مكتوب بصيغة المتكلم، فهو يمثل الالتزام الشخصي للأمين العام، الذي هو نفسه أفريقي، بقضية تنمية تلك القارة. ومما عكس بصورة مماثلة إحساسه بالمنطق الأفريقي وتفهمه له الملاحظات التي مهد بها للتقرير. فقد حرص على أن يذكّر جمهوره بأن أفريقيا ليست كلها تعاني الصعوبات وأن حالات الصراع فيها محددة تحديدا جيدا. والواقع أنه يمكن القول إن عدة بلدان أفريقية تظهر الآن بوادر مشجعة على النمو

الاقتصادي. كما أن الأمين العام اعترف علنا بقدرة أفريقيا على معالجة معظم مشاكلها، موضحا أن التوصيات الواردة في التقرير ليس مقصودا بها أن تحل محل جهود القارة ذاتها بل، على حد قوله، أن تكملها. ولا يسعنا إلا أن نشيد بهذه الملاحظات لأننا نعتقد أن فشل أفريقيا في الماضي في تحقيق التقدم كان عائدا، إلى حد بعيد، إلى فرض أفكار وعلاجات خارجية لم تأخذ في الاعتبار ما تنفرد به احتياجات القارة من خصائص.

وهذا التقرير الأخير للأمين العام، والحق يقال، لا يتظاهر بعرض حلول سهلة لمشاكل البلدان الأفريقية. وهو يقتصر، بدلا من ذلك، على عرض واسع لحقائق الساعة، وعلى بيان موجز لتلك المجالات التي يمكن أن يثبت فيها التعاون فيما بين حكومات المنطقة، والمجتمع الدولي، والأمم المتحدة أنه مفيد. وعليه، قد يكون من الأفضل اعتبار التقرير إطارا للعمل بدلا من خلاصة وافية لمقترحات محددة.

وأنتقل الآن إلى الحديث عن أجزاء محددة من التقرير، بدءا بما يمكن أن يوصف بأنه الفصل السياسي، حيث نجد أن تحليل حالات الصراع وأسبابها شامل وحاد الملاحظة في وقت واحد. ومع أن لبعض الصراعات، وخاصة تلك التي نشبت في السنوات الأخيرة، جذور تعود حقا إلى خلافات قديمة العهد وإلى انقسامات وتنافسات عرقية، إلا أن عوامل خارجية قد ساهمت دون شك أيضا في اشتعال الصراع في أماكن عديدة. ومن المؤكد أن البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة كانت مسؤولة عن تنامي الإمدادات بالأسلحة لإشعال الحروب. وبالإضافة إلى ذلك، وكما قال الأمين العام، تعتبر نظم الإنذار المبكر وآليات حفظ السلام وصنع السلام الكافية أمرا أساسيا من أجل خفض خطر نشوب الصراع وعواقبه. ونحن نتفق معه تماما في أنه يجب التشديد بصورة أكبر على الدبلوماسية الوقائية.

لقد أظهرت تجربتنا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه رغم أن الأمم المتحدة يجب أن تحتفظ بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن هناك، كما يقترح الأمين العام، فوائد تجنى من التعاون بين المنظمات داخل نطاق مكونات كل منها. وأود أن أعيد إلى الأذهان هنا ما قاله الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في هذا المجلس بأن الحصان في رواندا نفق بسبب الحاجة إلى مسمار. وأظن أننا تعلمنا بعد ذلك درس التعاون الأوثق بين منظمتينا. ويمكن للهيئات الإقليمية الأقوى التي هي أقرب إلى الحالة المحلية وبالتالي أقدر على تفهمها والاستجابة لها، أن تساعد في وقف الصراع عن طريق الشروع في وقت مبكر في إجراءات التسوية السلمية المبينة في المادة ٣٣ من الميثاق.

إلا أنه رغم عدم وجود مَن يستطيع أن ينكر العواقب السلبية التي تجلبها الصراعات على البلدان الأفريقية، فإنني أعتقد أنه من الإنصاف القول إن الأسباب الأولية لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة تكمن في الهياكل الأساسية الاقتصادية والمادية الضعيفة الموجودة في معظم البلدان. إن الخراب الذي خلفه الاستعمار لا يمكن علاجه بسهولة. ولكي يفهم المرء ظاهرة التخلف الأفريقية اليوم، عليه أن يقرأ التحليل الكلاسيكي الذي وضعه والتر رودني، وهو عالم مرموق وأحد أبناء بلدي، في مؤلفه الرائع المعنون "كيف دفعت أوروبا أفريقيا إلى التخلف". وهذا الكتاب لا غنى عنه للحصول على فهم كامل للصعوبات التي تجد بعض البلدان الأفريقية نفسها تعانيها اليوم.

ولا بد من الاعتراف بأن الإطالة في الحديث عن الماضي لا تساعد كثيرا حين يكون من الأفضل أن يوجه المرء طاقاته نحو صنع المستقبل. غير أنه كثيرا ما لا يكون هناك ضمان بالعثور على حلول قاطعة ودائمة للمشاكل المعلّقة، ما لم يكن هناك تفهم حقيقي للقضايا الأساسية التي ينطوي عليها الأمر. ومن أجل أن تُغرس بذور الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وتنمو في أفريقيا، على المرء أن يزيل حطام الاستعمار ويرسي دعائم صروح تفضي إلى ثقافة جديدة.

ومما يضاعف ضرر وجود هياكل أساسية مادية ضعيفة عبء الديون الخطير الذي أشار إليه كثيرون، والذي ينهك الآن معظم البلدان الأفريقية. ويقال إن مجموع الدين بلغ الآن رقما خياليا هو ٣٣٨ بليون دولار. فكيف نستطيع أن نتحدث حقا عن التنمية مع وجود مثل هذا العبء؟ وفي الوقت ذاته لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية محدودة للغاية يرافقها ناتج وطني إجمالي متدن للغاية، فيما يعيش أكثر من نصف سكان القارة في ظروف من الفقر المدقع. لذلك فإن استئصال شأفة الفقر لا بد أن يصبح من المجالات الرئيسية التي تنصب عليها الجهود الدولية دعما لتنمية أفريقيا.

وفي مثل هذه الظروف الصعبة يمكن للمرء أن يفهم أن بعض البلدان الأفريقية لا تستطيع اجتذاب الاستثمار الأجنبي، الذي كما نعلم جميعا، يتدفق بصفة رئيسية على البلدان التي تعتبر آمنة. وبالتالي فإن العديد من هذه البلدان لا تستطيع الاستفادة من الترتيبات الرامية إلى توفير وصول سلعها إلى الأسواق بشروط تفضيلية، وهي سلع في طريقها إلى الزوال على كل حال. ومن ثم فمن غير المدهش أن أفريقيا بالرغم من أن فيها قرابة ٢٢ في المائة من سكان العالم، فإنها تسهم بـ ٢ في المائة فقط من التجارة العالمية. وهذا، في نظري، رقم معبر للغاية. ونأمل، كما يذكر الأمين العام، في أن المبادرة الخاصة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة بالفعل لتعزيز التنمية الأفريقية، فضلا عن جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ستساعد أفريقيا إذا ما نفذت على نحو ملائم، على إحراز بعض التقدم في العقد المقبل. ومما يشجع أيضا ينبغي أن أنوه بالخطوات التي اتخذتها حكومتكم، سيدي الرئيس، أي الحكومة اليابانية، وحكومة الولايات المتحدة لتقديم حوافز لزيادة القدرة الإنتاجية الأفريقية. فمثل هذه البرامج الخاصة يمكن تصور أنها تتيح للبلدان الأفريقية الفرصة للانطلاق الاقتصادي.

وختاما، اسمحوا لي أن أردد الرأي القائل بأن التقرير يذهب إلى أبعد من أفريقيا، ويمكن أن ينطبق، مع ما يلزم من التبديل والتعديل، على المناطق المنكوبة الأخرى في العالم. والواقع أن العديد من التشخيصات والتوصيات التي يقدمها يمكن أن توجه إلى مناطق أخرى. ولذلك فإن البلدان النامية، حيثما كانت، ستراقب باهتمام لترى كيف سينفذ هذا التقرير وسنبذل قصارى جهدنا لضمان الوفاء بالوعود التي يبذلها. لأن نجاح أو فشل التدابير التي يقدمها لن يكون نجاحا أو فشلا لأفريقيا وحدها، بل سيكون لنا جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل غانا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ووترز (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أطلعنا باهتمام عميق على تقرير الأمين العام عن أفريقيا. وتحليل الأسباب البعيدة الغور للنزاعات الأفريقية وصياغة سلسلة من التوصيات تمخضت اليوم عن مناقشة عامة ومفيدة. ونأمل في أن يكون الاهتمام المعبر عنه هنا خلال هذه المناقشة متبوعا بأعمال ملموسة من جانب جميع الجهات الفاعلة التي حددها التقرير. وهذا التقرير لا يمكن أن يعتبر غاية في حد ذاته. وإنما هو أداة ينبغي أن ترشدنا في عملنا. ويجب أن تتواصل جهودنا وأن ينطبق ذلك على المحافل الأخرى الملائمة وأن يكون جزءا من برنامج طويل الأجل. وإلا فإن هذا التقرير مهما أصاب من الاستحسان، سيظل مجرد وثيقة أخرى.

ويقيم التقرير توازنا دقيقا بين مسؤوليات مختلف الأطراف في الماضي والحاضر. ويود وفدي أن يوضح أهمية اتخاذ نهج شامل من شأنه ألا يخل بهذا التوازن بأي طريقة من الطرق. والتنفيذ الجزئي لهذه التوصيات لن يؤدي إلا إلى حلول جزئية للعديد من المشاكل التي أفضت إلى الصراعات وعوقت التنمية المستدامة في أفريقيا.

وعلى أساس تحليل صريح ونزيه للماضي، بنجاحاته وإخفاقاته، قدم الأمين العام رؤية للمستقبل. وبلجيكا من جانبها لم تتردد في مواجهة الماضي، واستخلصت الدروس الضرورية وحددت نهجا جديدا في سياسة الشراكة والتعاون. ففي عام ١٩٩٥، وضعت الحكومة البلجيكية جدول أعمال لحوار جديد وتعاون جديد مع أفريقيا. وأجرت مؤخرا تقييما عاما لسياستها لحفظ السلام بعد أحداث عام ١٩٩٤ في رواندا، وتم استخلاص استنتاجات معينة نتيجة لذلك.

ومن أجل وضع استراتيجية عالمية للمستقبل، لا يمكن للمرء أن يكتفي بمجرد تحليل الماضي. ولذلك فإني أغتنم هذه الفرصة لأسلط الضوء على التوصيات التي تستحق ذكرا خاصا في تقرير الأمين العام، دون إجحاف لبقية هذا التقرير الممتاز.

إن جميع المجتمعات المنظمة تقوم على أساس ضمانات بأن يسوي أفرادها خلافاتهم دون اللجوء إلى العنف. ولكن لسوء الطالع، لا يمكن للمرء أن يعتمد دائما على التسوية السلمية للمنازعات. وبالتالي فإن الهدف ذا الأولوية للأمم المتحدة ينبغي أن يظل توفير أدوات لاستئصال وحل النزاعات بمهاجمة أسبابها الجذرية. وفي هذا السياق، يفتح التعاون مع المنظمات الإقليمية آفاقا رحبة. والروابط الوثيقة التي أنشئت مؤخرا بين أمانتي منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة مثال جيد، وعلى

وجه الخصوص لتحسين آلية مراقبة مهددات السلم والأمن والكشف عنها. ولكن من أجل تحويل الخطابة عن منع النزاع إلى سلام حقيقي، يجب أن تكون القدرة على الإنذار المبكر متلوة بصنع سريع للقرار.

واستخدام الجزاءات الإلزامية أداة مفيدة للغاية متاحة لمجلس الأمن، وتمكن الأمم المتحدة من ممارسة الضغط دون اللجوء إلى القوة. ومع ذلك، فإن القلق المعرب عنه إزاء الآثار السلبية الواقعة على أضعف الفئات من السكان ينبغي أن تشجعنا على إيجاد سبل لتحويل الجزاءات إلى أداة أقل عشوائية، وأكثر دقة في أهدافها إن أمكن.

وبالرغم من التقدم الكبير المحرز مؤخرا في مجال ضبط الأسلحة ونزع السلاح - وفي ذهني على وجه الخصوص نجاح معاهدة أوتاوا - لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتعويض عن عدم وجود معايير تحكم الأسلحة التقليدية، وخاصة الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ونلاحظ في العديد من الصراعات المسلحة في أفريقيا التي دعيت فيها الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور، أن السلاح الرئيسي بل والوحيد هو بالتحديد هذا النوع من الأسلحة، وهو متوفر بسهولة في الأسواق وتجري عليه منافسة حادة في مجال التصدير. ونحن نرحب بإعادة تنشيط اللجنة الدولية للتحقيق في الاتجار بالأسلحة في أفريقيا الوسطى، وتعتزم بلجيكا الإسهام في تمويلها.

والواقع أن جميع النزاعات الداخلية في أفريقيا لها آثار على الاستقرار والأمن الداخلي للبلدان المجاورة. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

لقد ظلت بلجيكا تولي اهتماما خاصا لزيادة قدرة البلدان الأفريقية في مجال حفظ السلام. ونحن نسهم في هذا الجهد من خلال الدعم المقدم في شكل مادي ودعم سوقي، وكذلك من خلال دعم تدريب قوات حفظ السلام. وقد أسهمنا في تجهيز سرية ملاوية شاركت في عملية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا في عام ١٩٩٤، وفي وزع مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية في بوروندي في عام ١٩٩٥، وفي تجهيز كتيبة من بوركينا فاصو لتعزيز قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا في عام ١٩٩٧. وشاركنا مؤخرا في إجراء مناورات عسكرية تدريبية في سياق المبادرة التي اضطلعت بها فرنسا والولايات المتحدة.

وعلى أساس خبرتنا الأولية ستختط حكومتنا قريبا نهجا شاملا لتقديم المساعدة لجهود حفظ السلام في أفريقيا. هذا المفهوم يوضح عزم بلجيكا على أن تكمل الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، لا أن تحل محلها. وإضافة إلى ذلك، نرحب بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بغية إنشاء إطار متعدد الأطراف مناسب لتبادل المعلومات والتنسيق.

وفي هذا الوقت الذي تجري فيه الأنشطة الإنسانية في سياق يزداد تعقيدا وتفجرا وخطورة، من المثير للقلق ملاحظة أن المتحاربين يستهدفون السكان المدنيين، سواء كان ذلك لترحيلهم بالقوة، أو لإرهابهم، أو لاستخدامهم في غرض ما. إضافة إلى ذلك، تعرضت بعثات إنسانية كبيرة للخطر، أو أوقف تقدمها، أو استغلت عقب الحسابات التكتيكية أو الاستراتيجية للفصائل المتحاربة. وكثيرا ما تضع تلك الممارسات المؤسفة المجتمع الدولي أمام خيارات صعبة. بيد أن تلك الممارسات ينبغي ألا تمنع المجتمع الدولي من محاسبة الذين يعيقون العمل الإنساني ويرفضون احترام المعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

ونحن مقتنعون، شأننا شأن الأمين العام، بأن العمل الإنساني لا يمكن أن يحل محل العمل السياسي. وإذا لم يتم التصدي في الوقت نفسه للأسباب الجذرية للصراعات، لن يكون للمساعدة الإنسانية سوى أثر وقتي.

إن حصيلة تعاوننا مع أفريقيا توضح أنه لا العون الأجنبي، ولا التدخلات، ولا الضغوط - مهما بلغت - لن تحقق وحدها التنمية المستدامة، أو الحكم الرشيد، أو سيادة القانون. إن التنمية في أفريقيا هي أكثر من أي وقت مضى مهمة تنجز على المدى الطويل. ويتعين على أفريقيا أن تضع بنفسها نماذج للمجتمعات الديمقراطية، التي يمكن للأفراد فيها أن ينموا إمكاناتهم وأن يشاركوا في اتخاذ القرارات التي تخصهم، والتي تشترك فيها الأقليات في اتخاذ القرار، والتي يرسى فيها شكل من أشكال الديمقراطية القائمة على توافق الآراء. إن الأنظمة التي يسود فيها الفساد على الحكم الرشيد، والتي تنتهك فيها حقوق الإنسان، والتي يظل فيها إرساء الديمقراطية حبرا على ورق، والتي يعتمد فيها على العون الأجنبي

وحده، لا تحقق الظروف اللازمة لاستقرار دائم. وهذه الأنظمة قد تجد المجتمع الدولي لا يعيرها اهتمامه.

إلا أن المجتمع الدولي عليه أن يتعهد بدعم نشط للبلدان الأفريقية التي شرعت في بداية جديدة، أو تلك التي تتهيأ لذلك. إن المساعدات الإنمائية يجب أن تنصب على المجالات التي سيكون لها فيها التأثير الأكبر وينبغي أن تستهدف خفض اعتماد البلدان المتلقية للعون. إننا نشارك مشاركة كاملة في جهود الاتحاد الأوروبي الذي يقوم، عن طريق عملية لومي على وجه التحديد، بمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. ونؤيد أيضا الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان الأفريقية على الفكاك من أسر الديون.

وختاما، أود أن أعرب عن أمل بلادي الصادق في أن يتسنى لتقرير الأمين العام أن يسهم في تعبئة الإرادة السياسية اللازمة من كل الأطراف. وبلجيكا بدورها مستعدة للاستمرار في تحمل مسؤوليتها في أفريقيا. وسنشارك مشاركة نشطة في المجالات التي يمكننا فيها، بالتعاون مع شركائنا الأفريقيين، أن نحقق التقدم ونفتح الطريق أمام التنمية.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يشرفني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أهنئكم، السيد الرئيس، على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح. كما وأشكر سلفكم الممثل الدائم لغامبيا على الجهود الطيبة التي بذلها في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

لقد اطلع وفد بلادي بعناية خاصة على تقرير الأمين العام المعني بأفريقيا والذي عكس بكل وضوح تحليلا شاملا وموضوعيا للحالة الراهنة لهذه القارة. وبالرغم من التطورات الإيجابية التي طرأت على بعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية خلال سنوات العقد الأخير، فإن مثل هذا التحسن لم يشمل بعد أجزاء عديدة منها لا تزال مهددة بالنزاعات الأهلية العرقية والإقليمية.

ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن قضايا السلم والأمن والاستقرار ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي شواغل مترابطة ومتكاملة ببعضها، كل منها يعزز الآخر. وبالتالي فإن تنامي أو احتواء أي منها لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن التأثير بالمسائل الأخرى. وما مسلسل أحداث الصراعات المريرة والوقائع المأساوية التي شهدتها بعض الدول الأفريقية إلا مظاهر محزنة لهذه الحقيقة، جلبت الخسائر والأضرار المادية والبشرية والبيئية الفادحة التي أثّرت باتجاه تفاقم حالات معقدة عرقلت من عمليات اندماجها مع التطورات الاقتصادية الإنمائية العالمية.

إن وفد دولة الإمارات، إذ يؤيد الاستنتاجات والاقتراحات التي أوردها الأمين العام في تقريره لاعتبارها تشكل أساليب جديدة للتفكير وتعزيزا لأنماط العمل في أفريقيا، سواء في ميادين حفظ السلام أو برامج المساعدات الإنسانية وبناء السلم ما بعد انتهاء الصراع، إلا أننا في نفس الوقت نرى ضرورة حشد القدرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الموارد والقدرات البشرية الأفريقية لتمكينها من إجراء الإصلاحات اللازمة، وأخذ أدوارها في المشاركة الفاعلة بحركة الاقتصاد والتجارة العالمية باعتبارها عنصرا من عناصر التعاون الدولي، وهو الأمر الذي برأينا يتطلب الأخذ بأولويات خمس خطوات أساسية، هي:

أولا، توفير الإرادة السياسية اللازمة، سواء من جانب الدول الأفريقية نفسها أو المجتمع الدولي على حد سواء، للاضطلاع بتنفيذ استراتيجية شاملة مشتركة تضمن احتواء النزاعات القائمة بالطرق التفاوضية السلمية استنادا إلى مبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي والقواعد العالمية لحقوق الإنسان.

ثانيا، الاستجابة السياسية السريعة لاحتواء حالات الصراعات، مع الأخذ بخصوصية كل حالة على حدة، وذلك من خلال اعتماد آليات أكثر تطورا للإنذار المبكر تفرض السلم وتمنع نشوب الأزمات الوشيكة من خلال إيفاد بعثات أكثر فاعلية لصنع السلام وتعزيز دور المبادرات التفاوضية والوساطة والمساعي الحميدة وبعثات تقصي الحقائق واللجوء إلى التسويات القضائية وأسلوب التحكيم في حالة النزاعات المستعصية.

ثالثا، تعزيز أواصر التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، وذلك فضلا عن توسيع شراكة الدول المجاورة لمواقع النزاعات أو الأخرى المهتمة، في مساعي احتواء هذه الحالات سلميا والمساهمة في تنفيذ برامج الإغاثة

وإعادة الإعمار وبناء البنية التحتية للمؤسسات المدمرة، كما ولا بد من دعم قدرات وحريات حركة المنظمات والوكالات الدولية الإنسانية الأخرى التي قامت بأدوار متميزة في تحقيق هذه الغايات النبيلة.

رابعا، إعادة النظر في أسلوب عمل المجلس وإجراءاته بعيدا عن ازدواجية المعايير وخصوصا عند اللجوء إلى استخدام نظام الجزاءات الذي لا بد من تحسين أهدافه على النحو الذي بيَّنه الأمين العام في تقريره، وحصره فقط على الأسلحة دون شموله للعقوبات الاقتصادية التي أثبتت عدم فعاليتها وانعكاساتها السلبية على حياة الشعوب. وبهذه المناسبة إن دولة الإمارات تحث مجلس الأمن على رفع تدابير العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا، وخصوصا في أعقاب قراري محكمة العدل الدولية.

خامسا: تعزيز برامج الاستثمارات الإنمائية المشتركة والمساعدات المالية والتقنية المقدمة إلى أفريقيا سواء من قِبل الدول فرادى أو البنك الدولي والصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى لتمكينها من تنفيذ الإصلاحات والتغييرات اللازمة لمؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة أعبائها المثقلة بالديون الخارجية، ومساعدتها على الوصول إلى الأسواق العالمية كشريك حقيقي في تحقيق أهداف التنمية الدولية.

لقد حرصت دولة الإمارات على تعزيز أواصر علاقاتها مع الدول الأفريقية، انطلاقا من علاقاتها التاريخية والسياسية والمصالح والأهداف المشتركة. وبتوجيهات سامية من صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، اتجهنا ضمن سياستنا العامة نحو الاهتمام في تقديم المساعدات وأنواع الدعم المختلفة إلى الدول الأفريقية، سواء الإنسانية منها من خلال مؤسسة زايد الخيرية والهلال الأحمر وغيرهما، أو التنموية منها من خلال صندوق أبو ظبي للتنمية الذي ساهم بتنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية المشتركة، وتقديم القروض الميسرة، التي تجاوزت ٣ بلايين دولار. واتجهنا إلى إلغاء بعض الديون وفوائدها على عدد من الدول الأفريقية، ولا سيما الأشد فقرا منها.

وختاما فإننا نطالب بتفعيل دور الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة، بالإضافة إلى المؤسسات الإنمائية الدولية بالتعاون مع الدول الأفريقية لإعانتها على حل مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، تلبية لمتطلبات الحياة الكريمة والرخاء لشعوبها وتمكينها من صياغة مستقبل يسوده السلام والأمن والاستقرار والنماء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على الكلمات اللطيفة التي وجهها إليَّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل جزر القمر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد محمود (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أراك، سيدي، تترأس أعمال المجلس في شهر نيسان/أبريل. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ سلفك سعادة السيد صلاح على قيادته القوية والفعالة لأعمال مجلس الأمن في شهر آذار/مارس.

يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به السفير مابورانغا، ممثل زمبابوي بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك للبيان الذي أدلى به السفير ولد دداش، ممثل موريتانيا، بصفته رئيس مجموعة الدول الأفريقية في شهر نيسان/أبريل.

إننا نجتمع مرة ثانية لمناقشة حالة النزاع السائدة في أفريقيا. يذكرنا الأمين العام، السيد كوفي عنان، في تقريره المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها"، بأن حل المشاكل التي لا تزال تعصف بجزء كبير من القارة الأفريقية يجب أن يتم في إطار سياسي طوعي مهمته الأولى تكون تقديم العناصر الأساسية الضرورية للتنمية. وهذه العناصر يجب أن تشمل سلطة قانونية تملك الوسائل الضرورية للاضطلاع بوظائفها، وبتعبير أوسع، دولة تتحلى بالمسؤولية تكون مهمتها الأولى تقديم العناصر الضرورية لتأمين تحقيق البلد لطاقاته السياسية والاقتصادية الكامنة. ونحن نعتقد بأن هذه العناصر يجب التشديد عليها إذا أريد تحقيق تحول ناجح لمجتمعاتنا.

إننا نؤيد تأييدا كاملا أفكار الأمين العام، ونؤكد له ثانية التزامنا بدعم الخطوات التي يتخذها في هذا الاتجاه. وبالمثل تهنئ حكومة جزر القمر منظمة الوحدة

الأفريقية وتشجعها على تأسيس هيئتها المعنية بمنع الصراعات وإدارتها وحلها. ونحن، شأننا شأن العديد من الدول الأعضاء، نرحب بدلائل التقدم والانتعاش الاقتصادي التي أظهرتها القارة الأفريقية مؤخرا. إن التشاؤم الأفريقي في الثمانينات بدأ تدريجيا يفسح المجال لتفاؤل محدود ولكن حقيقي. لقد ألزمت بلدان كثيرة نفسها بوضع مالياتها العامة على قاعدة مستقرة وتم تنفيذ برامج وطنية متنوعة طموحة يمكن أن تعتبر نموذجا لحُسن الأداء وروح التنافس.

لقد قطعت أفريقيا شوطا طويلا، لكن ما ينبغي إنجازه مازال كثيرا. وإذا أريد لبلد أن ينعم بالرفاهية ويتمتع بأي درجة من التنمية الاقتصادية، وإذا أريد لدولة أن تلعب دورها كضامنة للحريات، فيجب أن تكون مؤسسات الدولة قادرة على العمل بشكل فعال.

ولهذا السبب، التزم فخامة محمد تقي عبد الكريم رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، بتحديث اقتصاد جزر القمر. وتحقيقا لهذه الغاية اتُخذت تدابير فيما يتصل بمعدل الإنفاق الحكومي وفيما يتصل بالقطاع الخاص حيث طرحت مبادرات متنوعة لبث طاقة جديدة في روح الأعمال التجارية. وقد بدأ الإصلاح اللازم للقطاع العام بجرد السلع العامة ومراجعة الموارد وفحص الحسابات الفردية للتعرف على المخالفات التي ارتكبت خلال سنوات الإهمال الحكومي وسرقة المال العام اللذين اتسمت بهما أنظمة الحكم السابقة.

ولقد تمت دراسة خطط إنمائية متنوعة بما فيها خطط المستثمرين الأجانب، حيث أن جزر القمر تحتاج، في جملة أمور، إلى دعم دولي واسع النطاق يسمح لمؤسسات الدولة بأن تعمل بفعالية. وفي هذا السياق فإن حكومة جزر القمر تطلب منكم جميعا أن تدعموا جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية في مواجهة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يتصل باعتماد برنامج مساعدة الميزانية، وأن تنادوا بتوخي مرونة أكبر في التدابير المتصلة بخطط التكيف الهيكلي التي وضعت للبلاد.

وكما سبق أن قلنا، ما زال ينتظرنا الكثير من العمل. لكننا واثقون من قدرتنا على الاستفادة من ثروتنا الطبيعية. إن جزر القمر تتمتع بساحل رائع ومناظر طبيعية خلابة خالية من جميع أشكال التدمير الصناعي وجمالها محل مدح وثناء في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من هذه المزايا، هناك أسباب حقيقية للقلق.

إن بلدي منذ استقلاله في عام ١٩٧٥ تعرض للأسف لسلسلة من الغارات شنها مرتزقة أوروبيون. ولعلكم تذكرون بلا شك الأحداث المأساوية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، عندما أغار مرتزقة دوليون على جزر القمر مما سبب أضرارا اقتصادية واجتماعية كبيرة. وقد عانى شعب جزر القمر من محاولات عديدة مدبَّرة من الخارج استهدفت زعزعة استقراره. وحكومة جزر القمر تدعو الأمين العام إلى تشجيع الدول الأعضاء في منظمتنا على التصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٤ بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

ولا حاجة إلي الإشارة إلى أنه لمدة عام الآن ما فتئنا نشهد أفكارا انفصالية بين سكان جزر القمر وخاصة في جزيرة إنجوان، التي تطالب بقوة بعودة الوصاية الفرنسية. والأحداث المأساوية التي وقعت في جزر القمر على مدى الأشهر القليلة الماضية قد أسفرت عن أزمة اقتصادية - اجتماعية لم يسبق لها مثيل ويعاني منها بلدي معاناة شديدة جدا. وبالتأكيد فإن الاستقلال غير التام لجزر القمر هو أيضا عنصر لا ينبغي التغاضي عنه. إن وطأة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي هذا اضطرت شعب أنجوان دونما شك إلى الثورة ضد حكومة جزر القمر. بيد أن مثل هذه الحركة لا يمكن أن تستمر بغير دعم خارجي.

لقد آن الأوان لاتخاذ إجراء لضمان وقف هذه الأعمال البالية في أي مكان في العالم. لقد أشار محمد تقي عبد الكريم، في بيانه بتاريخ ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ أن المجتمع الدولي قد اعترف بأرخبيل جزر القمر بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٨٥ (د - ٣٠) بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، باعتباره بلدا مستقلا يتألف من أربع جزر هي كومورو الكبرى، وأنجوان وموهيلي ومايوت.

وبعد عقود من اتخاذ هذا القرار، لا تزال مسألة جزيرة مايوت القمرية تظهر في جدول أعمال منظمتنا. وبروح من الانفتاح والحوار، قدمت حكومة جزر القمر بضعة مقترحات تسعى إلى حل هذا النزاع في مناخ من الهدوء والوحدة الوطنية. وسأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد،

نيابة عن شعب جزر القمر، امتناننا العميق لمنظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام، معالي السيد سالم أحمد سالم، وكذلك لجامعة الدول العربية ولجميع البلدان الصديقة على الدور الحاسم الذي يقومون به في حل الصراعات في بلدي.

وفي هذا المحفل الموقر، أود أن أتقدم بنداء رسمي للمجتمع الدولي وبصفة خاصة لأعضاء مجلس الأمن لمساعدتنا في حل مشكلة تقطيع أوصال جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية ومساعدة أرخبيل جزر القمر على دخول القرن الحادي والعشرين كبلد موحد من جديد.

سادتي، إنكم لا شك توافقونني على أن شعب جزر القمر، كبشر، له الحق في السلام والأمن والصحة والتعليم والأمل في مستقبل أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل جزر القمر على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

المتكلم التالي هو ممثل الكاميرون. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيلينغا أبوتو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعبر عن سروري الكبير إذ نراكم، سيدي، تترأسون أعمال مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، وتترأسون المناقشة الحالية بشأن أفريقيا. إنكم تمثلون بلدا يتجلى التزامه بالسلام والتنمية في أفريقيا مجددا في كل يوم. ويشهد على ذلك مؤتمر طوكيو الدولي الأول المعني بالتنمية الأفريقية، وقريبا الثاني. ونحن على ثقة بأن المجلس في ظل قيادتكم سيعطي دفعة جديدة للعلاقة بين الأمم المتحدة وأفريقيا كما أود أن أشيد بالأعمال الإيجابية لسلفكم، السفير صلاح ممثل غامبيا. وأخيرا أود أن أشكركم على السماح لي بالكلام هنا أمام هذه الجمعية بمناسبة هذه المناقشة، التي تتسم بالأهمية لسببين.

إنها مهمة، أولا، لأنها تتناول السلم والأمن الدوليين والتنمية في أفريقيا.

وهي مهمة بنفس القدر بالنسبة للأمم المتحدة، وبشكل أكثر تحديدا بالنسبة لمجلس الأمن. إن تردد المجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية، عن الدخول في مخاطر مالية وسياسية لنشر عمليات حفظ السلام ولضمان التنمية في أفريقيا كان مثار العديد من التساؤلات. ونما الشعور بالتهميش هنا وهناك بل نمى أيضا الشعور بالتخلي عن قارة آلت للحرب والمرض والفقر. لذلك فإن المناقشة الحالية تأتي في أوانها، حتى يتسنى لهذه المنظمة ومجلس الأمن أن يستعيدا المصداقية بين شعب أفريقيا - وخاصة مجلس الأمن الذي فعل الكثير في الماضي من أجل تحرير قارتنا.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام على تقريره الشجاع. إن هذه الوثيقة تصف في الواقع الحالة الحقيقية لأفريقيا؛ وهي دراسة متعمقة ومفصلة لأسباب الصراعات في شتى بقاع قارتنا وللعناصر التي يمكن أن توفر حلولا ممكنة.

ويسرنا أيضا إذ أنه استرعى انتباه مجلس الأمن للحالة الاقتصادية الراهنة في أفريقيا، التي ستصبح خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين إن لم يتم التصدي لها. وكما أقر مجلس الأمن في بيانه الرئاسي عندما اجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ فإن،

> "... عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين. فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإيكولوجية تشكل تهديدا للسلم والأمن". (S/23500، الفقرة الحادية عشرة)

وبالنسبة لمسألة الصراعات، تؤيد الكاميرون تماما توصيات الأمين العام بشأن الدبلوماسية الوقائية واستعادة السلم وصونه. وينبغي إيلاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية التي لها ثلاث مهام. وهي، الاكتشاف السريع للحالات التي قد تنشأ عنها صراعات ووضع نهاية لها قبل أن يندلع العنف؛ وتخفيف التوترات قبل أن تؤدي إلى صراعات؛ والتصرف بسرعة عندما تكون الصراعات قد اندلعت بالفعل بغية احتوائها وإزالة أسبابها الكامنة.

إن الإجراءات التي ترمي إلى الحفاظ على السلام ومنع هدير الأسلحة لا يمكن تعطيلها في أية ظروف. وهذا هو الواجب الحيوي لمجلس الأمن. وهو الحيلولة دون هدير الأسلحة. وهنا علينا أن نشيد بالأمين العام ونشكره على المبادرات التي قام بها فيما يتعلق بالصراعات في بعض

البلدان الأفريقية، بنشر بعثات التدخل والوساطة والمساعي الحميدة، وبإرسال الممثلين الخاصين. وفي هذا الصدد، تنبغي الإشادة بإنشاء اللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن،الذي حدث مؤخرا، تحت سلطة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

إن الكاميرون، التي جعلت السلام عماد سياستها داخل حدودها وخارجها، تتوقع من الأمم المتحدة، ومن مجلس الأمن خاصة، القيام بتنفيذ الدبلوماسية الوقائية بحزم، بغية منع النزاعات بين الدول من أن تتطور إلى صراعات مسلحة، ولنقل الصراعات الممكنة الوقوع من ميدان القتال إلى محافل الحل السلمي.

إن الكاميرون، بوصفها عضوا في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وبوصفها دولة موقعة على ميثاق عدم الاعتداء المبرم في شهر تموز/يوليه ١٩٩٦ بين دول وسط أفريقيا، تشعر بالقلق إزاء انتشار الأسلحة غير المشروعة في أفريقيا. والإحصاءات في هذا الصدد واضحة وتمد بالمعلومات وفيها تنوير كبير للفكر. ففي أعقاب الحرب الباردة، تحولت صناعة الأسلحة إلى إنتاج الأسلحة الخفيفة. وتقع اللائمة في انتشار الأسلحة غير المشروعة في أفريقيا على العاملين في السوق السوداء. فهم يبيعون تلك الأسلحة بأسعار متدنية بحيث أنها أصبحت متاحة الآن للمواطنين العاديين. ولا نملك إلا أن نحس بخطورة هذه الحالة.

ولهذا السبب تؤيد الكاميرون مقترح الأمين العام الداعي إلى تجميع قائمة بأسماء تجار الموت هؤلاء ونشرها حتى يتسنى للمجتمع الدولي اتخاذ إجراء متضافر لوضع نهاية حاسمة لأنشطتهم غير المشروعة والمميتة.

إن السلام والتنمية مرتبطان ارتباطا لا انفكاك منه. بل أن التنمية هي الاسم الجديد للسلام، إلا أن التنمية المستدامة مستحيلة في غياب السلام الدائم ولا سلام دائم بدون تنمية مستدامة. وقد أدركنا أن تلك العناصر مترابطة ولا يمكن تحقيق تقدم حقيقي بدون تحقيق خطوات إلى الأمام في هذه العناصر.

إن انعدام التنمية يمكن أن يكون تهديدا للازدهار والسلام والأمن على الصعيد الدولي. ومع تطور وسائل الاتصال، تتقلص المسافات بين مختلف أرجاء العالم. وفي القرن الحادي والعشرين لن نقتنع بوجود جزر صغيرة تنعم بالازدهار والوفرة في خضم من المعاناة والبؤس. ويعني ذلك أن تخلف أفريقيا الاقتصادي الراهن ما برح يمثل تحديا رئيسيا لنا، وهو تحدٍ بوسعنا أن نواجهه مجتمعين، ولا بد لنا من أن نواجهه مجتمعين. فاستقرار العالم وبقاؤنا ذاته يتوقفان على ذلك.

وقد أحسن الأمين العام صنعا حين حدد أسباب هذه الحالة. وهي هبوط المساعدة الإنمائية الرسمية، وعبء الدين الثقيل، وانخفاض الاستثمار، والحواجز التعرفية التي تمنع وصول منتجاتنا إلى الأسواق الدولية. كذلك أحسن الأمين العام صنعا حين اقترح بعض الحلول لهذه العلل.

إننا نؤيد توصيته بأن تستعرض المؤسسات المالية الدولية الشروط المفروضة على البلدان التي تمر بأزمات أو التي خرجت لتوها من أزمات، بغية عدم تعريض عمليات السلام للخطر عن طريق تدابير أصرم مما ينبغي. وفي رأينا أنه ينبغي التوصية بأكثر من ذلك ومطالبة المؤسسات المالية بأن تطبق ذلك على جميع البلدان الأفريقية.

وبالطبع، ليس تمويل التنمية من عمل مجلس الأمن، ولكن، بما أن التنمية مرتبطة بالسلام، فيمكن للمجلس أن يدعو الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسات المالية الدولية، إلى دراسة تقرير الأمين العام، وإضافة إلى ذلك، أن تهتم أكثر بالحالة في أفريقيا على أساس من الأولوية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الكاميرون على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى سلفي.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٢٠